الإثنين 10 أيلول 2018
العدد 3561 السنة الثالثة عشرة
lundi 10 septembre 2018 no 3561 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
عودة نظام العمل بالسخرة

- أديب نعمة
رأسمالية غنائمية في لبنان
- دان قزي
هل انت فخور بزيادة الودائع؟
- غسان ديبة
ايكونوميست وجرائم العقل

الانتخابات تثقل الموازنة: 1800 مليار ليرة إنفاق زائد [4]

عون: لم أقترب من الطائف [2]

العراق
إنقلاب أميركا إلى الفشل
[14 ـ 15]

عاد الهدوء إلى محافظة البصرة بعد أيام على الاحتجاجات الدامية التي تخلّلها إحراق مقار حكومية وحزبية ومبنى القنصلية الإيرانية (أ ف ب)

قضية
الشرق السوري
هل تنفجر «الفخاخ الأميركية» في أيلول؟
16

اليمن

جبهة فاشلة جديدة في صعدة واستئناف غزوة الحُديدة
18 ـ 19

04
تقرير
فضائح «ترك تيليكوم»
تحقيق في اختلاس أموال

06
تحقيق
منزل خليل مطران
لا كرامة لنبي في وطنه

10
رياضة
«الأنصار» يبحث عن «زعامة» مفقودة

المشهد السياسي

عون: لم أقترب من الطائف حتى تتحرك «الجوقة»

دخل التأليف الحكومي في حالة «كوما»، بسبب تزامن زيارتين رئاسيتين للخارج، الأولى، لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون لستراسبورغ، حيث سيحل ضيف شرف على البرلمان الأوروبي، والثانية، لرئيس الحكومة المكلف سعد الحريري للاهاي لمتابعة مرافعات المحكمة الخاصة بلبنان، بدءاً من يوم غد، حيث سيدشنها الادعاء، يليه فريق المتضررين وأخيراً وكلاء الدفاع، قبل أن تنصرف هيئة المحكمة للمذاكرة في مسار قد يستغرق شهوراً

داود رمال

انشغلت الأوساط السياسية بالتراشق على خلفية ما جرى في مطار بيروت، ليل الخميس ـ الجمعة الفائت، فيما جاءت «الشتوة الأولى» لينكشف معها حجم الفساد المستحكم بكل مفاصل الدولة، بوزاراتها وإداراتها ومؤسساتها العامة.

وبين فضيحة المطار وفضيحة السيول، تستمر فضيحة التأليف الحكومي للشهر الرابع على التوالي. من التقى الرئيس المكلف سعد الحريري، قبيل توجهه إلى لاهاي، استنتج أن لا حراك جدياً في موضوع تأليف الحكومة وأن الاتصالات متوقفة على أكثر من «جبهة».

في القصر الجمهوري، ثمة انتظار، علماً بأن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، سيكون بعد عودته من ستراسبورغ، على موعد خلال عشرة أيام مع زيارة ثانية لنيويورك للمشاركة في أعمال الجمعية العادية للأمم المتحدة وإلقاء خطاب باسم لبنان هناك سيتناول فيه العديد من العناوين، ولا سيما قضيتي النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين.

«كل الأمور المتصلة بتأليف الحكومة صارت واضحة ولا تحتاج الى تفسير أو تعليل»، على حد تعبير مصدر مواكب، فالصيغة المبدئية المودعة لدى رئيس الجمهورية لم تعد سراً على أحد، وأيضاً الملاحظات الرئاسية التفصيلية عليها، إلا أن تصاعد المواقف بعد تقديم الصيغة، بعنوان الصلاحيات أو غيرها، أشعر الجميع بأن الأمور اتخذت منحى يراد منه صرف الأنظار عن أولوية الأولويات وهي تأليف الحكومة، وهذا ما دفع الحريري الى إيفاد وزير الثقافة غطاس خوري الى بعبدا في نهاية الأسبوع الماضي.

يوضح المصدر المواكب أنه تم خلال اللقاء بين عون وخوري «استعراض جديد للصيغة المبدئية التي كان رئيس الجمهورية قد سجل ملاحظاته عليها أمام رئيس الحكومة المكلف، وتحديداً موضوع التوازن في الأعداد، «وطالما أن الحريري أعطى القوات اللبنانية بكتلتها المؤلفة من 15 نائباً أربع حقائب هي: الشؤون الاجتماعية والعدل والتربية والتعليم العالي والثقافة، فماذا سنقول للكتل الأخرى ذات الحجم الأكبر والتي حازت حقيبة خدماتية وحيدة مثل تكتل لبنان القوي؟ ولماذا يحوز تيار المردة حقيبة الأشغال العامة والنقل؟ وطالما اتفقنا على حكومة وحدة وطنية، لماذا حصر التمثيل الدرزي بجهة واحدة (وليد جنبلاط)، ولماذا عدم تمثيل النواب السنة خارج تيار المستقبل. وبعدما حسمت الصحة لكتلة الوفاء والمقاومة، لماذا التلميح بإمكانية سحبها من حصة حزب الله» على حد تعبير المصدر المواكب. ويتابع المصدر «عدا عن سحب حقيبة العدلية من رئيس الجمهورية، أدخلوا الى حصتنا إضافة الى وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية وزير دولة لحقوق الإنسان، ونائب رئيس حكومة بدون حقيبة، أي برتبة وزير دولة، في حين يرفض (الرئيس المكلف) أن تكون حصة القوات ثلاث حقائب ووزير دولة».

ويقول المصدر إن عون أبلغ خوري أن كل ما فعله أنه شرح حقه وصلاحياته «ولا تصعيد من قبلي، إنما العكس صحيح، بدليل أنني لم أرفض الصيغة المبدئية ولم أقبلها، وقلت إن المطلوب إدخال تعديلات عليها لكي تصبح أكثر توازناً وملاءمة لما سبق واتفقنا عليه لجهة تأمين العدالة في التمثيل الحكومي بما يعكس نتائج الانتخابات النيابية ويحترم إرادة الناس التي عبّرت عنها في صناديق الاقتراع، وهذا هو التسهيل بعينه، فماذا كان الجواب؟ جاء الرد عبر حملة بدأها رؤساء الحكومات السابقون عبر بيانهم الشهير الذي استحضروا فيه موضوع الصلاحيات، وكأن المطلوب تنازل رئيس الجمهورية عن صلاحياته لكي يُسحب موضوع الصلاحيات من التداول، علماً بأن الصلاحيات واضحة ومحددة في الدستور ولا داعي للتذكير بها مجدداً»، على حد تعبير المصدر نفسه.

ويؤكد المصدر أن رئيس الجمهورية طلب من خوري أن ينقل للرئيس المكلف رغبته في تعديل الصيغة المبدئية «لكي أسهل مهمته وليس لتعقيدها، وخصوصاً أننا اتفقنا على الأعداد، والمطلوب إعادة نظر بتوزيع الحقائب بما يحقق وحدة المعيار وعدالة التمثيل».

ويشير المصدر الى أن زيارة غطاس خوري لبعبدا «أفضت إلى التفاهم على تخفيف اللهجة وتكريس الهدوء ووقف التصعيد وسحب موضوع الصلاحيات من التداول لأنه لا تفسير لطرح هذا الموضوع سوى صرف الأنظار عن أولوية تأليف الحكومة، وإذ في اليوم التالي تعود الماكينة لتشتغل من جديد، وتبث «الجوقة» جواً تصعيدياً، وصولاً الى التذكير بالطائف، وكأن أحداً طالب بوضع الطائف على مشرحة النقاش والتعديل، وهذا الأمر يطرح علامة استفهام كبرى، لن يبددها سوى اجتماع الرئيسين عون والحريري بعد عودتهما من الخارج».

عاد أمس، إلى سوريا، 778 نازحاً سورياً من مناطق مختلفة في لبنان عبر معابر المصنع والعبودية والزمراني، بعدما تولت المديرية العامة للأمن العام التواصل مع سلطات بلادهم والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتأمين عودتهم الطوعية. وشهدت الأشهر الماضية عودة آلاف النازحين السوريين إلى بلادهم، بالصورة نفسها. (أ ف ب)

> الحريري أعطى الشؤون والعدل والتربية والثقافة للقوات وخدماتية واحدة لـ«لبنان القوي»

جبهة قواتية ـ اشتراكية ولكن!

بعد تجربة تحالفهما خلال الانتخابات النيابية، يبحث حزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي خيار تشكيل جبهة ثنائية في ما خصّ تشكيل الحكومة. وتفيد المعلومات بأنّ الحزبين يبحثان إمكانية ربط مصير الواحد منهما بمصير الثاني في الحكومة، بمعنى أنّه إذا لم تحصل «القوات» على الحصة التي «ترضيها»، تنسحب من الحكومة، على أن ينضم إليها «الاشتراكي»، والعكس صحيح. إلا أنّ بعض العقبات تقف أمام هذا الاتفاق.

أولاً، يخشى الفريقان أن يكون إخراجهما من الحكومة هو هدف رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحرّ، لذلك سيُفكّران جيداً قبل منح «العهد» هذه «الهدية».

ثانياً، يخشى الفريقان من ممارسة السياسة من الضفة المعارضة.

ثالثاً، ثمة أزمة ثقة متبادلة، إذ إن القوات اللبنانية تتعامل بحذر مع موقف التقدمي الاشتراكي، وهي تعتبر أنّ النائب السابق وليد جنبلاط قد يتركها وحيدةً في لحظة ما، إذا تمكن رئيس مجلس النواب نبيه برّي من إقناعه بالمشاركة في الحكومة. كذلك فإنّ حالة الشكّ تُصيب جنبلاط في تعامله مع القوات اللبنانية.

انطلاقاً من هذه الأسباب، لا يزال الحديث عن «جبهة قواتية ـ اشتراكية» في مراحله الأولى. وردّاً على سؤال، تقول مصادر معنية إنّ «السعودية والإمارات تدفعان باتجاه خيار خروج القوات والاشتراكي من الحكومة، في حال لم ينالا الحصة التي يريدان، ما يعني تعطيل البلد

علم وخبر

أولينا تعود إلى «بيت الوسط»

لوحظ أن رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري قرر الاستعانة مجدداً بخدمات المستشارة الإعلامية أوليانا الحاج، فأعادها إلى وظيفتها في «بيت الوسط»، بعدما كانت قد قدمت استقالتها الشهر الماضي.

لبنان لا يتجاوب مجدداً مع ليبيا

جدّدت ليبيا، قبل فترة، طلبها رسمياً فتح سفارتها لدى لبنان. إلا أنّ الردّ اللبناني كان سلبياً، وقد جرى ربط إعادة فتح السفارة بحلّ ملف الإمام المُغيب السيد موسى الصدر، ورفيقيه الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين.

سلام يضحي بمقعده و«صلاحياته»!

ثمة رواية تتداولها المجالس السياسية في بيروت، لمناسبة الصراع على الصلاحيات وأعطال مطار بيروت. فقد أفاد شهود عيان بأن إحدى السيدات وصلت متأخرة إلى مطار بيروت، وإستغلت نفوذها للحاق بطائرة «الميدل إيست» المتجهة إلى عاصمة أوروبية، لكن الشركة المعنية اشترطت عليها أن تنال أربعة مقاعد في جناح رجال الأعمال ومقعداً خاصاً في الدرجة العادية. وفور دخولها الطائرة، انهالت بالشتائم على رئيس الحكومة السابق تمام سلام بأنه احتل مقعدها ولم تترك مسؤولاً أو وزيراً أو مرجعاً معنياً في الدولة إلا راجعته هاتفياً، طالبة استعادة مقعدها لأنها ترفض منحها مقعداً خاصاً عادياً. غير أن سلام قرر ترك مقعد الدرجة الأولى لها وأخذ مقعدها العادي، وقد حاول البعض ثنيه عن خطوته بترك مقاعدهم للسيدة الفاقدة أعصابها (أمرت إدارة المطار بإنزالها من الطائرة، لكنها رفضت)، إلا أنه تمسك بخطوته، ما جعل أحد المديرين على متن الطائرة يقول بصوت عالٍ: «شفتوا ليش منطالب بعدم المس بالصلاحيات»!

سيارات بمئات آلاف الدولارات لـ«الأعلى للجمارك»

قرر المجلس الأعلى للجمارك تدعيم توجهاته «الإصلاحية»، بشراء سيارات لأعضاء المجلس تقدر قيمتها بعد إعفائها من الجمارك طبعاً، بنحو 350 ألف دولار أميركي، ودائماً «وفق ما ينص عليه القانون». الأمر نفسه قرره رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شارل عربيد ولو بأسعار مختلفة، وأيضاً مستفيداً من القانون الذي لا يسري إلا على النافذين في الدولة، ومنهم أصحاب الرساميل مثل عربيد.

ابراهيم الأمين

العراق: إطاحة ممثل صاحبة الجلالة فرصة لحكم وطني

ماذا يجري في العراق؟

لن يكون لغير العراقيين الكلمة الفصل في مستقبل بلادهم. نحن الذين نقف على بعد، نحزن للمأساة القائمة هناك. ونحن الذين عانينا ولا نزال ظلم الاستعمار والاحتلال والاستبداد وحكم اللصوص، نشعر بما يشعر به المعدمون هناك. ونحن الذين بذلت الدماء من أبنائنا في سوريا كما العراق في مواجهة الاحتلال الاميركي وآثاره، نعرف أكثر حجم التحديات التي يواجهها العراقيون اليوم.

ورغم نزعة القرار الوطني المستقل، في فلسطين والاردن ولبنان، نعرف أن لغة الحدود لم تعد موجودة. وفي العراق وسوريا، حيث الدماء تنزف، نعرف أن دعاة القرار الوطني المستقل هم أنفسهم عملاء الاستعمار وأدواته المتخلفة في المنطقة.

الذين احتفلوا بالاحتلال الاميركي للعراق في عام 2003، وظنوا أن استعادة الحقوق يمكن أن يحصل عبر عصا الغاصب، هم الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عما آلت اليه الأمور هناك. وكل كلام عن تدخل من هذا أو ذاك، ليس سوى تغطية على عجز هذه الطبقة السياسية العفنة. تغطية لحفنة سرقت خيرات العراق في ظل الحراب الاميركية، وأنشأت زعامات وعصابات تنهش في جسم الدولة وخيرات البلد، وتتخذ الدين والطائفية والعرقية درعاً لموقفها المقيت. طبعاً، كان لهؤلاء شركاء من دول الجوار ومن العالم، وبينهم لبنانيون أيضاً (حتى لا يقال إننا شرفاء العصر). لكن المأساة لم تكن لتكتمل لولا النقص الحاد في الوطنية عند قيادات فصّلت قبل أيام خراب البصرة على كرسي الحكم. والنقص الحاد في الوطنية، يجعل هؤلاء لا يهتمون للموت المجاني الاضافي، ولا لخطر اندلاع حرب اهلية، ولا لاندلاع نار تقضي على ما بقي في هذا البلد اليتيم، مقابل أن يحفظوا نفوذاً لم يكن يوماً مستنداً الى شرعية شعبية ونضالية وأخلاقية، بل ظل مرتبطاً بولاء لخارج قاهر، يواصل قهر شعوب المنطقة منذ قرون.

> بينما كان عملاء أميركا والسعودية يحرقون مقرات الحشد الشعبي وفصائل المقاومة في البصرة، كانت مجموعة من الابطال توجه صواريخ واضحة باتجاه مقر السفارة الاميركية في المنطقة الخضراء

ظن الاميركيون ومعهم بريطانيا وفرنسا والسعودية وقطر والامارات، وحتى الاردن وتركيا، أن حيلة «داعش» وأخواته، تكفي لاستمرار الاحتلال والسيطرة على الحكم والخيرات. وعندما خرج من العراقيين جيل قاوم بالدم هذه الظاهرة المجنونة، ومضى في مواجهتها الى حيث يجب وأدها في سوريا وأماكن أخرى، ظن الغرب، وجماعته من أهل المنطقة وعملاؤهم العراقيون، أن بالمقدور الاحتيال عبر استعراضات وانتصارات وهمية، وأن تكون النتيجة إمساكهم بالحكم من جديد، من خلال دمى فرضت على مواقع الحكم في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والامنية، أو تلك الخارجة من مؤسسات دينية متخلفة لا تقل فظاعة عن «داعش». تلك المؤسسات التي صارت بريطانيا مسؤولة عن مناهج الفقه والاصول فيها، وصارت بريطانيا منصة لإطلاق خرافاتها وأساطيرها باسم الحق المسلوب.

الذي حصل خلال الاعوام الاخيرة، أن العراق، كل العراق، كان يتراجع يوماً بعد يوم. مئات المليارات من الدولارات نهبت باسم مشاريع عامة. ومئات المليارات سرقت باسم الامن والاعمار. لكن البلاد تتراجع من سيئ الى أسوأ. وظل اللصوص يراهنون على صمت الناس، مستعينين بإعلام رخيص جيء به من كل الأمكنة (بما فيها من لبنان) كان يعتقد أن في مقدوره إخفاء الحقيقة عن أهل الارض. ولما جاءت الانتخابات النيابية الاخيرة، كانت الصفعة الاكبر من خلال نسبة تصويت هي الادنى (تؤكد مراجع رسمية أنها تراوحت فعلياً بين 19 و22 في المئة، لكن جميع القوى توافقت على إعلانها أكثر من ذلك). وكان صوت الناس أنهم خارج هذه اللعبة، وأنه لم يعد بمقدور أحد استخدامهم وقوداً في حرب المنافع والصلاحيات والاقاليم. وعندما جاء استحقاق تشكيل الحكومة الجديدة، تبين لهؤلاء اللصوص أن ما تم تزويره في الصناديق والإعلام، لا ينفع في موازين القوى على الارض، فعاد العملاء الى رقصتهم الأشد إيلاماً: نحن أو خراب البصرة!

لم تكن البصرة بالمناسبة صدفة التحركات الاحتجاجية. فهي المحافظة الأغنى في العراق. من بطنها يستخرج الحكم هناك نحو 60 في المئة من النفط المصدر، وعلى تخومها تقع المعابر البرية مع إيران، وفيها المطل الوحيد على البحر، منذ قرر الاستعمار سلخ العراق وبحره عن العراق الكبير. وفي البصرة، الزراعة والثروة السمكية، لكن فيها، لمن لا يعرف، النسبة الاعلى من شهداء العراق الذين قاوموا «داعش» خلال السنوات الماضية. ومع ذلك، فإن الفقر والقهر والعدم، تسكن هذه المحافظة الحاضنة لأكثر من ثلاثة ملايين عراقي. فمياه نهرها صارت مالحة، والارض فيها سوداء. لا زرع يخرج منها، وبنيتها التحتية متهالكة الى حدود تظنها من مجاهل التاريخ. وتعاقب على حكمها مسؤولون غرقوا في الفساد والسرقة والنهب.

لكن الذي حصل، وهذه حقيقة حتى لو خرج من ينكر فكرة المؤامرة، أن الاميركيين، ومعهم البريطانيون والفرنسيون والسعوديون والاماراتيون، وحتى القطريون والاردنيون، شعروا بأن الهزيمة الكبرى ستكون عندما يقوم تحالف سياسي يجمع قوى سياسية حليفة لخصمهم الايراني، ومنخرطة في قلب معركة محور المقاومة في العراق وسوريا وأكثر، وأن يقدر هذا الحلف على استقطاب المكوّن الكردي، ومكوّن من السنّة الذين أنهكهم جنون آل سعود ومؤامراتهم. وصار بمقدور هذا التحالف الإتيان برئيس جديد للحكومة، بديلاً من «ممثل صاحبة الجلالة» المنتهية ولايته وصلاحيته.

صحيح أن إيران لعبت دوراً كبيراً في التوفيق بين مكونات تحالف «البناء»، لكنها عملت بقوة ونجحت في تحقيق تقارب كبير بين هذا التحالف الذي يجمع نواب الحشد الشعبي وأنصار نوري المالكي وآخرين خرجوا من كتلة العبادي وبين كتلة «سائرون» التي يقودها السيد مقتدى الصدر. وعندما اقترب هذا التحالف من لحظة تشكيل حكومة تُخرج حيدر العبادي ووزراء صاحبة الجلالة نهائياً، وتُقفل الباب أمام محاولات الولايات المتحدة والسعودية تنفيذ انقلاب سياسي، ما تقدّم جعل الاميركيين والسعوديين يستعجلون اللجوء الى خيار الفوضى، مراهنين على قدرة العبادي على تنفيذ انقلاب عسكري، من خلال بعض وحدات الجيش والاجهزة الامنية، وكان ينقصهم عامل التخريب، فلجأوا الى رئيس الحكومة المنتهية ولايته الذي قرر إهمال مطالب أهل البصرة. ولجأ المخططون الى بعض رجالاته في الشارع وأجهزة الشرطة والأمن، واندسوا، نعم اندسوا، بين متظاهرين ومحتجين محقين، ثم عمدت أجهزة العبادي الى إطلاق النار على الناس، لتحريضهم أكثر. ولنعترف للرجل، وللأميركيين والسعوديين أيضاً، بأنهم نجحوا في توجيه نوبة الغضب صوب فصائل الحشد الشعبي ومنشآت إيرانية. وحصل ما حصل. لكن أهل البصرة الذين يعرفون حقيقة ما يجري، لم يستمروا في الامر. بل توقفوا حيث يجب فضح أولئك الذين تجب محاكمتهم وتدفيعهم ثمن هذه الجريمة. وعلى المرجعية الدينية مسؤولية ملاحقة المجرمين والمطالبة بحقوق الناس ودمائهم.

لكن الذي فرض تغيير المعادلة، هو موقف التيار الصدري الذي لم تنقص قائده الشجاعة ليميّز بين الرغبة في تعديل آلية الحكم خارج حزب الدعوة (المرفوض اليوم من غالبية عراقية بما في ذلك المرجعية الدينية) وبين سعي البعض لتخريب البلاد. فكان أن أدرك المأساة الناجمة عن «تخريب احتجاجات» البصرة، وكانت استجابته، لمبادرة سياسية قائمة، يفترض أن ينتج عنها قيام حكومة يأمل الجميع ان تلتقط لهموم اهلها.

ما لم يجر تداوله كثيراً، أو ما لم يقرّ به القائمون على الامور بصورة واضحة، هو أنه، وبينما كان عملاء أميركا والسعودية يحرقون مقرات الحشد الشعبي وفصائل المقاومة في البصرة، كانت مجموعة من الابطال توجه صواريخ واضحة باتجاه مقر السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء. وهي صواريخ تحمل ما يكفي من رسائل لإفهام الاميركيين بصورة مباشرة، أن وجودهم في العراق ليس مرحّباً به، ومتى اتخذ القرار، لن يبقى منهم أحد خارج المهداف. صحيح أن الحشد الشعبي تحدث عن سبعة الى تسعة آلاف عسكري أميركي، لكن ينتشر في العراق ايضاً نحو 13 ألفاً آخرين، يتولون خدمات هذه القوة العسكرية والسفارة والقنصليات الاميركية. وبالمناسبة، يدفع العراقيون بدل أتعاب هؤلاء، ليس على شكل أموال تحتاج الى مصادقات وغيرها، بل على شكل كميات من النفط، تجري سرقتها من البصرة أيضاً، وتنقل عبر الميناء، هناك الى ناقلات أميركية تهرب بها بعيداً (متوسط بدل المستشار الاميركي الواحد في العراق يصل الى سبعة الاف دولار اميركي شهرياً، تضاف إلى راتبه الاصلي). وهذه أموال تصرف مباشرة، بينما يحجز ممثل صاحبة الجلالة الأموال عن مشاريع التنمية في البصرة كما يحجبها عن الحشد الشعبي وقواته.

ثمة متغيرات كثيرة في المشهد العراقي، والمؤشرات توحي بإمكانية التوافق على اسم يكلف تشكيل الحكومة، وعلى برنامج عمل يبتعد عن كل آليات العمل السابقة. لكن يمكننا أن نتصور المزيد من المحاولات الاميركية والسعودية للتخريب، بمعاونة عراقيين، بينهم من هو موجود في الدولة والبرلمان والمؤسسات العسكرية والامنية. وهؤلاء، باتوا اليوم في مواجهة مباشرة مع الحشد الشعبي وما يمثله... فالى أين المفر؟

قضية اليوم

الانتخابات تثقل الموازنة: 1800 مليار ليرة إنفاق زائد

ما تظهره أرقام الإنفاق في موازنة عام 2018 يدل على أن رغبة قوى السلطة في التجذّر فيها أقوى من أي أمر آخر، ولو أدى إلى انهيار الهيكل فوق رؤوس الجميع

محمد وهبة

في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية، ازدادت النفقات المالية المسجّلة عبر الخزينة في وزارة المال بقيمة 802 مليار ليرة، فيما زاد العجز بقيمة 1611 مليار ليرة. ثمّة من يلقي باللائمة على سلسلة الرتب والرواتب، فيما الوقائع والأرقام تشير إلى أن سبب الزيادة الكبيرة في الإنفاق يعود بشكل أساسي إلى تحويل مبالغ مالية كبيرة من الخزينة لتمويل عمليات مرتبطة بالانتخابات النيابية مثل البلديات

> **ارتفاع النفقات في الأشهر الأربعة التي سبقت انتخابات أيار يثير الشكوك**

التي شكّلت حصّتها 26% من الزيادة في الإنفاق، والمشاريع الإنشائية بنسبة 11,8%، والمستشفيات 4,3%.

أصدرت وزارة المال تقرير المالية العامة الذي يظهر عمليات الموازنة والخزينة خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2018. هذه العمليات تظهر الفرق بين الإيرادات والنفقات المقدرة في قانون موازنة 2018، مقارنة مع تلك المقدرة في قانون موازنة السنة السابقة. أما عمليات الخزينة، فهي تظهر العمليات المالية المنفذة في أول أربعة أشهر من عام 2018 وفي أول أربعة أشهر من عام 2017، أي المقبوضات والمدفوعات الفعلية. وفق هذا الترتيب، تصبح أرقام الخزينة هي المصدر الأكثر دقّة للوقوف على حقيقة النفقات والإيرادات.

شكّلت حصّة البلديات 26٪ من الزيادة في الإنفاق (حسين ابراهيم)

بحسب عمليات الخزينة، فإن مجمل المقبوضات من أول 2018 لغاية نيسان بلغت 5746 مليار ليرة، أي بزيادة قيمتها 186 مليار ليرة، مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. ويأتي هذا الأمر، رغم أن مجلس النواب أقرّ سلّة واسعة من الضرائب. وكان لافتاً أن تنخفض ضريبة الدخل على أرباح الشركات بنسبة 2%، رغم أن الضريبة ارتفعت من 15% إلى 17%. هذا يعني أن الشركات لم تعد تصرّح بشكل صحيح أو أن أرباحها بدأت تتراجع. والمفارقة أن ضريبة الدخل على الرواتب والأجور ارتفعت بنسبة 14,6%، وهذا يعود إلى كون رواتب موظفي القطاع العام ارتفعت، فازدادت الضرائب المتوجبة على أجورهم.

ويأتي هذا التراجع في الإيرادات، رغم ازدياد ضرائب الفوائد المصرفية بنسبة 64%، ورغم ازدياد الحاصلات من ضريبة القيمة المضافة بنسبة 8,6%، وارتفاع الحاصلات من الرسوم على السلع من مشروبات روحية واسمنت وتبغ وغيرها.

في المقابل، سجل انخفاض في الضرائب المحصلة من الأملاك المبنية ومن رسوم الانتقال. كذلك تراجعت الرسوم العقارية بنسبة 22,3% لتبلغ 242 مليار ليرة. وكان لافتاً انخفاض رسوم مطار بيروت بنسبة 40,6%، برغم زيادة عدد الركاب.

أما على صعيد المدفوعات، فالأرقام تظهر حقيقة وجود إنفاق انتخابي على حساب المال العام. فقد بلغت قيمة المدفوعات في نيسان 2018 نحو 8630 مليار ليرة، أي بزيادة قيمتها 1802 مليار ليرة، مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. تفاصيل النفقات تظهر أنه جرى في مطلع هذه السنة تحويل مبلغ 556 مليار ليرة إلى البلديات، مقارنة مع مبلغ 86 مليار ليرة في 2017، أي بزيادة قيمتها 470 مليار ليرة. تبلغ حصّة البلديات من مجمل الزيادة في الإنفاق 26% وهي النسبة الأكبر.

وزادت التحويلات إلى مؤسسات كهرباء لبنان بقيمة 241 مليار ليرة بسبب ارتفاع أسعار الفيول أويل لتبلغ 787 مليار ليرة. وهذه الزيادة تمثّل 13,3% من مجمل الزيادة في النفقات. أما الفوائد على الديون، فقد ازدادت بقيمة 119 مليار ليرة، أي ما يمثّل 6,6% من الزيادة. وازداد الإنفاق على المشاريع الإنشائية الجديدة بقيمة 213 مليار ليرة، أي ما يمثّل 11,8% من مجمل الزيادة في النفقات. كذلك جرى تحويل مبلغ 238 مليار ليرة للمستشفيات، أي بزيادة قيمتها 78 مليار ليرة وهي تشكّل 4,3% من الزيادة في النفقات.

عند هذا الحدّ، تبدو مصادر النفقات الإضافية في الأشهر الأربعة الأولى من السنة الحالية واضحةً، كما الأهداف الكامنة وراءها، لكن ما ليس واضحاً بعد هو الأثر الناتج من سلسلة الرتب والرواتب. فالزيادة في أكلاف الرواتب والأجور وتوابعها والتقاعد ونهاية الخدمة لا تعكس كلياً أثر سلسلة الرتب والرواتب نظراً إلى وجود تطور طبيعي وتلقائي للرواتب من دون السلسلة ويكون أكبر معها. على أي حال، إن الزيادة في الرواتب والأجور والتعويضات الاجتماعية في القطاع العام بلغت 227 مليار ليرة، أي ما يمثّل 12,6% من مجمل الزيادة، وارتفعت النفقات المتعلقة بالتقاعد ونهاية الخدمة بما قيمته 236 مليار ليرة.

على أي حال، إن عجز الموازنة ارتفع في نهاية نيسان 2018 إلى 1611 مليار ليرة ليبلغ 2884 مليار ليرة، ووقعت الخزينة بسبب الزيادة في النفقات في عجز أولي بقيمة 550 مليار ليرة، مقارنة مع فائض أولي بقيمة 942 مليار ليرة في نهاية نيسان 2017. الفرق بين العجز والفائض يبلغ 1500 مليار ليرة. هذا الرقم كان يمثّل تقديرات البنك الدولي للزيادة في النفقات في مجمل عام 2018، إلا أن ما حصل هو أن الإيرادات الإجمالية استقرّت، فيما ارتفعت النفقات ليصبح المشهد أكثر خطورة من قبل. الحكومة لم تتمكن من السيطرة على العجز، بل عملت على استعمال المال العام من أجل تمويل جزء من حملاتها الانتخابية. ارتفاع النفقات في الأشهر الأربعة التي سبقت إجراء الانتخابات النيابية في أيار يثير هذه الشكوك ويدفع نحو الارتياب المشروع بقوى السلطة التي تفوقت على نفسها وأعادت نفسها إلى مقاعد السلطة.

تحليل إخباري

إسرائيل بين خيار جوي عقيم وغزو برّي متعذّر

علي حيدر

ليس أمراً عابراً أن يُصارح رئيس أركان جيش العدو غادي أيزنكوت الجمهور الاسرائيلي، عشية مناسبة رأس السنة العبرية، بأن «الانتصار في الحرب سيأتي فقط عبر مناورة القوات البرية التي ستحتل الأرض وتهزم العدو» (مقابلة مع إذاعة الجيش وغيرها من وسائل الاعلام الاسرائيلية). وهو موقف يتضمن أكثر من رسالة للداخل والخارج، والأهم أنه يعكس مجموعة حقائق أسست لهذا الإقرار، وحضرت بقوة في حسابات وتقديرات المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

ينطوي كلام ايزنكوت، وقبل أشهر من تقاعده، على نوعين من الإقرار: الاول أن هزيمة حزب الله، باعتباره بحسب تحديد الجيش وأيزنكوت نفسه التهديد المباشر الاكبر على الامن القومي الاسرائيلي، لن تتحقق من خلال سلاح الجو والنيران عن بعد. والثاني أن الخيار الوحيد يكمن في الاجتياح البري... يأتي هذا الاقرار الرسمي بفشل الخيار الجوي والنيران عن بُعد، بعد 12 عاماً (منذ حرب عام 2006) من ورش التطوير وبناء الجاهزية، وتضاعف القدرات النارية الدقيقة وإجراء المناورات تلو المناورات. ويُعبّر عن مفهوم تأسيسي يسكن صناع القرار السياسي والامني، وتترتب عليه تداعيات تتصل بطبيعة الخيارات التي توصي بها المؤسسة العسكرية أمام القيادة السياسية.

يعود هذا الموقف الذي يعكس توجه المؤسسة العسكرية، في جزء أساسي منه، الى ماهية القتال اللاتماثلي، الذي «بناه وطوّره حزب الله في الحلقة الأولى حول اسرائيل»، كما أقرّ بذلك أيضاً ايزنكوت خلال كلمة له في مؤتمر هرتسيليا (حزيران 2017)، مضيفاً أن «الطريقة التي اختارها حزب الله لمواجهة عدم التماثل مع الجيش الاسرائيلي، هي تحويل الجبهة الداخلية الى ساحة عمليات مركزية. ومن أجل ذلك بنى قدرات صاروخية مشكلة من عشرات الآلاف من الصواريخ».

ويكشف هذا الإقرار ايضاً عن خلفية امتناع العدو عن محاولة انتهاج خيارات عملياتية بديلة عن خيار التوغل البري للضغط على لبنان، من قبيل فرض حصار جوي وبحري على لبنان، تحت نفس الشعار الذي يرفعه لحصار غزة، ومنع مراكمة القدرات العسكرية والصاروخية، وهو الذي يعلن على الدوام أن قدرات حزب الله تشكل التهديد المركزي على الجبهة الداخلية الاسرائيلية. ويكشف ايضاً عن خلفية امتناعه عن المغامرة بشن عدوان واسع على لبنان، مشابه لما يفعله التحالف السعودي الاميركي مع الشعب اليمني.

وما انطوى عليه كلام ايزنكوت ضمناً، فصّله أكثر من مسؤول اسرائيلي، من ضمنهم وزير الامن الاسرائيلي أفيغدور ليبرمان، الذي قال في «المؤتمر الاقتصادي القومي» الذي أقامته مجلة «كلكليست» الاقتصادية (208/9/5): «يجب أن نفهم أنه في الشرق الأوسط كان هناك تغييران استراتيجيان حقيقيان: أولاً، أعداؤنا امتلكوا صواريخ دقيقة، والأمر الثاني هو أن الجبهة الداخلية تحوّلت إلى الجبهة الأساس في الحرب المقبلة، فإذا ما حارب الجنود في حرب يوم الغفران (حرب 1973) على الجبهة، وهنا في تل أبيب جلس الناس مع قهوة وصحيفة... الآن كل شيء تغير». وذهب الى ما هو أبعد بالقول إنه «في السنوات الثلاث الاخيرة قفزت التهديدات (على اسرائيل) أربع درجات».

أما حديث ايزنكوت عن الحسم من خلال المناورة البرية، فلا يعني أن اسرائيل قررت أو على وشك، أو أنها على استعداد لخوض هذه المغامرة، ولكن حاول أن يحذف من أذهان الجمهور امكانية الرهان على الخيار الجوي لتحقيق الحسم، وإنْ بعد التطور الهائل الذي شهدته القدرات العسكرية الاسرائيلية. وأكثر من ذلك، فإن أداء اسرائيل العملياتي يكشف إدراكها أن التطور الذي شهدته صواريخ حزب الله (ضد عمق الاراضي الفلسطينية المحتلة)، يَشمل، بالدرجة الاولى، قدرات عسكرية ودفاعية متطورة تجعل أي غزو برّي واسع أكثر من مُكلف، بل متعذر ، وصولاً الى تطوير قدرات هجومية (نموذج الجدار الذي يقيمه جيش العدو على طول الحدود اللبنانية دليل على خشيته من هذه القدرات). في المقابل، ما يميز انتصارات المقاومة في لبنان أنها تراكمت على أنقاض ما كان يفترض أنه حسم عسكري نجح في تحقيقه جيش العدو خلال اجتياح عام 1982.

تقرير

فضائح «ترك تيليكوم» تتوالى: التحقيق باختلاس أموال

فضائح شركة «ترك تيليكوم» للاتصالات لم تنتهِ فصولاً بعد. وضعت الجهات الدائنة (المصارف) يدها على الشركة التي كان يملك رئيس الحكومة سعد الحريري فيها الحصّة الأكبر من الأسهم، لم يشف غليل الجهات الرسمية التركية.

أواخر الشهر الماضي، أعلنت الشركة التركية نقل مُلكية الحصة الأكبر منها إلى مجموعة من البنوك التركية الدائنة، بعدما أعطت وزارة الخزينة والمالية الموافقة على ذلك. قرار خلّف نقمة في الأسواق التركية، إذ اعتبر البعض أن ما حصل «هو عملية نصب ضد الشعب التركي، لا سيما أن الحصص التي استحصلت عليها البنوك هي أقل من كلفة الديون». كما أن الشركة، بحسب ما نقلت صحف تركية سابقاً، تهربت من تسديد قروض مستحقة على رغم تسجيلها أرباحاً (وزارة الاتصالات التركية كشفت العام الماضي أن «ترك تيليكوم» حققت أرباحاً بقيمة 2,5 مليار دولار في عام 2014، و1,3 مليار دولار في كل من 2015 و2016).

وفي هذا الإطار، نقلت صحيفة «جمهوريت» التركية المعارضة، عن حزب «جبهة التحرير الشعبية الثورية» اليساري المعارض للحكومة التركية، مُطالبته مكتب النيابة العامة في أنقرة بفتح تحقيق سريع وجدي في ملفات الفساد المتعلقة بشركة الاتصالات التركية (ترك تيليكوم). وبحسب الصحيفة «طالب الحزب على لسان محاميه أن تتم محاسبة المسؤولين عن خسارة مليارات الدولارات».

> **المعارضة التركية تحمّل محمد الحريري المسؤولية**

وقد وجّه الحزب اتهامات عدّة لمسؤولين اتراك، بينها غض النظر عن عمليات «الإهمال والاختلاس»، عدم القيام بـ «المهام الرقابية وهدر أموال الشعب». ووفق بيان الحزب الذي نشرته الصحيفة، فإن «الحكومة قررت خصخصة الشركة في الماضي على رغم المعارضة الشعبية لخطوة تبين أنها كانت خاطئة. واتهم الحزب «جهات خارجية» (المقصود أصحاب الأسهم في الشركة) بسرقة مليارات الدولارات من أموال الشعب التركي في وضح النهار. ومن بين المسؤولين عن هذا الملف، وفق البيان، «الوزراء الذين وقّعوا على عملية الخصخصة، إضافة إلى شركة أوجيه للاتصالات ورئيس مجلس إدارتها محمد الحريري، والأعضاء في مجلس إدارة الشركة التركية». ويشير البيان إلى أنه في الماضي سبق وانتشرت العديد من الشكاوى حول أداء «أوجيه للاتصالات»، إلا أن الأخيرة ظلت «تحتكر» الشركة التركية على رغم قضايا الفساد «المعروفة»، متهماً «الجانبين التركي والأجنبي» بـ «التدمير المتعمد للمؤسسات العامة». واعتبر البيان أن «دفع ما يُقارب 6,54 مليار دولار بين عامي 2005 و2018 لشركة أوتاس (التابعة لمجموعة أوجيه تيليكوم)، ومن ثم إلى عائلة الحريري (كحصة من الأرباح)، يُضاف إليها مليارات الدولارات المجمّعة والقروض المأخوذة من البنوك، زادت من حجم الأضرار التي تكبدتها تركيا».

(الأخبار)

تقرير

غريب في ذكرى جمّول: مؤتمر جامع للتغيير

(مروان طحطح)

رأى الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني حنا غريب أن مشهد التعطيل المتكرر شاهد على أزمة النظام ويشكل بحد ذاته إدانة سياسية لكل المتمسكين به على حساب الناس الذين يدفعون الثمن»، داعياً قوى التغيير الديموقراطي إلى العمل معاً من أجل إنتاج برنامج وطني لإنقاذ لبنان من نظامه الطائفي ومن المشروع الأميركي ـ الصهيوني حفاظاً على إنجاز التحرير وتضحيات كل المقاومين، وذلك من خلال مؤتمر جامع للتغيير الديموقراطي وإطلاق كل التحركات الشعبية، متمنياً على الشيوعيين «كما لبّيتم نداء حزبكم وحملتم السلاح دفاعاً عن لبنان في وجه الاحتلال والإرهاب، كونوا أيضاً في الطليعة انتصاراً لقضية الإصلاح السياسي، للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، لقضايا الناس وانحيازاً لفقراء لبنان وعماله».

وخلال احتفال أقامته منظمة الحزب الشيوعي اللبناني في حولا، لمناسبة الذكرى الـ 36 لانطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال، وصف غريب تاريخ السادس عشر من أيلول 1982 بأنه «يوم مجيد في تاريخ لبنان والمقاومة. هو يوم انطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي وبدء مسيرة التحرير»، قائلاً «36 عاماً مضت على هذه المناسبة التي نحتفل بها اليوم، تقديراً ووفاءً لتاريخ حزبنا الثوري في إطلاق هذه الجبهة، ولقائدها الرفيق الشهيد جورج حاوي يوم خط بيده مع الرفيق محسن إبراهيم نداءهما الأول من منزل القائد الوطني الكبير الشهيد كمال جنبلاط، معلناً الشعار الواضح والحاسم: «إلى السلاح، إلى السلاح تنظيماً للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الصهيوني»... وسريعة كانت الاستجابة، بكرت رصاصات أيلول التي لم تخطئ هدفها، فانطلقت مباشرة إلى صدر المحتل ومرتزقته؛ وسريعة كانت النتيجة، مع إعلان الهزيمة في مكبرات الصوت على وقع فرار جنود الاحتلال من أمّ العواصم العربية ونجمتها بيروت».

> **دعوة إلى بناء جبهة مقاومة عربية وشعبية شاملة**

وأكد أن «خيار المقاومة في الحزب واجب وطني استجابة لطموحات اللبنانيين بالاستقلال والسيادة ولحاجات شعوبنا العربية بالتحرر الوطني والاجتماعي»، مشدداً على أن العمل لبناء جبهة مقاومة عربية وشعبية شاملة في مواجهة المشروع الأميركي الإسرائيلي هو مهمة راهنة، مقوماتها انتفاضات شعوبنا العربية التي شكلت رسالة واضحة إلى كل القوى والأحزاب اليسارية والتقدمية في منطقتنا، «بضرورة توحيد جهودها وطاقاتها لمواجهة المشروع الأساس ولإسقاط صفقة القرن على أساس الربط بين النضال الوطني التحرري والنضال من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي، فالمعركة في هذا المجال واحدة مترابطة ولا تقبل التجزئة».

تحقيق

منزل خليل مطران في بعلبك
لا كرامة لنبي في وطنه!

منذ أكثر من عامين توقّفت ورشة الترميم في منزل الشاعر خليل مطران في بعلبك. بين حزيران 2015 و2016، سُقف المنزل التراثي بالقرميد واعيد تدعيم اساساته بالحديد، قبل ان يتوقف العمل في المنزل المتهالك لاحد اهم اعمدة الشعر العربي المعاصر

رحيل دندش

في الطلعة إلى «حي المسجدين»، قبالة قلعة بعلبك، تحديداً في حي مار جرجس، ترخي تينة عملاقة بظلالها على منزل «شاعر الأقطار العربيّة خليل مطران»، كما تشير لوحة رخامية معلّقة على مدخله. بيت قديم تاخى الغبار مهجدرانه، وعربشت النباتات والأعشاب على أبوابه وشبابيكه العتيقة شبه المخلّعة. 69 سنة مرّت على رحيل مطران (1949) الذي أبصر النور عام 1872 في هذا المنزل وشبّ فيه، قبل أن يرحل إلى باريس هرباً من عسف الأتراك، ثم إلى مصر حيث توفي مخلفاً إرثاً أدبياً وشعرياً جعله واحداً من أقانيم ثالوث الشعر المعاصر إلى جانب حافظ إبراهيم وأحمد شوقي.

ورغم ما للبيت من رمزية ثقافية وتاريخية وجمالية، إلا أنه مجهولٌ بالنسبة الى كثيرين، وكان معرضاً للانهيار، قبل أن تبادر بلدية بعلبك، عام 2015، إلى ترميمه، جزئياً، وتحويله مركزاً ثقافياً يعرّف أبناء المدينة على أحد أعلامها الذي ذاع صيته في الأقطار العربية شاعراً ومناضلاً ضد الطغيان. لهذه الغاية، تأسست جمعية «خليل مطران الثقافية» برئاسة المحامي الياس مطران (ابن شقيق الشاعر) وضمت ثلاثة أعضاء من المجلس البلدي، وسعت إلى تأمين هبات محلية وأجنبية لترميم المنزل. غير أنها اصطدمت بموانع عدة من بينها أن المنزل «ملكية خاصة». عندها، رصد المجلس البلدي السابق نحو 100 مليون ليرة من موازنة 2015 لإنقاذ المنزل من الانهيار الحتمي، لاعتبارات عدة في مقدمها «الحفاظ على ارث مطران باعتباره واجباً وطنياً وبلدياً، وإعلاء للشأن الثقافي في مدينة بعلبك». صرف المبلغ على إجراء الدراسات وتدعيم المنزل «مما سمح بالحفاظ على شكله الخارجي كقيمة عمرانية وحماية سطحه بالقرميد وتدعيمه بالجسور غير الظاهرة» بحسب رئيس البلدية السابق وعضو المجلس البلدي الحالي حمد الحسن.

رفض الورثة التنازل عن المنزل وتحويله إلى متحف دفع بكثيرين الى إلقاء اللوم على المجلس البلدي السابق بسبب دفعه «أموالاً لـ«ترميم ملكيّة خاصّة»، فيما أكّد الحسن لـ«الأخبار» أن «القانون يسمح لرئيس البلدية بتقدير الإنفاق على المشاريع الخاصّة بالنظر إلى أهميّتها بالنسبة للشأن العام». ويلقي الحمد باللوم على «وزارة الثقافة لتقصيرها تجاه المنزل»، لافتاً إلى «أن التواصل معها لم يتمّ عبر القنوات الرسميّة، لكن النشاطات الثقافيّة التي ضمّها المنزل إلى الآن كانت كافية للفت انتباه المعنيين في الوزارة».

ومن بين تلك النشاطات، «سبت بعلبك الثقافي» الذي بادرت إليه مجموعة من شباب المدينة ويتضمّن أمسيات شعرية تنظم في السبت الأول من كل شهر منذ 2015 وتلقى إقبالاً لافتاً. مما دفع بمجموعة «شباب السبت» إلى إحياء مهرجان شعري أطلقت عليه اسم «مهرجان خليل مطران» تقيمه في قلعة بعلبك ويستضيف شعراء من كافّة المناطق. وقد حلّ المهرجان أمس، للمرة الثالثة في قلعة بعلبك، متوجّاً أسبوعاً ثقافياً تخلّله معرض للكتاب أقيم في منزل مطران بالتعاون مع وزارة الثقافة. وتهدف المبادرة الشبابيّة بحسب أصحابها إلى «التذكير بضرورة استكمال أعمال الترميم في المنزل»، والإضاءة «على أعمال الراحل والوجه الثقافي للمدينة».

> **تمويل الترميم يواجه صعوبة كون المنزل لا يزال ملكية خاصة**

معرض الكتاب في المنزل

منزل الشاعر مطران (بعلبك اونلاين)

ويلفت رئيس «سبت بعلبك الثقافي» الشاعر مصطفى الصلح إلى «أن المرحلة الأولى من الترميم حمت البيت من السقوط لكن وضعه لا يزال بالويل»، كما يحتاج إلى ترميم جدرانه الطينيّة وأبوابه وشبابيكه المخلّعة ويتطلب تمديدات كهربائية وصحية «تحوّله فعلاً إلى مركز مؤهّل ليحتضن الأنشطة الثقافية على أنواعها في كل فصول السنة».

اللافت أن المجلس البلدي الجديد لم يستكمل مبادرة سلفه عبر تخصيص مبلغ جديد لحماية هذا المعلم الثقافي. مصادر مطلعة عزت ذلك إلى «تبدل الأولويات، فالمدينة تعاني حالياً من شحّ في المياه ما أجّل متابعة أعمال الترميم إلى مراحل لاحقة». فيما ربط معارضون للبلدية ذلك بـ«خيارات كل رئيس بلدية وما يرتئيه من أعمال يبدأها من الصفر وينجزها ويفتتحها في عهده»!

رئيس بلدية بعلبك العميد حسين اللقيس أكّد في اتصال مع «الأخبار» أن أعمال الترميم متوقفة «لأسباب مادية بحتة، خصوصاً مع غياب جهات مانحة لتمويل المشروع»، واعداً بـ«السعي الجدي لتأمين هبات لاستكمال الأعمال حتى يجهز المنزل بحلول 2020». ولفت الى أن وزير الزراعة غازي زعيتر تكفل، على نفقة الوزارة، بتأهيل الحديقة المجاورة للبيت والتي تمتد على مساحة 4 آلاف متر مربع.

الحسن الذي يتسلم رئاسة اتحاد بلديات بعلبك في أيار المقبل أكّد أيضاً أن المجلس البلدي اتخذ قراراً بإدراج استكمال أعمال ترميم منزل مطران ضمن موازنة 2019، لتشمل البيت والحديقة والمواقف وكل التجهيزات اللازمة «التي تحوّله إلى أهم معلم وصرح ثقافي لرمزيته وموقعه الاستراتيجي المواجه لقلعة بعلبك وسط المدينة». لكنه لفت الى صعوبة إيجاد تمويل «لأن البيت لا يزال ملكية خاصة»، مشدداً على ضرورة أن يلقى المنزل اهتماماً على مستوى رسمي».

يطمح شباب بعلبك المبادرون إلى إحياء منزل الشاعر «ثقافياً»، إلى إيجاد التمويل اللازم «لإحيائه عمرانياً» كونه يعود إلى فنّ العمارة السائد في القرن التاسع عشر، وجعله مقصداً لزوّار القلعة التي قال فيها مطران:

إيه آثار بعلبك سلام بعد طول النوى
وبعد المزار
ذكريني طفولتي وأعيدي رسم عهد عن
أعيني متواري

مفكرة

اللويزة: مركز لمواجهة الادمان على الانترنت

تحت شعار «الرئاسة الجامعة»، أطلقت جامعة سيدة اللويزة (NDU) مبادرة مجتمعية وطنية حول الإدمان على الانترنت والتكنولوجيا، في احتفال أقامته في حرمها في زوق مصبح، لمناسبة ذكرى تأسيسها. الاحتفال رعاه رئيس الجمهورية ميشال عون الذي منحته الجامعة شهادة الدكتوراه الفخرية في الإنسانيات. أما المبادرة فنشأت فكرتها مع رئيس الجامعة الأب بيار نجم نتيجة الأبحاث التي قامت بها كلية العلوم الطبيعية والتطبيقية وأظهرت الضرر الكبير الذي يلحق بالأطفال والشباب جراء الاستخدام المفرط للتكنولوجيا والتطبيقات المتصلة بالانترنت. تأسيس مركز INTA للادمان على الانترنت والتكنولوجيا، بالتعاون مع رئاسة الجمهورية، يهدف الى وضع أسس ومعايير للتخفيف من إساءة استخدام الانترنت على حياة الأطفال والشباب وطلاب الجامعات عائلياً وأكاديمياً ونفسياً واجتماعياً وجسدياً وسلوكياً.
(تصوير دالاتي ونهرا)

ورشة فنية تحاكي ذكرى عاشوراء بتقنية الحرق على الخشب بعنوان «نور ونار»، ينظمها «ملتقى الألوان الفني»، برعاية بلدية برج البراجنة، في المركز الصحي الاجتماعي لبلدية برج البراجنة ـ الرويس. تبدأ الورشة العاشرة صباح الثلاثاء وتستمر طيلة أيام عاشوراء.

■■■

أقامت بلدية الغبيري مهرجان تكريم للطلاب الناجحين في الشهادات الرسمية

في المدارس الرسمية من أبناء البلدة، برعاية رئيس المجلس السياسي في حزب الله السيّد ابراهيم أمين السيد.

■■■

تحت عنوان «استرجاع الحقوق»، دعت الهيئة الوطنية للمحاربين القدامى الى اعتصام التاسعة والنصف من صباح اليوم في ساحة رياض الصلح في وسط بيروت.

■■■

ينفّذ الأساتذة المتمرنون لوظيفة أستاذ تعليم ثانوي اعتصاماً العاشرة صباح اليوم في كلية التربية أمام وزارة التربية والتعليم ـ الأونيسكو.

■■■

دعت روابط الأساتذة المتقاعدين في التعليم الرسمي الى اعتصام الحادية عشرة صباح اليوم أمام وزارة المالية، «استنكارا ورفضا لما اتخذته من إجراءات غير قانونية».

منبر

وهرة الدولة تتلاشى

عندما توقف القطار في لبنان، بسبب الحرب الأهلية، بقي الموظف المسؤول عن إقفال أحد الطرقات في جونيه أمام السيارات حين مرور القطار مواظباً على عمله يومياً مانعاً التعدي على ممتلكات الدولة، وفارضاً «وهرة» راحت تتلاشى مع الأيام. كانت سكة الحديد فارغة لكن الدولة كانت موجودة من خلال هذا الموظف. كان هو وغيره من الموظفين المواظبين على عملهم يومياً يحافظون على صورة الدولة وهيبتها وحضورها في عز زمن الميليشيات، وكيف ننسى أولئك الذين كانوا يقطعون خطوط التماس للوصول الى اعمالهم ووظائفهم وقد استشهد منهم الكثير في معابر الموت. مع الأسف، يحدث اليوم العكس. نعيش منذ سلام الطائف تدميرا ممنهجا ومنظما للادارة العامة، إما عبر اغراقها بالمحاسيب او عبر تحميلها مسؤولية المديونية العامة، وعبر عدم تطويرها لا بل تحويلها الى محميات طائفية وحزبية. ان انهيار مؤسسات القطاع العام من مدارس رسمية وجامعة وطنية ومطار كمرفق عام ومؤسسة كهرباء لبنان من دون ان ننسى تراجع دور القضاء وغيره من الادارات والمؤسسات، هو أخطر على لبنان من الفراغ الرئاسي أو الحكومي أو النيابي مهما طال، كون الادارة على تماس مباشر مع حاجات المواطن اللبناني، ومن خلالها لا بل في اروقتها، نؤسس للدولة كفكرة ومنظومة... ولكن يبدو ان الطبقة السياسية مطمئنة الى وضعها طالما أنها تتحكم بنا. اما امثال ذلك الموظف المثابر الصامد، فلا ضرورة له في أيامنا هذه، وسمتها توافقات وصفقات ومغانم... وليسقط الهيكل على من فيه طالما هنالك من يَحكم وهنالك من يُحكم ولا محاسب أو مراقب، ولا موظف في كل الدولة يصدمنا بهيبته ووهرته التي صارت مفتقدة.

المحامي انطوان ع. نصرالله

توضيح

أهالي طلاب الليسيه: شعيب ليست رئيسة لجنة الأهل

تصويباً لما ورد في «الأخبار» بعنوان «الليسيه فردان تحتجز تلامذة في أول يوم دراسي»، جاء نا من الأهالي المعترضين على دفع زيادة غير مبررة للأقساط أن السيدة سعاد شعيب لم يعد لها أي صفة لتمثيلهم أو للتحدث عن لجنة الأهل وفق مضمون كتاب أرسلته وزارة التربية إلى المجلس التحكيمي التربوي. ونفى الأهالي أن يكون ما حصل معهم في اليوم الدراسي الأول عبارة عن حالات فردية، وأكدوا أن الإدارة اتصلت بكثيرين ممن لم يدفعوا الزيادة مهددة إياهم بأنّ أولادهم لن يعتبروا مسجلين ولن يدخلوا المدرسة.

تقرير

«أعطال» المطار بين «التفتيش» و«المعلومات»... والسجال السياسي

لا يزال التحقيق الذي باشر به التفتيش المركزي الجمعة الماضي «في بدايته»، على خلفيّة العطل التقني الذي طرأ على شبكة الاتصالات التابعة لشركة «SITA» المشغّلة لنظام الحقائب والركاب المغادرين في مطار بيروت. ينتظر أن يقدّم المسؤولون عن المطار «ما بيدهم من أوراق وإثباتات» غداً في الجلسة الثانية المرتقبة من التحقيق بشأن أزمة ليل الخميس ـ الجمعة. التحقيق الذي يجري بصمت، باشر به رئيس هيئة التفتيش المركزي القاضي جورج عطية مستدعياً الجمعة رئيس مطار بيروت الدولي فادي الحسن والمدير العام للطيران المدني محمد شهاب الدين، وينتظر منهما «مزيداً من الإثباتات» ليكوّن «التفتيش» اقتناعاته إزاء ضلوع «إداريين في الأزمة». تحرّك التفتيش أعقبه يوم السبت طلب من وزير العدل في حكومة تصريف الأعمال سليم جريصاتي إلى النيابة العامة التمييزية، فيما كلّف النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي سمير حمود شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي إجراء التحقيقات بشأن العطل التقني.

تكليف «المعلومات» استغربته مراجع رسمية، غير أنّه في الشكل لا يتعارض مع تحقيق التفتيش المركزي، على اعتبار أن الأخير «من مسؤولياته التحقيق مع الجهات الرسمية والإدارات العامة»، بينما لا يمكنه أن يستدعي «بعض الجهات غير الخاضعة لسلطته الرقابيّة» بما فيها شركة «SITA» التي طرأ العطل على نظامها الإلكتروني. إمكانية استكمال التحقيق «إدارياً وجزائياً» على خطّين متوازيين «واردة وطبيعيّة»، إلى حين تبيان المسؤولية الجزائية للضالعين في التخريب وتحويلهم إلى النيابة العامة المعنيّة للمساءلة. في غضون ذلك، تصاعدت الردود السياسية على «مبادرة» رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري من اجتماع بيت الوسط (الجمعة)، لعدم انتظاره تأليف حكومة جديدة والاستحصال على موافقة مجلس الوزراء بشأن «إعطائه التوجيهات إلى مجلس الإنماء والإعمار والمعنيين لوضع الدراسات اللازمة»، وتعهّده على مسؤوليته «بإيجاد طريقة لتأمين مبلغ 88 مليون دولار المتوجبة لمطار رفيق الحريري الدولي» كما أعلن وزير الأشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الأعمال يوسف فنيانوس عقب الاجتماع. وأبرز الردود جاء على لسان جريصاتي الذي اعتبر أنه «لا يمكن لمن يساءل إدارياً وقضائياً عن مسؤولية تقصيرية أو جزائية أن يوكل إليه، قبل انتهاء التحقيق، أن يصرف 88 مليون دولار في المطار لتمييع المسؤوليات واستباق التحقيق». وقد ردّت الأمانة العامة لمجلس الوزراء على جريصاتي «بأن ما يجري تنفيذه حالياً يأتي ضمن الموافقة على مبلغ 18 مليون دولار» التي أقرّها مجلس الوزراء كسلفة «لتنفيذ أولويات طارئة»، في جلسته المنعقدة في بعبدا بتاريخ 8 شباط 2018. اللغط الذي سبّبه تصريح فنيانوس بشأن الـ 18 مليوناً أو الـ 80 مليوناً، بلغ بعده التراشق السياسي أوجه لناحية «مشروعيّة توجيهات الحريري»، أو «إمرار صفقة جديدة بعنوان توسعة المطار». بينما كان موقع «تويتر» يشهد إقبالاً على وسم «مطار القليعات» الذي بات نقاشاً موسميّاً عند الحديث عن أزمات مطار بيروت، حيث انقسمت الآراء بين «ضرورة تنظيم مطار العاصمة وعدم فتح مهرب آخر للفساد»، وبين «أهميّة إعادة العمل بمطار القليعات لمنطقة الشمال وعكار تحديداً لتخفيف الضغط عن مطار بيروت».

> **تراشق سياسي حول «مشروعيّة توجيهات الحريري» واتهامات بـ«إمرار صفقة جديدة»**

(الأخبار)

الكرة اللبنانية

«الدرجة الثانية» تنطلق الجمعة
بطولة المنسيين في دوري المظاليم

إعداد
عبد القادر سعد

هو دوري المظاليم. البطولة المنسيّة، مسابقة الظلّ. هي بطولة الدرجة الثانية لكرة القدم. اثنا عشر فريقاً أقصى طموح لتسعين في المئة منها هو البقاء في الدرجة الثانية. المحافظة على مقعد في بطولة تفتقر للكثير من مقومات بطولات كرة القدم المُنافسة.

لا إعلام ولا جمهور ولا أمن ولا مستوى ولا طموح. أندية تصارع ذهاباً لتجميع النقاط وتأمين مركز في المنطقة الدافئة، ليتحول الإياب بالنسبة لها إلى مصدر لتأمين موازنة الموسم المقبل.

هدف البقاء ليس بسبب قوة المنافسة واهتمام الإعلام فيها بل هرباً من الهبوط الى درجات أكثر ظلمة وتهميشاً ونسياناً.

اثنا عشر فريقاً يمكن اعتبار اثنين أو ثلاثة منها لديها جمهور وتريد المنافسة على الصعود إلى الدرجة الأولى، أما الباقي «كومبارس» شعارهم «القناعة كنزٌ لا يفنى». لم لا يقنعون وموازنتهم السنوية لا تتجاوز المئة وأربعين ألف دولار. بالكاد هم قادرون على تامينها، فكيف إذا صعدوا إلى بطولة النصف مليون دولار كموازنة؟

تتشابه بطولة الدرجة الثانية مع الأولى من ناحية سعر البطاقة والبالغ خمسة آلاف ليرة لبنانيّة. يبدو أمراً لافتاً أن تتشابه الأسعار، لكن ذلك جاء بطلب من أندية الدرجة الثانية التي طلبت رفع السعر من ثلاثة إلى خمسة آلاف.

أيضاً تتشابه البطولتان من ناحية وجود لاعبين أجانب. أمرٌ يبدو لافتاً لأندية تطالب بأجانب ولو كان عددهم المسموح به هو اثنان وليس ثلاثة في كل فريق. فكيف يمكن لموازنات الأندية المتواضعة أن تجلب لاعبين أجانب بالأداء وليس بالاسم؟

وطبعاً حضور اللاعبين الأجانب لا ينسحب على جميع الفرق. فمعظمها يلعب بتشكيلة لبنانية أو بأجنبي واحد كحد أقصى. وغالباً ما يكون التعاقد مع لاعبين أجانب بهدف التوفير كون بعض اللاعبين الأجانب يتقاضون رواتب أقل من تلك التي يتقاضاها اللاعب اللبناني حتى لو كان في الدرجة الثانية.

هذا لا ينسحب على جميع الفرق ذلك أن بعضها يتعاقد مع أجانب يتمتّعون بمستوى جيّد بهدف الصعود إلى الدرجة الأولى كما حصل مع شباب الساحل والشباب الغازية والبرج في الموسم الماضي.

لكن بطولة الدرجة الثانية تختلف بعدد كبير من الأمور أولها الأجور، إذ تبلغ كلفة المباراة الواحدة مليون وثلاثمئة ألف ليرة بين أجور ملعب (500 ألف) وحكام (350 ألفاً) ومراقبين (100 ألف) وغيرها من المصاريف.

وهي على الصعيد التنظيمي أسهل بالنسبة إلى اتحاد كرة القدم. فجميع المباريات تقام ظهراً كونها غير منقولة، وبالتالي لا تحتاج إلى ملاعب تتمتع بمواصفات خاصة أو إضاءة.

كذلك إن مدة إقامة البطولة أقصر من الدرجة الأولى بهدف تخفيف الأعباء المالية على الفرق، ولأسباب أخرى كعدم توقف البطولة سوى لإقامة مباريات كأس لبنان التي تشارك فيها فرق الدرجة الثانية «فرض واجب». فمعظم الفرق لا تطمح إلى الذهاب بعيداً في الكأس تخفيفاً للمصاريف حيث يكون أقصى الطموح اللعب مع النجمة في دور الـ16 كي يكون هناك عائد مادي من الجمهور، على اعتبار أن مدخول المباراة يذهب مناصفة بين الفريقين في كأس لبنان.

طموح الأندية المحدود نتيجة تواضع الميزانيّة، يظهر أيضاً في بطولات الفئات العمريّة، إذ يشارك كل فريق في فئة واحدة ويمنح اسمه للأكاديميات في فئات أخرى. فنجد أكثر من أكاديميّة تلعب باسم فرق من الدرجة الثانية.

أكثر ما يثير القلق في بطولة الدرجة الثانية، بُعدها عن الأضواء وعدم اهتمام الإعلام فيها. هذا ما يفتح الباب على أمور يمكن القول إنّها «غير صحّية» تحصل في كل عام. من التساهل إلى التلاعب بالنتائج وصولاً إلى دخول المراهنات على الخط. وتتكرر هذا الأمر في أكثر من مناسبة، حتى أن بعض الأندية الناشطة في بطولة الدرجة الثانية لجأت العام الماضي إلى اتخاذ إجراءات بحقّ لاعبيها على خلفية المراهنات والتلاعب بنتائج المباريات. «شبح» المراهنات في هذه البطولة يمكن في بعض الأحيان أن يصل في مرحلة الإياب إلى «توزيع» النقاط على «المحتاجين» مقابل أموال تساعد في مصاريف الموسم المقبل.

ومن الصعوبات التي تشهدها بطولة الدرجة الثانية، وحتى الدرجات الأدنى هي المشاكل الكثير التي تحصل بين الفرق والجماهير، نظراً لغياب الأمن عن معظم المباريات، إضافة إلى الاعتراضات الكبيرة على التحكيم وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في بعض الأحيان، خاصة في المباريات التي تُلعب خارج مدينة بيروت.

ينطلق الدوري يوم الجمعة وسط آمال من قبل الأندية والإدارات بأن تتغيّر صورة المواسم الماضية، ويكبر الاهتمام بدوري الدرجة الثانية على مختلف المستويات، حتى تكبر المنافسة بين الفرق، وهو ما ينعكس إيجاباً على الحضور الجماهيري والنقل التلفزيوني، وبالتالي على العائدات الماليّة للأندية.

الشباب العربي تائه!

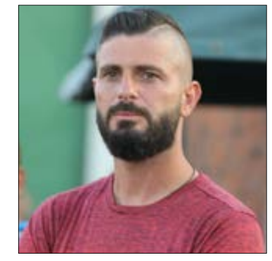

يدخل فريق الشباب العربي الموسم الحالي بالاسم عينه لكن بهوية مختلفة. ذلك أن النادي الذي كان يترأسه الدكتور غازي الشعار انتقل إلى عهدة الرئيس مازن الطبش (الصورة) المقرّب من رئيس نادي الأنصار نبيل بدر. عملية الشراء انحصرت بالرخصة فقط، ذلك أن لاعبي الفريق كانوا خارج الصفقة التي قيل حينها إنها خطة بديلة لبدر في حال خرج من الأنصار كي يبقى في عالم كرة القدم ولو بشكل غير مباشر في المرحلة الأولى، بانتظار صعود الفريق إلى الدرجة الأولى. يقود الفريق فنياً المدرب محمد طقوش الذي رافق معظم اللاعبين كمدرب في فريق الزمالك ببيروت في الدرجة الثالثة. لا تبدو الصورة واضحة في الفريق بعد انتقال معظم لاعبيه إلى الصفاء وأندية أخرى.

الاجتماعي يعاقب!

يبدو وضع فريق الاجتماعي سفير الشمال في بطولة الدرجة الثانية صعباً جداً على الصعيد المادي. فالرئيس نجيب ميقاتي قلّص الموازنة بشكل كبير بعد نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، وعدم حصوله على العدد الذي كان يريده من الأصوات في منطقة التبانة معقل نادي الاجتماعي. فإذا كانت موازنة فريق طرابلس الذي يلعب في الدرجة الأولى قد تراجعت إلى ربع مليون دولار، فكيف الحال بالنسبة إلى الاجتماعي في الدرجة الثانية حيث لن تتجاوز التقديمات من الرئيس ميقاتي الأربعين ألف دولار. الفريق الذي احتل المركز الثامن في الموسم الماضي يتمنى أن يحافظ على مقعده في الدرجة الثانية بانتظار تغيّر الأمور على صعيد المتمولين في مدينة طرابلس.

المبرة «الحصان الأسود»

استحق نادي المبرة لقب الحصان الأسود في الموسم الماضي. فالفريق الذي احتل المركز الرابع برصيد 38 نقطة كان قريباً من الصعود إلى الدرجة الأولى لولا التراجع في مرحلة الإياب. لكن إذا كان الفريق قد عجز عن الصعود إلا أنه لعب دور المحدد لمن يصعد. فالمبرة أسقط شباب الساحل ووضعه في موقف حرج، كما عرقل الغازية والبرج وكان له الدور في عدم صعود الأخير. هذا الموسم تبدو الحماسة أقل لدى المسؤولين عن النادي على صعيد الموازنة التي تراجعت إلى الثلث. فهي لن تتجاوز المئة وخمسين ألف دولار بعد أن ناهزت الأربعمئة ألف دولار في الموسم الماضي. ويقود الفريق هذا الموسم ابن النادي حسن مزهر (الصورة) الذي سيسعى إلى الصعود إلى الدرجة الأولى طالما أن الطموح مشروع رغم صعوبة المهمة.

الحكمة يعاني!

الفريق الناجي من الهبوط في الموسم الماضي بعد احتلاله المركز العاشر برصيد 21 نقطة، معاناة عاشها الحكمة على مدى البطولة خوفاً من الهبوط قبل أن يمدد إقامته في الدرجة الثانية موسماً جديداً. أمرٌ يتمنى القيمون على الفريق الذي يقوده سهاد زهران أن لا يتكرر في ظل أزمة مادية خانقة يعيشها النادي اليوم. فإذا كان حال فريق كرة السلة كارثياً فكيف الوضع بالنسبة إلى فريق كرة القدم «المهمّش» في القلعة الخضراء. إذ لولا جهود عضو الإدارة سمير نجم والمدرب زهران مع بعض المحبين للعبة كرة القدم في الحكمة لكان هذا الفريق قد رحل عن الساحة الكروية منذ سنوات طويلة.

الأهلي صيداوي باقٍ

يبدو أن قناعة نادي الأهلي صيدا بالوجود في بطولة الدرجة الثانية مستمرٌ لموسم آخر. لا شك أن ضعف الإمكانيات المادية هو السبب بالنسبة إلى النادي الصيداوي الذي يعود بمرجعيته لآل الحريري وتحديداً لأمين عام تيار المستقبل أحمد الحريري نجل النائب بهية الحريري. من الطبيعي أن تنسحب الظروف المادية الصعبة التي يمر بها التيار على ممثل مدينة صيدا، وهو أنهى الموسم الماضي في المركز التاسع برصيد 22 نقطة ولا يبدو أن الأوضاع في الموسم الجديد ستسمح بأكثر منذ ذلك.

النهضة برالياس يتحضّر

يعود نادي النهضة برالياس هذا الموسم إلى دوري الدرجة الثانية بعد غياب، حيث كان أحد الصاعدين في الموسم الماضي إلى جانب شباب البرج. ناديان من برالياس سيكونان حاضرين مع وجود ناصر برالياس الذي احتل المركز السادس في الموسم الماضي برصيد 30 نقطة. البقاء في الدرجة الثانية قد يكون أقصى الطموح لكن سيكون منتظراً لقاء الفريقين ذهاباً وإياباً على ملعب جمال عبد الناصر مع الحضور الجماهيري لأبناء البلدة الذي يكون لافتاً في ملعب «الخيارة»، نظراً إلى المنافسة القوية بين الناديين.

هومنتمن يطمح للصعود

البرتقالي الأرمني صاحب القاعدة الجماهيرية الكبيرة خاصة في منطقة برج حمود. احتلّ المركز السابع في الموسم الماضي برصيد 23 نقطة من أصل 66 ممكنة. حافظ على موازنته البالغة 140 ألف دولار ويسعى إلى الصعود في حال سمحت له الظروف بذلك رغم أن القيمين على النادي يعرفون أن الأمور قد تكون صعبة في ظل وجود فريق البرج، لكن الطموح للبطاقة الثانية مشروع في ظل تدعيمات على صعيد اللاعبين وفي مختلف المراكز، بشكل أفضل من الموسم الماضي. لكن بغض النظر عن حظوظ الفريق ستكون مباراة هومنتمن مع البرج منتظرة حيث ستكون مواجهة بين مدرب هومنتمن الجديد «ميدو» مع فريقه السابق البرج.

الإصلاح برج الشمالي يتخبّط

يواصل نادي الإصلاح برج الشمالي التخبط على المستوى المالي بهدف تأمين الميزانيّة. النادي الذي هبط من الدرجة الأولى بعد معاناة مادية لم يستعد التوازن بعد. فلا إدارة ولا أموال ولا طموح للبقاء، كل ذلك أسفر عن هبوط الفريق. في الدرجة الثانية لا تبدو الأمور مختلفة. صحيح أن الكلفة أقل بكثير لكن حتى ما سيتأمّن من أموال لا يكفي للعودة إلى دوري الأضواء. هذه العودة قد لا تبدو في أولويات المسؤولين عن النادي بعد المعاناة التي عاشوها الموسم الماضي. «فلماذا العودة ما دامت الأمور لم تتغيّر» كما يقول أحد مسؤولي النادي. وعليه ستفتقد منطقة صور ممثلاً ثانياً في الدرجة الأولى لينحصر التمثيل بالتضامن صور فقط.

الأهلي النبطية «المشاكس»

ممثل محافظة النبطية الجنوبية. فريق الأهلي النبطيّة صاحب المركز الخامس في الموسم الماضي برصيد 34 نقطة. الفريق المشاكس والمعرقل والذي يحسب له ألف حساب خصوصاً على ملعبه في كفرجوز. أحد رموز أندية الدرجة الثانية لكن ليس أكثر من ذلك، ولا يبدو أنه هذا الموسم أيضاً سيذهب بعيداً. فلا الإمكانيات تسمح بذلك ولا الظروف ولا الطموحات لدى القيمين على الفريق. مرحلة ذهاب غير سهلة سيخوضها الأهلي قبل أن يرتاح في الإياب بعد تأمين المقعد في بطولة الدرجة الثانية.

«ديربيان» في الدرجة الثانية

إذا كان حضور الجماهير في عدد كبير من مباريات الدرجة الأولى لكرة القدم ضعيفاً جداً إن لم يكن معدوماً فكيف الحال في الدرجة الثانية. معظم مباريات المسابقة المنسية تقام أمام مدرجات خالية أو بحضور عشرات من المتابعين سواء من أصدقاء اللاعبين أو أهاليهم. هذا لا ينسحب على جميع المباريات، فبعضها يكون حاشداً جماهيرياً خصوصاً إذا كان لفرق معينة كالبرج وهومنتمن على ملعبه في برج حمود والاجتماعي في طرابلس.

هذا الموسم سيشهد «ديربيين» على الصعيد الجماهيري الأول بقاعي بين النهضة برالياس وناصر بر الياس وهو سبق وحصل سابقاً حين كان الفريقان يلعبان في الدرجة عينها. ممثلا برالياس هما كـ«الديوك» على بعضهما. صحيح أن بلدة واحدة تجمعهما لكن النديّة بين الفريقين تشبه الندية بين فريقي حارة الناعمة في الدرجة الثالثة أي الهلال والاتحاد.

لكن الديربي الثاني سيكون الأكثر جذباً للأنظار. فهو سيجمع البرج وغريمه اللدود شباب البرج. قد يبدو اسم شباب البرج حديثاً لكن حين يعلم من سبق وتابع كرة القدم في الثمانينيات والتسعينيات أن اسم شباب البرج هو الاسم الجديد لنادي الإرشاد، فحينها سيعلم مدى حساسية المباراتين بين الفريقين.

هي أكثر من خصومة كروية بين فريقي البلدة. فأي كلام عن تقريب وجهات النظر أو توحيد الناديين سيبدو كأنه من «الكبائر». فالخصومة تاريخية ويعتبر المسؤولون في نادي البرج أنهم الأصل والأساس في البلدة. يرجع الإداريان في النادي نادر عمّار وعلي رحال إلى أواخر فترة الستينيات. عمّار من الإداريين النشيطين في النادي أما رحال أحد نجوم فريق البرج سابقاً وشقيق قائد الفريق حسن وابن شقيق الرجل التاريخي في النادي سهيل رحال. يتحدث الإداريان عن تاريخ 10 آب 1968 حين حصل النادي على رخصته رغم أن تأسيسه يعود إلى عام 1945. حينها لم يمض شهرٌ واحد إلا وقامت مجموعة من الشبان باستصدار رخصة نادي الإرشاد. بالنسبة إلى البرجيين هم الأساس وتسعون في المئة من أبناء البلدة معهم. «أساساً تأسيس نادي الإرشاد جاء رداً على تأسيس نادي البرج من قبل أشخاص جرى استبعادهم من قبل عمّي سهيل ورفاقه ممن أسسوا نادي البرج» يقول رحّال لـ«الأخبار».

لا تبدو فكرة الدمج ورادة «لماذا ندمج ونحن الأكثرية ونحن الأساس. موازنتنا تفوق موازنتهم بأضعاف فنحن هذا العام رصدنا ما يفوق 400 ألف دولار للصعود إلى الدرجة الأولى» يتحدث نادر عمار بحماس عن الموسم المقبل.

في نظرة إلى تحضيرات البرج وبدء العمل مبكراً بالتعاقد مع المدرب الوطني القدير محمد الدقة، تجد أن الهدف هو الصعود إلى الدرجة الأولى بعد وصول البرج إلى أعتابها في الموسم الماضي قبل أن يصعد الشباب الغازية وشباب الساحل بدلاً منه. لاعبون لبنانيون بالجملة وعلى رأسهم خالد تكه جي إضافة إلى مجموعة أخرى من اللاعبين المميزين.

في المقلب الآخر، تغيرت النظرة في نادي شباب البرج حيث هناك إصرار على العودة إلى الساحة الكروية بعد الصعود إلى الدرجة الثانية في الموسم الماضي. لكن لا شك أن الاستعدادات والإمكانيات مختلفة عن نادي البرج حتى لو كان هناك مدرب لا يقل شأناً عن الدقة وهو الكابتن مالك حسون. فنوعية اللاعبين مختلفة والمنافسة ستكون صعبة في ظل تقارب المستوى بين معظم الفرق. لكن تبقى المباراة بين الفريقين منتظرة بغض النظر عن المستوى الفني لكلٍ منهما.

(هروان بو حيدر)

تأثر الأنصار سلباً بكثرة تبديل المدربين خلال الفترة الماضية (هيثم الموسوي)

الكرة اللبنانية

حنين إلى الزمن الجميل

الأنصار يبحث عن «زعامة» مفقودة

11 عاماً مرّت على إحراز نادي الأنصار للقب الدوري اللبناني لكرة القدم. فترة طويلة برقم يطابق عدد المواسم المتتالية التي بقي فيها اللقب في خزائن النادي الأخضر. هو الرقم نفسه الذي يُحضر عبارة واحدة، شتّان ما بين الماضي والحاضر

شربل كريّم

أنصار اليوم ليس هو أنصار الأمس. هذه المسألة بات يعرفها القاصي والداني، فالفريق الأخضر الذي كان «لا يقهر» يوماً ما، بات سبباً لقهر عيشه محبوه بعدما تابعوه يسقط هنا وهناك ويترك ثوب الزعامة التي احتكرها لفترة طويلة إلى فرق أخرى مثل العهد والنجمة والصفاء.

فوز الأنصار بكأس لبنان للمرة الـ 14 في تاريخه (رقم قياسي) في الموسم قبل الماضي لم يشفع له ولم يشكّل نقطة تحوّل في الموسم الأخير، لا بل تحوّل إلى سبب إضافي لزيادة مآسي النادي من خلال النتائج السلبية التي سجّلها الفريق في غالبية مبارياته في كأس الاتحاد الآسيوي.

الواقع أنه ورغم النشاط الكبير الذي عرفه الأنصار خلال الصيف على صعيد التعاقدات، لا يمكن أبداً التنبؤ بما سيقدّمه الفريق في الموسم الجديد. فالأمر عينه عاشه بطل لبنان 13 مرة (رقم قياسي أيضاً) في الصيف الماضي حيث أجرى سلسلة من الصفقات التي حملت أسماء معروفة إلى الفريق لعلّ أبرزها عباس عطوي «أونيكا» من العهد وخالد تكه جي من النجمة. كما أنه سجّل بداية قوية بتغلبه على طرابلس 5-1 في الجولة الافتتاحية، قبل أن يحقق نفس النتيجة في «الدربي» الشهير أمام النجمة في المرحلة الثالثة. استبشر الجميع خيراً بعد تلك الأمسية على ملعب مدينة كميل شمعون الرياضيّة، وما لم يتوقعوه هو أن المباراة المذكورة كانت «خاتمة أفراح» الأنصار إذا ما تحدثنا عن تحقيق النتائج الكبيرة والانتصارات اللافتة في المشوارين المحلي والقاري.

كذلك، فإن التحضيرات للموسم الماضي الذي أنهاه الأنصار رابعاً في الدوري (فاز في 9 مباريات، تعادل في 6، وخسر 7)، بدأت مع مدرب قبل أن تنتقل الرابة إلى مدرب آخر لم يستطع بناء فريقه بحسب ما يراه فانطلق معه في الدوري على مضض. القصة عينها تكررت أخيراً، إذ بقي آخر «المدربين الناجين» من «مجزرة الإقالة» التي شهدها النادي تباعاً، وهو التشيكي فرانز ستراكا، لكن ليس لوقتٍ طويل، ففي خضم المعسكر التحضيري للفريق في طرابلس أُبلغ بقرار الإقالة من قبل لاعبيه قبل الإدارة بحسب ما تردد. صدمة المدافع الدولي السابق لمنتخب تشيكوسلوفاكيا ودموع لاعبيه الذين أحبوه لم تغيّر شيئاً، فوصل في صباح اليوم التالي الأردني عبدالله أبو زمع لتسلم الإدارة الفنية، وهو الذي تواصل معه الأنصار قبل أسابيع على اتخاذ قرار التخلي عن ستراكا. الدموع هي التي شبع من رؤيتها جمهور الأنصار، الذي تراجعت أعداده تباعاً في الملاعب خلال الموسم الماضي، فقد رأى الدموع تمتد حتى إلى أجانبه، إذ يذكر الكل كيف بكى المدافع الغيني ابو بكر كامارا على خروج فريقه الذي وضعه خارج حساباته، عند إقصائه من مسابقة كأس لبنان. استبعاد كامارا وقتذاك واستبداله بالسوري ثائر كروما بين مرحلتي الذهاب والإياب كان أحد الأخطاء الفنية الكبيرة (إلى جانب عدم منح الفرصة للسنغالي تالا نداي واستقدام الليبيري ثيو ويكس)، التي كثرت كالمدربين الذين أعلن توليهم دفة التدريب، ثم عن إقصاؤهم من منصبهم. وكذا الأجانب الذين جاؤوا في مستهل الموسم وأولئك الذين حضروا عند انتصافه، فوحده الهداف السنغالي الحاج مالك تال كان النقطة المشرقة في المشوار الأنصاري، حيث توّج هدافاً للدوري محققاً لقباً معنوياً لا يسمن ولا يغني.

من هنا، يعتبر البعض أن الأجواء نفسها تحيط بالنادي قبل انطلاق الموسم الجديد، لا بل كان التشاؤم حاضراً في نفوسهم عندما اصطدم الرئيس نبيل بدر بتيار المستقبل والرئيس سعد الحريري، فخافوا للفريق، يتبيّن أن الأنصار سيكون جاهزاً للمنافسة على مراكز متقدّمة في جدول الترتيب، إذ حتى مع خروج ستراكا هناك نوع من الإيجابية، فالنادي أنهى مرحلة تردد يعيشها على الصعيد الإداري - الفني وسط بروز عدم اقتناع بالمدرب التشيكي لأسباب قد تكون بعيدة عن عملة في الميدان، ولو أنه أثبت أنه غيّر من صورة الأنصار وبثّ روحاً إيجابية بين اللاعبين، وهو ما انعكس أداءً أفضل على أرض الملعب.

> عاش الأنصار هذا الصيف ظروفاً مشابهة لتلك التي عرفها في صيف العام الماضي

أضف إلى هذه النقطة طريقة العمل في إدارة ملف التعاقدات من حيث عدم التفريط في اللاعبين الذين كانوا مميزين في الموسم الماضي، فبقي الحاج مالك رغم كل شيء، وذلك بعد توقيع عقد طويل الأمد معه حتى قبل العرض الذي تلقاه من نادي أحد السعودي، بينما تمّ العمل بإصرار للتجديد للاعب الوسط الدولي عدنان حيدر، وذلك في موازاة تصحيح خطأ الموسم الماضي بإعادة الارتباط بالمدافع كامارا.

فعلاً عمل الأنصار على ترتيب كل خطٍّ من خطوطه بطريقة حذرة ومدروسة في آن معاً، إذ حتى في صفقة انتقال عطايا إلى العهد، أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار، فطلب لاعباً في كلٍّ من الخطوط الثلاثة: حسن بيطار في الدفاع، غازي حنيني في الوسط، وحسن شعيتو «موني» في الهجوم. ومن خلال هذه الأسماء الثلاثة لا يمكن إسقاط تبدّل صورة الأنصار في الموسم الجديد، إذ قدّم كل واحدٍ منهم مستوى ثابتاً لمواسم عدة، ولا شيء يمنع من مواصلة تقديم مستوى مميّز خلال المواسم المقبلة. الأنصار يمتلك التاريخ، والجميع ينتظر أن يعود «الزعيم» كما يُعرف في كرة القدم اللبنانيّة، إلى سكة الفوز وتحقيق البطولات، لأنه في حال استعاد الأنصار عافيته فإنّ ذلك ينعكس إيجاباً على كرة القدم اللبنانيّة، وتعود نكهة «الدربي» إلى سابق عهدها.

سوف انتقالات نشيط

مرة جديدة كان الأنصار من الأندية الأكثر نشاطاً في سوق الانتقالات الصيفية، فهو إلى جانب تجديده التعاقد مع هدافه السنغالي الحاج مالك تال والمدافع الغيني ابو بكر كامارا ولاعب الوسط الدولي عدنان حيدر، عمل على سدّ ثغرات عدة وخلق خيارات إضافية للمدرب الأردني عبدالله ابو زمع، كونه يدرك بأنه يحتاج إلى مقعد احتياط جيّد ليتمكن من الذهاب بعيداً في مشوار البطولة.

كذلك خلق منافسة على المراكز، إذ على سبيل المثال ضم الظهير الأيمن يوسف عنبر (يمكن أن يشغل مركز الجناح) من التضامن صور، والظهير الأيسر حمزة علي من طرابلس، ليضعهما بالتالي في منافسة على المركزين الأساسيين مع الدوليين نصار نصار وحسن شعيتو «شبريكو» (وقّع على عقدٍ جديد معه لخمسة مواسم) على التوالي. وإلى جانب إضافة حسن بيطار إلى خط الدفاع، علم الأنصار بمشكلته الأساسية في الموسم الماضي، وهي في منطقة خط الوسط، فكان استقدام التونسي حسام اللواتي وغازي حنيني من العهد وعلي حوراني من شباب الساحل والفلسطيني محمد قاسم من الصفاء. كذلك قدوم حسن شعيتو «موني» سيحلّ من المشكلة الأخرى التي عرفها الفريق وهي غياب الهداف الداعم للحاج مالك التي وفي المباريات التي لم يوفّق فيها في التسجيل أو عرف رقابة لصيقة، عانى «الأخضر» كثيراً للوصول إلى الشباك، علماً أن «موني» وبالتساوي مع نجم النجمة حسن معتوق، حلّ وصيفاً للسنغالي (15 هدفاً) على لائحة ترتيب الهدافين في الموسم الماضي بتسجيله 13 هدفاً بقميص فريقه السابق العهد.

كالشيو

عصا مانشيني (ليست) سحرية

اللاعبون بحاجة إلى الدقائق

على اعتاب دوري الأمم الاوروبية وبداية مشوار المنتخب الإيطالي مع مدربه الجديد روبرتو مانشيني، خرج الأخير بتصريحات حول عدم نيل الإيطاليين فرصة لعب كافية في الدوري. هل هو محقّ فعلاً؟

زياد طعمة

«استخدام الإيطاليين لم يكن بهذه القلة من قبل»، هكذا صرح مانشيني تعليقاً على استدعائه نيكولو زانيولو (19 عاماً). مانشيني ليس راضياً: «لاعبون مثله يجب أن يلعبوا، في الماضي كان اللاعبون ممن في عمره يلعبون لأكبر الفرق هنا». المدرب الجديد، لا يملك عصا سحرية، ويرى أن الاتحاد يجب أن يفعل شيئاً. فبرأيه، الكثير من الإيطاليين الجيدين أفضل من بعض الأجانب في مركزهم. طبعاً، مانشيني ليس بموضوعي متطرفاً، أو معادياً للأجانب. يتحدث عن كرة القدم وحسب، وعن بناء فريق متجانس. وفي أية حال، تعليقات مانشيني تسلط الضوء على قلة الدقائق التي يحصل عليها الإيطاليون في السيري أ مقارنة بغير الإيطاليين. في الواقع، يبلغ عدد الأجانب في الدوري الإيطالي أكثر من 55% خلف الدوري الإنكليزي الممتاز مباشرةً، ويتقدم على الدوري الألماني الذي تبلغ النسبة فيه 45%. النسبة لم تكن دائماً على هذا النحو، خاصة في ذروة مستوى الدوري الإيطالي حيث سجل موسم 2004/2003 نسبة أجانب 33% فقط من لاعبي الدوري. تغيّرت العقلية، وازداد الميل إلى التسويق. ولكن هذا مفيد لإيطاليا؟ فلننظر إلى الفرق الكبرى.

لا يشكل اللاعب الإيطالي نسبة عالية في تشكيل أكبر الفرق في إيطاليا. يوفنتوس على سبيل المثال، يضم 8 إيطاليين في تشكيلته. ولا يلعب بانتظام منهم سوى كيليني وبونوتشي. وهذا عكس ما كانت عليه الحال في السابق حيث كانت تشكيلة يوفنتوس تعج بالإيطاليين (13 من 22 لاعباً موسم 1998/1997). التشكيلة التي فازت بدوري الأبطال 1996 كانت تحوي ثلاثة أجانب فقط وهم ديشان وباولو سوزا وبيوجوفيتش. الحال ينطبق على فريق ميلان، حيث لا يلعب بانتظام في تشكيلته الأساسية سوى رومانيولي، دونا روما وبونافينتورا وكالابريا، بينما في 2007، وعندما فاز بدوري الأبطال كانت تشكيلته تضم 10 إيطاليين. الوضع ينطبق أيضاً على نابولي حيث لا يلعب بانتظام سوى انسيني وتضم تشكيلته الكاملة 4 إيطاليين فقط (يشكل الإيطاليون أقل من 10%) . الحال لا يختلف في نادي انتر ميلانو حيث لدينا لاعبان إيطاليان فقط شاركا في نهائي دوري الأبطال 2010 مثلاً، ومن على مقاعد البدلاء، ولا يحوي الآن أكثر من 6 لاعبين إيطاليين في تشكيلته الكاملة. اللافت أنه، وخلال وجود مانشيني كمدرب لانتر بين 2004 و2008 لم يكن العنصر الإيطالي صاحب أولوية. وحتى في المرة الأخيرة قبل أن يرحل مانشيني لحساب سبالييتي، كان الأمر مشابهاً. في آخر موسم لمانشيني مع الانتر في فترته الأولى 2007-2008، حضر 3 لاعبين إيطاليين فقط من أصل 28 وهم تولدو وبالوتيلي (لم يكونا أساسيين) وماتيراتزي. ولم يتغير الوضع حين عودته إلى أجواء الدوري الإيطالي من بوابة الانتر عام 2014 حتى 2016. لم يعتمد على الإيطاليين، وحضر 3 إيطاليين فقط في تشكيلته الكاملة

> كانت تشكيلة يوفنتوس تعج بالإيطاليين وكذلك ميلان

وهم ايدير وسانتون ودامبروزيو، ومستواهم ليس عالياً بين أقرانهم الإيطاليين أصلاً. لذلك فإن انتقادات مانشيني تبدو مستغربة، حيث أنه عند تولي زمام الأمور لم يعتمد على الإيطاليين. يبدو أن الأمور أكبر منه، وأن «السوق» هو الذي يتحدث.

إلى ذلك، لا ينال الإيطاليون تحت 23 سنة فرص كثيرة للعب، باستثناء فيورنتينا الذي يملك التشكيلة الأصغر في الدوريات الخمسة الكبرى (23,3 سنة) فإن الاعتماد على المواهب الصاعدة قليل. يعتقد مانشيني أن وسط الملعب هو أصل المشكلة بسبب «عدم استخدام لاعبين مثل بيليغريني، كريستانتي وغاليارديني». هل يبالغ قليلاً؟ ربما. وقد يكون محقاً في جانب، كون عدم حصول الإيطاليين الشبان على دقائق لعب كافية لا ينحصر في وسط الملعب فقط. ففي خط الدفاع لا يختلف اثنان على موهبة وصلابة روغاني ولكن لا يحصل على دقائق كافية أبداً، حاله حال كالدارا مع ميلان حالياً، وتونيلي مع نابولي سابقاً. الأمر نفسه ينحسب على خط الهجوم، حيث يوجد فيردي، بوليتانو وبيرناردسكي. إذاً، وعلى عكس ما يحصل في المنتخبات الأوروبية الكبرى، حيث ترتكز تشكيلتها باللاعبين الشباب بسبب انتظامهم باللعب مع أنديتهم على غرار أسينسيو (أخيراً) وساوول وروديغو مع إسبانيا، أو برانت وفيرنر مع ألمانيا. المثال الأبرز فوز فرنسا بكأس العالم بتشكيلة تعتمد على الشباب، والأهم، المهاجرين، وهذا يفتح المجال أمام سؤال عملاق آخر. هل ولى عصر المواهب الإيطالية الذهبي؟

لقد أشار المدرب الإيطالي أريغو ساكي في تعليقه على تصريحات مانشيني أن المشكلة ليست في انعدام المواهب بل بعدم استخدامها. حيث قال إنه خلال الأسابيع الثلاثة الأولى لم يشاهد سوى الأجانب في الدوري الإيطالي. خلال حقبة ساكي في ميلان كان الثلاثي الهولندي هو الأسطع، لكنه كان بمثابة «إضافة للفريق»، بينما كان العمود الفقري للفريق يتكون من الإيطاليين. يحضر في الذاكرة هنا مالديني وباريزي وتاسوتي وغيرهم. يرى ساكي أن الحل يبدأ باتحاد قوي يطور مدرسة ويصنع هوية لعب للمنتخب الوطني. هذا ما تداركته فرنسا في سبعينيّات القرن الماضي، واستكملته بالتحاق المهاجرين بالفريق منتصف التسعينيات، كما فعلت ألمانيا مطلع الألفية الجديدة حيث طورت العديد من المدارس الكروية التي أفرزت العديد من المواهب التي أجبرت الفرق الألمانية بالاعتماد عليها وأنتج ذلك فوز المنتخب الألماني بكأس العالم في 2014. أداء المنتخب الإيطالي في بطولة العالم تحت 19 عاماً وحصوله على المركز الثاني قد يكون مؤشراً على توافر المواهب الصاعدة في إيطاليا. لكن أبرز مواهبه نيكولا زانيولو لاعب روما ولاعب يوفنتوس موبس كين، لا يحصلان على دقائق لعب كافية على سبيل المثال. فكيف يصير اللاعب نجماً من على مقاعد البدلاء؟ إيطاليا مطالبة بتغيير كبير، وقد يكون أكبر من مانشيني بكثير.

المشكلة ليست في انعدام المواهب بل في عدم استخدامها (ماركو بيرتورييلو ـ أ ف ب)

الكرة العربية

الجزائر «بلا روح»

صراعات الاتحاد «تغرق» المنتخب

حسين فحص

يعيش المنتخب الجزائري لكرة القدم أيّاماً عصيبة. المنتخب الذي قدّم بطولة كأس عالم مشرّفة في البرازيل عام 2014، يبدو اليوم فاقداً للتوازن بنحو كبير، خاصة مع المشاكل الكثيرة التي تمرّ بها الكرة الجزائرية على مستوى اتحاد اللعبة. في تحديها الجديد خلال تصفيات كأس امم أفريقيا المقررة العام المقبل في الكاميرون، اكتفت الجزائر بقيادة مدربها الجديد جمال بلماضي بالتعادل مع مضيفتها غامبيا 1-1 ضمن تصفيات المجموعة الرابعة للبطولة، بعد أن فشلت في الحفاظ على تقدّمها في الدقيقة الـ 47. صحيح أنّ الجزائر لا تزال تتصدّر المجموعة، إلّا أنّها لم تضمن التأهّل بعد، فهي تمتلك أربع نقاط من مباراتين، بفوز على توغو والتعادل مع غامبيا. المشكلة ذاتها منذ نحو سنتين تتكرر في المنتخب الجزائري، فالروح القتالية غائبة عن اللاعبين، والمستوى الفني ضعيف جداً. حتى إن المدرب الجديد جمال بلماضي لم يُظهر فلسفته على المنتخب بعد، والدفاع الجزائري يبدو في أسوأ أوضاعه منذ سنوات. المدرب مطالب من قبل الجماهير واللاعبين والاتحاد على حد سواء، بتصحيح الأمور قبل مباراة بنين على أرضه، ومن ثم خارج قواعده خلال الأسبوعين المقبلين. جيلٌ موهوب للجزائريّين، يفشل نتيجة سوء الإدارة الفنيّة للفريق، ما جعل فرحة أبناء الجزائر «الضحيّة الأولى» لإخفاق الاتّحاد تغيب. وهذه الجماهير تأمل معالجة المشاكل الفنيّة والإداريّة داخل المنتخب في أقرب وقتٍ، للاستفادة من جيلٍ استثنائي لا يملك الكثير من الوقت.

في الفترة الأخيرة، شهدت كرة القدم الجزائرية تغييرات كبيرة، بعد المشاكل التي عصفت بالمنتخب والاتحاد، وأدّت إلى تراجع كبير في أداء «الخضر»، دون إغفال الصراعات التي يشهدها الاتحاد الجزائري للعبة خلال السنوات الأخيرة. محاربو الصحراء افتقدوا حاسّة الفوز، وابتعدوا عن طريق الانتصارات أفريقيّاً ودوليّاً.

بدأ مشروع البناء لمنتخب الجزائر بالتعاقد مع المدرّب الصربي وحيد خاليلوزيتش، الذي استطاع في غضون سنوات قليلة أن يبني منظومة متينة من خيرة المواهب الجزائريّة التي تلعب في أفضل الدوريات العالمية، وهو جيل يعدّ الأبرز في تاريخ البلاد. في بداية مشوار خاليلوزيتش فشل المنتخب بالذهاب بعيداً في بطولة الأمم الإفريقية لعام 2013، ظلّ الاتّحاد الجزائري مؤمناً بمستقبل المنتخب تحت إمرته، وذلك بعد أن بُس أعضاء الاتّحاد مدى التحسّن الفنّي للاعبين، ورغبتهم في إبقاء المدرّب على رأس الجهاز الفنّي. وبعد تجديد الثقة، بدأ مشوار النجاح الباهر للمنتخب، فاستطاع التأهّل إلى بطولة العالم بعد مستوى مميّز في التصفيات، وتكرّر النجاح مجدّداً بعد أن صعد المنتخب ثانياً من مجموعته، برفقة بلجيكا على حساب كلّ من روسيا وكوريا الجنوبيّة، بكتيبة من اللاعبين الشباب استطاعوا إبهار العالم بمباريات رائعة، والتأهل لأول مرة في تاريخهم إلى دور ثُمن النهائي، حيث خسروا أمام ألمانيا بنتيجة 2-1، في مباراة أحرجوا خلالها بطل العالم.

عرض الاتحاد الجزائري على خاليلوزيتش تجديد عقده، ولكنه فضّل الرحيل في مُفاجأة لم يكن يتوقعها أكثر المتشائمين. وحينها أعاد قراره إلى ظروف عائلية، والبحث عن تحدٍّ رياضي جديد. بعده جاء الفرنسي جورکوف، وبدأ مشواره بصورة ناجحة، وتأهل إلى الدور الثاني من كأس الأمم الإفريقية 2015، لكنّه أقيل بعدها بفترة قصيرة للضّعف الواضح في الدّفاع، فعيّنت الإدارة خلفاً له الصربي ميلوفان رافيباتش، (تألّق بكأس العالم 2010 مع غينيا بعد أن أوصلهم إلى ربع النهائي)، ولكنه لم ينجح بالوصول مع لاعبيه إلى كأس العالم في روسيا. أقيل المدرّب بعد مشاكل كبيرة بينه وبين اللاعبين في غرف الملابس، وبدا مستقبل المنتخب غامضاً. بعد رافيباتش تعاقد الاتحاد الجزائري مع البلجيكي ليكينز الذي خرج بفضيحة من كأس الأمم الإفريقية 2017 من الدور الأول، ثم الإسباني لوكاس الكارازا. لكنّ التبديل المستمر للمدرّبين لم يكن هو الحلّ، إذ كثرت المشاكل داخل غرف الملابس، وتراجعت النتائج كثيراً، ما شكّل خيبة أمل كبيرة انسحبت على الجماهير الجزائرية. وكانت فترة رابح ماجر مع المنتخب كمدرب «كارثيّة»، بعد أن خرجت مشاكل المنتخب الجزائري إلى الإعلام، وبدت الأمور فوضويّة بنحو غير مسبوق.

مرحلة جديدة بدأت مع بلماضي، والمدرب مطالب بتصحيح الأمور وإعادة الروح للاعبين، وهذا الأهم، لكي تعود الجزائر إلى موقعها الطبيعي بين كبار إفريقيا، وفي حال تسجيل أي هفوة، فإن مسلسل التراجع لن ينتهي قريباً.

يشاهد الجمهور الجزائري بخيبة أمل كبيرة (أرشيف)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسوني: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/ 666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الشهادة الشاهدة الكبرى على مآسينا

محمد عبد الله فضل الله *

لم تحظ واقعة في التاريخ القديم والمعاصر مثلما حظيت واقعة كربلاء عام 61 هجرية، التي أضحت عنواناً نابضاً وشاهداً بغزارة وقوة على ساحات الصراع بين الحق والباطل التي تنضح اليوم بكثير من فصولها المتشابكة التي تطاول لقمة العيش والمصير وكل ما يلف الحياة من قضايا.

قضية كربلاء هي ألمٌ يختلط بأمل وقصة تختصر في ثناياها جملة من التأوهات والصرخات التي يتوالد منها الرفض لواقع مرسوم ومفروض على الناس يحرمهم السرور والفرح ويشل فكرهم وإراداتهم ويمعن في تسطيح وعيهم وتجهيلهم، فلقد كانت لروح الحسين استعدادات وقابليات لمشيئة ربانية، كما كان لشهيد المسيحية عيسى بن مريم هذه القابليات التي احتوشها الزمن وتجاربه لتعصر منها أروع تجربة بشرية شاهدة على الحق في وجه الباطل والانحراف السياسي والاجتماعي والعقيدي والمعرفي.

كلما كنت مقاوماً للانحراف فإنك تقترب من معنى الشهادة وتتقلبها في مشاعرك وتعيشها سلوكاً وموقفاً يبرز مدى انتظام لحظاتك الإنسانية المؤثرة في المشهد العام، فلم يعد للفردانية قيمة أمام قيمة ما ستتركه في الحياة من أثر مستمر لا يعرف المحدودية، فكلما كنت كذلك كنت حسينياً أو عيسوياً مبشراً أو شهيداً وشاهداً.

لقد جعل الحسين بن علي، كما المسيح بن مريم، من الزمن قطعة واحدة حية بلا فواصل، عابقة بالخلود، معطرة بأريج الشهادة، وكان مصداق الصالحين بالقول والفعل والفكر والدم، فالشهادة قيمة تدفع المجتمع إلى التماسك والقوة والثبات، تستحث عاطفة الناس وعقولهم نحو التمسك بالقيم التي تمنحهم الإطلاق والكمال والترفع والتسامي في وقت الخنوع والخضوع والتواكل والاستكانة إلى النزوات والأهواء والمصالح.

فالشهيد والشهادة صنوان، الأول يمنح دمه ويضحي بروحه، والثانية وسام يعلق على سلم الخلود ويوسم الحياة بمزيد من الوضوح إلى أي جهة ينتمي الإنسان في موقفه السياسي والديني والاجتماعي، هل هو متذبذب؟ هل يبيع الناس ومصيرهم بحفنة من المال أو الجاه؟ هل ينزلف إلى الحاكم والسلطان ويشتري بحق الناس ثمناً قليلاً؟

لم يعد اليوم من قدسية لشيء، لا فداء لا تضحية، لا قداسة سوى لدماء زهقت وتزهق خالصة لوجه الله على رغم دناءة من يحاول استثمارها، ثلة من شهداء أرادوا أن يبقى زماننا موصولاً بزمن الشهادة الطاهرة النقية، فحتى الحسين بن علي لم يسلم من التجار في السياسة والدين، فنحن في وقت محرم، فجأة يصبح كثيرون متدينون وتسمع بأناشيد ولطميات على مكبرات الصوت وفي الشوارع والساحات والمحال وفي السيارات، فجأة تحول الجميع إلى حسينيين، فالأطفال عليها عصائب وتردي الأسود وحتى النساء والرجال والشباب، الجميع في مظهر عجيب، هم في هذا الوقت حسينيون وفي واقع الحال كثيرون غير مقتنعين وتفاعلهم مع قضايا الناس وأوضاعهم وعلاقاتهم يزيدهم.

نحن نتمنى أن يتحول البعض من أناس وحتى خطباء ووعاظ من ذهنية ممارسة الشكليات والمظاهر والشعائر وأن يرتقوا بهذه القضية إلى ما تستحق من إشارات فكرية وعقيدية متصلة بهمهوم الناس وتربيتهم على القيم وزرعها في وجدان الفرد والمجتمع، وألا يستغرقوا في حشد المبالغات والخرافات المتعلقة بالذكرى الحسينية.

فلقد شبع الواقع أسطرة وخروجاً عن جادة الصواب وإدمان التورم في الشعور الديني في وقت نحن بأمس الحاجة إلى العودة إلى أرض الواقع وتأصيل مفاهيمنا وقيمنا والتركيز على البعد الاجتماعي والإصلاحي للناس. فالشهادة تعبير راقٍ عن رسالة السماء إلى أهل الأرض كي يكونوا واقعيين حتى يتعرفوا إلى تنظيم حركتهم في الحياة وتنسيقها بما يلزم، بعيداً من الضبابية والغوغائية، فلم تكن قضية الحسين غبية، بل هي من قلب تحديات الواقع. كانت رسالة إصلاحية اجتماعية إنسانية، منحت الوجود كله حركية وحيوية. من يتاجر بلقمة عيش الناس ويساهم في إفساد حياتهم واستغلال أوضاعهم فهو في صف الباطل، فما نفع مجالس وخطب رنانة وهي غير قادرة على التأثير في ما يحيط بها من أماكن الفقر والجهل والضياع والتقهقر التي تتلمسها عندما تخرج مباشرة من مجلسك العاشورائي وعلى بعد أمتار قليلة.

هل من يفني أنانياته وأهواءه ومصالحه في سبيل الجماعة في حاضرها ومستقبلها؟ وهل من يقدم الشهادة في كل مواقع الحياة من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السياسة والفكر والكلمة والقلب والسلوك؟

ألم تكن ثورة الحسين لرفع الحرمان والقضاء على الفقر وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ورفع الغبن عن كاهل الناس وتأسيس وعيهم وفتح نوافذ النور في قلوبهم وعقولهم، ترى هل نستطيع أن نواجه زعيماً طائفياً أو حزبياً أو متنفذاً يسهم في فقرنا وفساد أحوالنا؟! ونتسلح بالقوة وجرأة الموقف وتسميته ومحاسبته كي يرتدع غيره؟!

لم يعد الواقع يحتمل اجتراراً للكلام والشعارات الكبيرة غير المقترنة بأفعال تساويها في الكبرياء والعنفوان، بل بحاجة إلى شهداء مخلصين يرفدون المجتمع بدماء جديدة واعية منتجة مبدعة مترفعة عن الصغائر وقساوة الأنا، متفكرة خارج حدود هذه الأنا التي لا تزال تمعن في تغييبنا كلياً عن الفعل المؤثر الذي ينقلنا من حال «الستاتيك سوسيال» أو الجمود المجتمعي إلى حال «الديناميك سوسيال» أو الحركة والحيوية الاجتماعية التي تلغي كل فروقات وحواجز تمنع التواصل والاندماج والتكافل والتعارف والتوحد والمشاركة.

نتمنى ألا يكون بعض خطباء منبر الحسين ممن يخدمون من يريد الاستخفاف بعقول الناس وبرمجتها وفق مصالحه ومنافعه الخاصة والضيقة، بل أن يكونوا صوتاً واعياً ناطقاً بسمو شهادة الحسين وشهادة عيسى. كيف يمكننا أن نكون «خادماً للحسين عليه السلام» (وهو مصطلح دارج شعبياً) وأنت لا تملك وعي الحسين وروحه وإخلاصه وتضحيته وفداءه ورفعته وعزته وقوله بالحق والصدع به في وجه السلاطين والظلمة. لا نريد دعاة وتجاراً بالدين يخدمون أعداء الشهادة ويمعنون في تكريس الاستغلال والتبعية واستحمار الناس بدل فتح عقولهم ومشاعرهم على

> كم من فساد سياسي يتم الحديث عنه يومياً وعند المحك لا تسميات

كل قيمة ومعنى ومضامين ترتقي بهم. قال المفكر الحر علي شريعتي في كتابه «الحسين وارث آدم»: «وعلى العكس مما يتصوره المثقفون المتغربون البعيدون عن الواقع، فإن المثقف الواعي المتدين الذي يبحث عن أماله وطموحاته الإنسانية في إيمانه وعقائده ونصوص ثقافته الدينية سيجد وسط المجتمع المتدين أكثر غربة ووحدة؛ لأن عرض هذا بشكل واعٍ يبعث على التحرك والتنوير يغيظ. قبل كل شيء. القوى الدينية الرسمية ويقحمها في مواجهة ضارية وحرب عصبية قاسية، فالدين التقليدي الممسكن - كما كان على طول خط التاريخ - قاعدة مشتركة للاستعمار الأجنبي، والاستغلال الطبقي، والاستبداد السياسي، والاستحمار الفكري والعقلي، يتحصن فيه هؤلاء الأربعة متى داهمهم خطر الدين الاجتهادي الثوري وهو يدعو إلى رص الصفوف وتوحيد الموقف ضد العدو المشترك على رغم الاختلافات والمفارقات الموجودة بين أتباعه... يتحول هؤلاء الأقطاب يداً واحدة لقمعه وإبادته بلا هوادة...»، ويضيف شريعتي ممتعضاً من واقع الحال: «ثلاثة ينتظمها محور: فرعون وقارون وبلعم... فروع ثلاثة لسمسار واحد: القصر والدكان والمعبد، عاد كل واحد منهم يزاول عمله الأبدي: الاستبداد والاستغلال والاستحمار... عاد الثالوث... فمثل مصاقباً للآية: (وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين)، ونعي رسالتنا ودورنا ومسؤولياتنا سيبقى الواقع ينزف، وسيبقى الحق يذبح بسيوف الظالمين والمخادعين والمتزلفين وسنبقى بعيدين من معايشة معنى الشهادة والتسلح بها. وسنبقى نجلد أنفسنا بلا طائل والحسين يناديانا من ضمير خالد «لا تفروا فرار العبيد ولا تبايعوا مبايعة الذليل». واجهوا مسؤولياتكم وترجموا انتماءكم ولا تبيعوا موقفكم وارضكم ومصيركم وترهنوا قراركم للمتصهين هناك ومستكبر هناك وملك هنالك. ينادي الحسين من بعيد «كونوا أحراراً في دنياكم»، فإذا لم تذوقوا معنى الحرية فإنكم أذلاء لا كرامة لكم ولا شرف حتى عند كبرائكم ومشغليكم من طواغيت العالم. فمن يتامر على حقوق الشعوب في كل العالم ومن يشارك في هضمها هو عبد لا يعرف معنى العزة والكرامة. فاين كرامة زعماء المسلمين وحكامهم مما يجري من اعتداءات على حقوق شعوبهم وقضاياهم المصيرية وعلى دينهم وتاريخهم وحضارتهم؟

إن من يعد نفسه قيماً على الواقع من جهات حزبية لا بد لها من أن تتنبه لحال الناس وما يمكن أن يستغله البعض من أجل بث جهالاتهم وتضليلهم للناس، وهو ما يزيد أزمتنا ومعاناتنا وابتعادنا عن أصالتنا وروحية ديننا وجوهره في خلق إنسان عاقل حر مريد متسبد لنفسه. فلا يمكن أن نغير واقعاً ونحن نساهم في تأسيس أجيال فارغة في عقلها ومنفعلة ولامتهبة في مشاعرها من دون تدبر. المأساة كبيرة، فلا يجوز أن نكون شهداء عليها ونلتزم السكوت والمداراة، بل إن الحق يفرض علينا جهاداً ليس لتكريس الوعي، بل أيضاً لمحاربة كل مفسد ومضلل ورفع كل حرمان وعوز لنتغلب على الفقر الذي عبّر عنه الإمام علي بكلمة «الموت الأكبر»، حيث فقر الحال مرتع لشياطين الإنس والجن ولا قدرة حينها على الفعل والتأثير والحركة النافعة.

كم من فساد سياسي يتم الحديث عنه يومياً ويجري التوصيف وعند المحك لا تسميات للأمور بمسمياتها، وكم من مشاكل اجتماعية وتحديات لا تجد من يعالج أسبابها، وكم من استهدافات لمجتمعاتنا الرخوة حيث يجد المستكبرون البيئة جاهزة للإمعان في التلاعب بها ونحن المسؤولون أولاً وأخراً. فلا بد من ربط الذكرى الحسينية بالواقع. ولا بد من مطابقة الشعارات مع الحياة لتأخذ مجالاتها الحيوية. فاين نحن اليوم من شعارات كربلاء. قال العلامة المرجع الراحل السيد محمد حسين فضل الله، في كتابه «من وحي عاشوراء»: «ماذا طرح الإمام الحسين (ع) من شعارات في كربلاء؟:

1. إنّما خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدّي أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر.
2. لا والله لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل ولا أقرّ لكم إقرار العبيد.
3. ألا وإنّ الدعي ابن الدعي قد تركني بين اثنتين: بين السِّلّة والذِّلّة وهيهات له ذلك هيهات منا الذِّلّة، أبى الله ورسوله والمؤمنون.
4. وإنّي لا أرى الموت إلاّ سعادة والحياة مع الظالمين إلاّ بَرَما.

هذه هي بعض شعاراته، إلاّ أنّها ليست شعارات المرحلة التي كان يعيش فيها، لتكون المسألة مجرّد مسألة غارقة في التاريخ؛ لكنّها شعارات الحياة كلّها، وشعارات الإسلام في كلّ مواقعه.

من منّا لا يلمح الإفساد والفساد السياسي على مستوى الحاكم المحكوم، وحركة الحكم؟ من منّا لا يرى الإفساد والفساد على مستوى الاستكبار العالمي، والإقليمي والمحلي في كلّ ما يريده الاستكبار من مصادرة لقضايانا المصيرية على مستوى الأمّة وعلى مستوى الوطن؟

من منّا لا يجد أنّ الواقع يعمل إفساد الأخلاق الفردية والاجتماعية في داخل الفرد المسلم والمجتمع والأمّة المسلمة، من خلال من يريدون المتاجرة بالأخلاق.

من منّا لم يرفض الواقع الذي يترك فيه الكثيرون من المسلمين عبادة الله، في الوقت الذي يقولون فيه: أشهد أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله، من دون أن يصلّوا ويصوموا أو يحجّوا لبيت ربّهم، ومن دون أن يعملوا على إخراج الحقّ المعلوم الذي فرضه ربّهم للسائل والمحروم في أموالهم وممتلكاتهم؟

من منّا لا يرفض هذا الواقع الذي ترك فيه المسلمون المعروف في العبادة والصدق والأمانة والعفّة والوفاء وما إلى ذلك من أصول الأخلاق الإسلامية؟...

من منّا لا يرفض الكثير من مظاهر الانحراف في حياتنا، والعلاقات المزرّقة، والفتن التي تتحرّك على مستوى الأفراد والعوائل والأحزاب والطوائف الإسلامية وما إلى ذلك؟ إنّ مثل تلك المشاكل قد تكون أخطر من المشاكل التي عاشها الإمام الحسين (ع)، وقال فيها: خرجتُ لطلب الإصلاح في أمّة جدّي أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر.

كانت المشكلة السياسية في زمن الإمام الحسين هي مشكلة الحاكم المنحرف الذي

لا نريد دعاة وتجاراً بالدين يخدمون أعداء الشهادة ويمعنون في تكريس الاستغلال والتبعية واستحمار الناس (مروان بو حيدر)

> في كل عام نصل إلى أجواء الحزن الحسيني لنمعن في دفن الرؤوس

يحاول إعطاء حكمه صورة الإسلام، من دون أن يمثّل في عمقه حكم الإسلام. أمّا في واقعنا الحاضر، فنلتقي بالحكّام الذين ينتمون إلى الإسلام، ولكنّهم يرفضون إعطاء حكمهم حتى صورة الإسلام في الدول الإسلامية».

نعم، واقعنا المعاصر يفضح كثيرين ويدينهم على أنهم شركاء أو شهداء على فساد وإفساد وحرمان واستضعاف وفقر، فلماذا لا تكون الهبة الاجتماعية والصحوة الجماهيرية موجودة وحية للمواجهة واسترداد الحقوق. هنا نعرف أكثر ونتحسس أن ارتباطنا بكربلاء هو ارتباط انفعالي. فنحن أمة أدمنت حمل شعارات فضفاضة وكبيرة، ولكنها في الواقع أمة ببغائية لا تفعل متأثرة غير مؤثرة، قد نكون قد نجحنا في مجالات محددة ولكن نحتاج إلى كثير من الجهاد والعمل في ميادين اجتماعية وثقافية لا نزال نعاني فيها من تقصير وتناسي وتغاضي وغير ذلك من مفردات لا بد وأن تعالج حفظاً لواقع يستنزف كل آن.

فحتى لا نكون شركاء في دم الحسين ما علينا سوى التحلي بالوعي والحكمة والعودة إلى الأصالة في الهوية والانتماء والتحلي بالشجاعة في النقد البناء ومراجعة الحال والخروج من دائرة الانفعال إلى دائرة الفعل الذي سيشهد علينا عاجلاً أو آجلاً في سجل التاريخ والوجود في أي معسكر كنا؟

* أكاديمي وحوزوي

أمن السلطة الفلسطينية وقدامى الفدائيين: لعبة التهجين والتبديل

أنس أبو عون *

واحدة من صور الخيبات والانحطاط السياسي التي نعيش، تلك المتجلية في قدامى المقاتلين والفدائيين. إنها صورة قادرة على تكثيف الواقع الذي نعيش وتلخيصه من دون بذل جهد كبير لفهم هذه الصورة، وقادرة أيضاً على تقديم أسباب عملية نابعة من وقائع تاريخية تفسّر الحالة التي نعيشها اليوم في فلسطين. قد يسأل أحدهم: كيف لمثال واحد أن يعكس حالة وأن نقبل عبرها التعميم؟ سؤال مشروع جداً إلى لحظة فهم هذه الصورة. إنها تشبه كثيراً الصور التي تختارها وزارات السياحة في الدول لترويج السياحة في البلد، لكن على النقيض تماماً: الأمثلة الجيدة تلك التي يؤخذ بنقيضها!

أولئك تربوا على فلسفة واضحة ودقيقة، مفادها أن الطريق إلى فلسطين يمرّ عبر فوهة بندقية، وأن الموت أو السجن أو الإصابة المؤقتة أو الدائمة أو حتى ظروف الحياة المريرة هي أسلوب لحياة الثائر الذي سيعود إلى فلسطين، وسيعيد معه اللاجئين إلى بلادهم. هؤلاء لم يكونوا بشراً بالمعنى العادي، بل كانوا حالمين، وليسوا حالمين فقط، بل يسعون إلى تحقيق هذا الحلم، وهم قادرون على تفسير أي فعل مهما كان أنه في سبيل هذا الحلم، حتى لو كان هذا الفعل «حرام، عيب، بالعرف العام». إنهم باختصار ثوار، وفي الوقت نفسه ليسوا من المستوى السياسي الذي نراه على الشاشات، بل في المستوى الميداني، وهم الأكثر تأثيراً في بناء الثورة في الميدان، في ذلك الحين.

في لحظة أوسلو، انشقّ هؤلاء إلى قسمين في اللحظة الأولى، وإلى عدة أقسام لاحقاً. القسم الأول أدرك أن المسألة كلها «فيلم هندي»، والآن مرحلة جديدة تحتاج إلى مهارات جديدة ومنطق عمل جديد، وسرعان ما استبدل بالبذلات العسكرية المرقعة بذلات حرس الشرف، وبدأ تنفيذ مشروع «الحلم» المؤقت وبناء الدولة على أي بقعة أرض حررت. القسم الثاني شعر بالخيبة، ولم يستوعب أن كل شيء انتهى (بح، خلصت اللعبة)، فظلّ خرجَ المطلب للإصلاح أو العودة، لكن آخرين قبلوا العودة بمرارة، فيما ترك بعضهم كل شيء وعادوا إلى الحياة السابقة أو ما بقي منها، وأصبحوا سابقين.

بالعودة إلى القسم الأول، ظل بعضهم يشغل مناصب قيادية كبيرة حتى الآن، وهم غير قابلين للتبديل أساساً، وهذا يوضح جزءاً من الصورة، لكن بعضهم انتهى دورهم بانتهاء دور ياسر عرفات، وآخرون انتهى دورهم تدريجاً، وآخرون وجدوا على الأقل أدواراً تشريفية. أما في القسم الثاني، تحديداً الذين عادوا على مرارة، فماتوا بقهرهم وحزنهم، تحديداً بعد موت عرفات حيث كان يعني كل شيء لهم، وانتهى دورهم السياسي و العسكري حينذاك، رغم محاولات بعضهم للبقاء والحفاظ على الوضع والمستوى السياسي والعسكري في أجهزة الأمن التي بدأت تأخذ - بعد عرفات - عقيدة أمنية تختلف عمّا يؤمن بعض هؤلاء به. وهنا مربط الفرس.

منذ قدوم محمود عباس خلفاً لعرفات، سرعان ما بدأت حملة واسعة لنقل مجموعة من هذه القيادات واستبدال أخرى، وإحالة على التقاعد بالجملة، وأيضاً استحداث مؤسسات جديدة كمؤسسات التقاعد العسكري لاستيعاب فئات جديدة من المجتمع. كان ذلك جزءاً من المشروع السياسي الذي أتى به عباس وسلام فياض في البدايات. ولتحقيق هذا المشروع السياسي، كانوا بحاجة إلى عقيدة أمنية جديدة، أبرز معارضيها هؤلاء الذين لا تزال إسرائيل في رأسهم عدواً، ولم يكونوا على ممارسة يومية لهذه القناعة، لكن في لحظة الانتفاضة الثانية عادوا إلى موقعهم كمقاتلين، بل دربوا الكثير من جندوهم على هذا الأمر. لذا، كان لا يمكن تحقيق أن نتائج على الأرض من دون استبدال هذه الفئة، ليس فقط المستوى السياسي نسبياً، بل الأمني والعسكري، أو كما يصفها بعض رجال هذه الفئة «زلام عرفات»، مع أنّ من المهم التنبيه إلى أنّ ليس في هذا ترويج لعرفات.

المستوى الثالث من هذا الشرخ، أنّ بعض هؤلاء ظلوا غير مقتنعين بالمشروع السياسي، وسرعان ما باشروا بتأسيس مجموعات عسكرية، كان أبرزها «شهداء الأقصى»، وبعضهم انخرطوا مع أجنحة مسلحة أخرى كـ«كتائب القسام» و«سرايا القدس»، في غزة تحديداً، وقد استشهدوا أو اعتقلوا في معظم الحالات. لكن كيف لهؤلاء أن يقبلوا الواقع السياسي حينما بدأت الأمور تختلف من حولهم في لحظة تاريخية كانوا قادرين فيها على التغيير؟ ولا ننسى أن هؤلاء قادة أجهزة أمنية في نهاية المطاف، وأن هناك آلافاً من الشباب المدربين بانتظار تعليماتهم، فلماذا قبلوا هذا الواقع الذي سرعان ما انقلب عليهم؟

الجواب ليس ماءً صافياً. إنه تحليل مبنيّ على وقائع وأحداث. إحدى الوقائع هي مستوى قرارات التقاعد ووتيرتها، التي كانت تصدر عن عباس بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة (نعم، لدينا هذا المنصب في فلسطين). في البداية، كانت قرارات التقاعد تأتي بالاسم، بتوصية ضباط من القسم الأول، الذي فهم اللعبة من بدايتها، فعباس ليس على اتصال مباشر مع هذا المستوى العسكري منذ البدايات، ولذا سيقبل توصيات المقربين من دون معرفة التوازنات الداخلية لهؤلاء منذ زمن طويل. الأمر الثاني أن تبديل المواقع القيادية سمح للعديد منهم بأن يقبل تقاعد الضابط فلان مقابل حصوله على موقعه والامتيازات في النهاية، ليُحال هذا الضباط نفسه بعد مدة قصيرة أيضاً على التقاعد. وفي مستوى آخر من العمل، قُررّت الأجهزة الأمنية ضمن دائرة المقرب والأبعد، أي أن جهازاً كـ«الأمن الوطني» ظل عالقاً إلى مدة قصيرة نسبياً لتتغير ملامحه ومضمونه. أما جهاز كـ«حرس الرئيس»، أو قوة الـ17 كما كان يسمى، فكان من أول الأجهزة التي جرى تشكيلها بما يناسب المشروع السياسي الجديد، ليكونوا القوة الضاربة في حالة قيام أي جهاز بأي فعل لا يناسب المشروع السياسي، بل إنّ قوات «حرس الرئيس» دُرِّبَت منذ البداية لتكون حائط الصدّ الأمتن، ويُنيّت هيكلية الجهاز بصورة منفصلة عن بنية السلطة الوطنية عموماً، بإشراف مباشر في بعض الحالات من عباس وبعض الضباط المحيطين به.

ثمة سبب آخر منع هؤلاء من اتخاذ أي خطوة لتغيير الوضع القائم، هو قدر الامتيازات الاقتصادية التي حصلوا عليها، فسرعان ما أُحيلوا على التقاعد، بمعنى أنه صُرفت سيارات وأتعاب ورتب إضافية وبعض الامتيازات للعائلة، الأمر الذي شكل قناعة للعديد منهم بقبول الواقع الجديد. المبكي اليوم، أن قادة الأجهزة الأمنية هم أساس المشروع السياسي، وليسوا قادة أجهزة أمنية فقط، أي أن البلاد، على أرض الواقع، محكومة بالمستوى السياسي والأمني منهم، وهم قادرون على تغييرها وعلى تحويل ظروفها بين ليلة وضحاها، وهم أيضاً مسيطرون على القضاء وجانب من الاقتصاد والرياضة وأطراف من الثقافة. إنهم يمسكون مفاتيح هذه البلاد: حكم العسكر.

المصيبة الأولى أن هذا العسكر مؤدلج، ويحمل فكراً وعقيدة ووجهة نظر سياسية، أي أنه ليس رجل أمن يعمل بالقانون، إنه رجل أمن يعمل بالفكر و التوجيه السياسي. لذا، إنّ مسألة العمل معه وتحسين قنوات التواصل معه غير منطقية أساساً، فهو يتعامل مع «حماس» كانقلاب على سلطته السياسية، ومع أي فعل مقاوم ضد الاحتلال على أنه «خيانة وضد المشروع الوطني»، وأن التنسيق الأمني مسألة لوجستية ميدانية وليست سياسية!

اليوم يمكننا أن نفهم بعض الأسباب والظروف التي أدت بنا إلى هذا الواقع الفظّ. إنه قبول آخرين خيارات ظنوا أنها جوهرية وأبدية. ويكفي ما يمكن أن نشعر به من أسى هائل يهشّم رؤوسنا حين نكتشف أن الأمر ليس حكراً على مستوى من العسكريين القدامى. إنه أسلوب عمل متجذر في العقلية السياسية الفلسطينية منذ مدة، ومتغلغل في عمق التجارب التنظيمية، وما يجري مع «حماس» اليوم أكبر دليل على ذلك، أو لنسر بالتاريخ منذ البداية، منذ «اللجنة العربية» التي هرولت إلى مؤتمر لندن، ثم إلى «منظمة التحرير» في الأردن ثم المنظمة في لبنان ثم تونس ثم مصر... ثم أوسلو.

إن الأمر ليس تنازلاً بمعنى الخيانة، إنه قناعة. فهؤلاء (الجيل الجديد من الأجهزة الأمنية) على إيمان كامل بأن ما يفعلونه هو للشعب الفلسطيني، وهنا المصيبة الثانية: واحد من عناوين الانحطاط وانسداد الأفق السياسي، أنّ لا مرجعيات للعمل الوطني، بل هناك حالات ونبضات غير متزنة الإيقاع وغير واضحة الرؤية، وهناك ميدان خفي من التوازنات والمصالح المعقدة والمركبة بين الاحتلال وقيادات فلسطينية في الداخل والخارج، وقيادات عربية أيضاً. إنها صورة شديدة التعقيد والتشبيك، هي فوضى، وسرعان ما ستنقلب لتكون ظاهرة وشديدة الدموية.

* كاتب فلسطيني

على الغلاف

خفت المشهد الاحتفائي للإعلام الخليجي بـ«خراب البصرة». بلع الموجّجون الستهم لحظة إدراك أن ما كان مرسوماً اصطدم بجدار سميك. شكّلته عوامل ثلاثة: وعي شعبي ترجم نأياً بالنفس من قبل شبان البصرة الغاضبين الذين غادروا الساحات رفضاً لاستغلال مطالبهم. ثانياً، المواقف الواضحة والعالية السقف من قبل قادة فصائل المقاومة العراقية و«الحشد الشعبي» والتي وصلت حدّ التلويح بالتدخل في اللحظة الأخيرة. ثمّ بتة أن «الحشد» رقم صعب في المعادلة العراقية الجديدة لا يمكن حذفه بقرار من هنا أو تعيينات من هناك. وثالثاً، اكتشاف حيدر العبادي أن لا أحد من الفاعلين مستعد لتغطية الانقلاب الذي يقوده مبعوث الرئيس الأميركي، بريت ماكغورك، والذي بات مفضوح المعالم. وفي العامل الأخير برز موقف المرجعية الدينية التي أنهت أحلام العبادي في الولاية الثانية، سواء بدعوتها إلى «معايير» جديدة في تشكيل الحكومة المقبلة، أو الرسائل التي بعثت بها خلف الستار. أما الضربة القاصمة لمغامرة العبادي فأتت من قبل قائمة «سائرون»، ومن ورائها مقتدى الصدر، والتي تجاوزت القبول بولاية ثانية للرجل إلى دعوته إلى تقديم استقالته والشروع في حوار مع «الفتح». تطورات تشي حتى اللحظة بأن «الحشد» وحلفاءه نجحوا في فرملة الانقلاب الأميركي، على الأقل بوضع حدّ لمحاولة واشنطن وحلفائها قلب الطاولة والاستفراد بعرش بغداد

بغداد تطوي صفحة العبادي: إنقلاب أميركا إلى الفشل

أسدلت جلسة البرلمان العراقي المُخصّصة لأزمة البصرة الستار على صراع الكتلة الأكبر، لتفتح مرحلة جديدة من الاتصالات مُرشّحة لأن تنجم عنها تحالفات جديدة. التطورات، وعلى رأسها دعوة كتلة «سائرون» (التيار الصدري) رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى الاستقالة على خلفية أحداث البصرة، أظهرت أن إعلان الكتلتَين المتنافستَين عشية

لا يزال التحالف الكردي مُتمسّكاً بالترقّب وعدم إبداء انحياز إلى أي طرف

أولى جلسات البرلمان الإثنين الماضي «الكتلة الأكثر عدداً» ولد ميتاً، ولم يصمد أمام التوازنات السياسية القائمة. من البداية، تأخّر تحالف «الفتح» (بقيادة هادي العامري) في إعلان تحالفه (البناء)، حتى استعجال تحالف (النصر) (العبادي) ـ «سائرون» كتلته الأكبر (الإصلاح). وبقي «الفتح» مصرّاً في إعلانه الكتلة الأكبر المنافسة على الاستعداد لتوسيع التحالفات، خصوصاً مع «سائرون». وهو التوجّه الرئيس الذي كان يرغب فيه «الفتح»، ولم ينجح في تحقيقه في المفاوضات التي سبقت الجلسة الأولى للبرلمان.

من جهة أخرى، كان واضحاً فشل تحالف «الإصلاح» (النصر وسائرون) في استقطاب عدد كبير من النواب، وسط توسّع الانشقاقات وبقاء كتل على الحياد، لصالح تحالف «البناء» المقابل. التطورات على الأرض، والضغوط الأميركية السافرة التي استفزّت البعض، إضافة إلى استغلال واضح للانفلات الأمني في البصرة، كلها أمور ساعدت على تحريك الجمود الذي سيطر على الاتصالات السياسية، إذ فضّلت كتلة «سائرون» تأكيد عدم رضاها بولاية ثانية للعبادي، ولو ضمنياً، على رغم عدم إعلان رسمي لانفراط عقد «الإصلاح».

في المشهد الجديد، عودة إلى ما قبل إلقاء الجميع أوراقهم عشية جلسة الإثنين وخلالها، واستئناف للاتصالات المفتوحة على رؤية تدعو إلى تشكيل أوسع تحالف لا يقوم على «الغلبة»، وإن كان المؤكد الوحيد خسارة العبادي، شخصياً، لأحلامه بولاية ثانية بعد استفاقته على موقف كتلة «سائرون» المفاجئ، وهو أمر

عاد الهدوء إلى محافظة البصرة بعد جولات الاحتجاجات العنيفة (أ ف ب)

حسمه تلميحاً خطاب المرجعية الدينية الجمعة الماضي، باشتراط عدم بناء الحكومة المقبلة وفق «المعايير» القديمة. وفي حال نجاح المفاوضات في إحداث تقارب بين «الفتح» و«سائرون»، سواء عبر انضمام «الفتح» إلى تحالف «الإصلاح» كما تتحدث أوساط «سائرون»، أو بصيغة كتلة أكبر ثالثة، فإن الأسئلة تتوجه إلى مصير كل من قائمة «الحكمة» (عمار الحكيم) و«دولة القانون» (نوري المالكي)، إذ يتردّد رفض «الفتح» وجود «الحكمة» في التحالف الجديد، مقابل رفض «سائرون» التحالف مع «دولة القانون»، لينتقل السؤال بعد حلّ العقدتين إلى عقدة تسمية رئيس وزراء تتوافق عليه القائمتان الأكبر (سائرون والفتح)، ويحظى بقبول ممثلي الأكراد و«السنّة» ويتطابق مع «معايير المرجعية».

وفي هذا الملف، ساد التضارب أمس معلومات تحدثت عنها الأطراف المختلفة حول موقف رسمي للمرجعية من الأسماء المطروحة لرئاسة الوزراء، أبلغته المعنيين. وتقاطعت أغلب المعلومات بشأن موقف المرجعية عند رفض الأسماء القديمة (العبادي والمالكي)، أي عملياً تأكيد استبعاد العبادي، وهو المرشح الوحيد بين الذين تولوا المنصب سابقاً.

أما كردياً، فلا يزال التحالف الكردي مُتمسّكاً بالترقب وعدم إبداء انحياز لأي طرف، ولو أن أي نتيجة إيجابية للاتصالات بين «سائرون» و«الفتح» ستفضي إلى إضعاف الموقف الكردي وسحب البساط من تحت تحالف «الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني»، والذي راهن على انتهاز الانقسام في بغداد لتثبيت مكاسبه وفرض شروطه على المحورَين اللذين تنافسا على استمالة الأكراد في الأيام القليلة الماضية. وأمس، عاد الوفد الكردي من بغداد إلى أربيل، وقال المتحدث باسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، محمود محمد، إن وفد الحزبَين الكرديين عرض مشروعه على الكتل في بغداد وهو «بانتظار رد مكتوب». وأضاف محمد: «نحن على مسافة واحدة من جميع الأطراف في بغداد، وسنتقارب مع الطرف الذي يقرّ بمطالبنا»، مشيراً إلى أن مطالب التحالف الكردي تنصبّ على «حل الخلافات وخاصة حول المناطق المتنازع عليها، وفي مقدمتها كركوك».

وشهدت محافظة البصرة، أمس، هدوءاً حذراً بعد جولات الاحتجاجات الأخيرة. وقامت قوات الأمن العراقية بإعادة انتشار في مختلف مناطق البصرة، بعد انسحاب جزئي كانت قامت به إثر تصاعد العنف في المدينة. وكان رئيس الوزراء العراقي أصدر قراراً باستبدال قائد عمليات الجيش العراقي في البصرة الفريق الركن جميل الشمري، الذي عيّن مكانه الفريق الركن رشيد فلح، وكذلك استبدل مدير عام شرطة المحافظة جاسم السعدي، وعيّن مكانه اللواء الركن جعفر صدام.

(الأخبار)

تقرير

صواريخ «الحرس» تَعبُر الحدود... بالصوت والصورة

اختارت إيران توقيتاً لافتاً لتنفيذ ضربتها الصاروخية على مواقع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الإيراني، تتقاطع عنده جملة خلفيات. الأولى، الكباش مع الخارج وتجديد واشنطن سياسة الحصار والعقوبات، والتي من ضمنها مخاوف إيرانية عالية المستوى بشأن تفعيل الأجهزة الأميركية والسعودية الدعم لمختلف الحركات الانفصالية داخل حدود إيران. الثانية، توقيت ميداني، بالتزامن مع الضغط الأميركي، فرضه تفعيل المجموعات الكردية الانفصالية شمال غرب إيران لتحركاتها العسكرية، والتي أدّت في الأيام الماضية إلى سقوط خسائر في صفوف الحرس الثوري، الذي توعّد وقتها بالرد. ثالثاً، توقيت عراقي حيث الساحة المشتعلة، والتدخلات الأميركية المكثفة لضرب حلفاء إيران ومصالحها، في ظلّ اتهامات لواشنطن بتحريك مجموعات على الأرض قد تكون وراء حرق القنصلية الإيرانية في البصرة، قبل ساعات من الهجوم الإيراني.

إلا أن الهجوم الذي نفّذه الحرس الثوري الإيراني على منطقة واقعة داخل إقليم كردستان العراقي بدا أقرب إلى عملية مدروسة بعناية بعد رصد مُطوّل؛ إذ استهدف مركزاً حساساً للمجموعات الكردية الانفصالية كانت بداخله قيادات رفيعة من تلك المجموعات. هذا على الأقل ما أشار إليه بيان الحرس الثوري الذي تأخّر في الإعلان عن العملية يوماً واحداً، ليعود ويؤكد مسؤوليته عن إطلاق سبعة صواريخ من قِبَل «الوحدة الصاروخية» التابعة لـ«قوة الجو ـ فضائية»، بمشاركة من الطائرات المُسيّرة التابعة للقوة البرية. وأشار بيان الحرس إلى أن الهجوم استهدف «معاقل واحدة من الجماعات البغيضة الإجرامية، واجتماعاً لقادتهم، ومركز تدريب الإرهابيين المنتسبين إليها، باستخدام سبعة صواريخ أرض ـ أرض قصيرة المدى».

وبحسب البيان، أدى الهجوم إلى «تدمير مركز لتخطيط المؤامرات ضد الأمن القومي الإيراني، إضافة إلى مقتل وإصابة العشرات من القادة والعناصر الرئيسيين التابعين لهذه الزمرة الإرهابية».

وعبر العملية غير المسبوقة (منذ عملية دير الزور ضد «داعش»)، والتي عرضها «الحرس» في شريط مصور، تكون طهران قد أكّدت عدم تسامحها مع تفعيل العمل الميداني الانفصالي في هذا التوقيت الحسّاس، والمتناغم مع ضغوط الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، خصوصاً عبر عدم تجنّب الخطوط الخلفية للمليشيات

تؤكد طهران من خلال العملية عدم تسامحها مع تفعيل العمل الانفصالي

الكردية، والضغط على أربيل لعدم التورّط في أي مشروع مضادّ، وتجنّب احتضان تلك المجموعات. وهو ما شدّد عليه البيان من خلال مطالبة سلطات إقليم كردستان العراقي بـ«تعزيز إجراءاته لمراقبة الحدود المشتركة»، مُهدّداً بتكرار الرد إذا استأنف التنظيم الكردي عملياته في محافظات آذربايجان الغربية وكردستان وكرمانشاه الإيرانية.

واعترف مسؤول العلاقات في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» الإيراني، سوران نوري، بحسب ما نقلت عنه وكالة «فرانس برس»، بمقتل ستة قياديين في التنظيم، إلى جانب 9 عناصر، وإصابة 35 بجروح بينهم خمسة بحال حرجة. يشار إلى أن مسؤولاً في التنظيم الكردي كان قد أوضح أن صواريخ إيرانية سقطت على مقرّ الحزب «أثناء انعقاد مؤتمره»، في منطقة كويسنجق (60 كلم شرق أربيل) بين أربيل والسليمانية. وأشارت المعلومات إلى أن من بين الجرحى الأمين العام الجديد للتنظيم مصطفى مولودي، وكذلك سلفه خالد عزيزي.

واستنكر رئيس إقليم كردستان، مسعود برزاني، في بيان هادئ، الهجوم، مطالباً في الوقت نفسه «كافة الأطراف بأن لا تُحوّل إقليم كردستان إلى ساحة للصراع، لأن الإقليم نفسه يواجه مشاكل وتحديات وتهديدات كبيرة». وأضاف برزاني: «أرى من الضروري هنا أن أعلن لجميع الأطراف بأن قضية الشعب الكردي لا تُحلّ بالعنف والقتل والقصف، وأن الطرق والأساليب السلمية هي أفضل الحلول لجميع المشاكل».

ورفضت الحكومة العراقية، بدورها، العملية الإيرانية، وشدّد المتحدث باسم الخارجية أحمد محجوب على أن العراق الذي يحرص «على أمن جيرانه، ويرفض استخدام أراضيه لتهديد أمن تلك الدول، فهو يرفض رفضاً قاطعاً خرق السيادة العراقية... من دون تنسيق مسبق».

وعسكرياً، سجّل متابعون للشؤون العسكرية أن الضربة الصاروخية الإيرانية استُخدمت فيها صواريخ «فاتح 110» الباليستية، لكن ليس بنسختها الأحدث لدى القوات الإيرانية. كذلك، فإن الصواريخ بلغت أهدافها بدقة، حيث سقطت في نقاط متقاربة جداً، وهو ما سيرصده المعنيون من المراقبين، لا سيما أميركياً، على أنه نجاح للبرنامج الصاروخي الإيراني، ويُقرأ كرسالة لتأكيد فعالية الترسانة الباليستية الإيرانية، وقدرتها على الوصول إلى الأهداف بدقة عالية، مع قدرة تدميرية جدّية.

(الأخبار)

أدى القصف إلى مقتل 6 قياديين في التنظيم و9 عناصر (أ ف ب)

فلسطين

جولة حمساوية ـ مصرية جديدة: العودة إلى النقطة الصفر

لم يعد خافياً على «حماس» أن ما حدث في القاهرة على مدار الشهور الأخيرة ليس سوى سراب. حسبته الحركة ماءً سيروي ظمأ غزة المتفاقم منذ أكثر من عقد. مع ذلك، لا تستطيع رفض الدعوات المصرية للزيارة. لكنها لن تعقد آمالاً كبيرة سوى على الضغط على حدود القطاع حالياً

غزة ــ **هاني إبراهيم**

بينما دعت السلطات المصرية حركة «حماس» إلى زيارة القاهرة من أجل استكمال المباحثات التي انتهت بـ«جدار مصري ـ فتحاوي» يتمثل بتحقيق المصالحة والتنازل للسلطة الفلسطينية قبل السير في طريق التهدئة، تستعد الحركة للذهاب إلى «ضغط ميداني كبير على حدود قطاع غزة» وذلك لعرقلة ما ترى أنه معادلة لـ«حرق الوقت» يمارسها الإسرائيليون والمصريون.

وبجانب دعوة «حماس»، وُجّهت دعوات لفصائل أخرى، فيما قال مصدر حمساوي لـ«الأخبار» إن المصريين طلبوا زيارة الوفد للتباحث في عدد من الملفات، بما فيها التهدئة مع الاحتلال والمصالحة، بالإضافة إلى ملف الجنود الإسرائيليين الأسرى، مستدركاً: «الحركة لديها خشية من أن تكون هذه المباحثات مجرد إضاعة للوقت، كما حدث أخيراً». كذلك، لدى «حماس» خشية من أن تكون جولة المباحثات الجديدة محاولة للضغط عليها لتقديم المزيد من التنازلات للسلطة، بما في ذلك تمكين حكومة «الوفاق الوطني» دون التزام الأخيرة اتفاق 2011، وأن تكون هذه التنازلات شرطاً جديداً لتحسين الواقع في القطاع، ولذلك لن يخرج غالباً رئيس «حماس» إسماعيل هنية أو قائدها في غزة يحيى السنوار.

جراء ذلك، يحمل الوفد، الذي من المرجح أن يصل إلى العاصمة المصرية الأحد المقبل، رسالة حمساوية حول التهدئة «تشمل سقفاً زمنياً» في ضوء تجمد المباحثات وتأخرها على نحو يظهر أنه متعمد، مع استمرار الضغط الإنساني والاقتصادي. وتشير الرسالة إلى «إمكانية تراجع حماس عن التفاهمات المبدئية التي تم التوافق عليها بشأن حدود غزة وتستند إلى تفاهمات التهدئة بعد حرب 2014». أيضاً، من المقرر أن يناقش الوفد، الذي سيضم «قيادات وازنة»، ملف الجنود الأسرى، وذلك للاطلاع على «تطورات جديدة طرأت على الملف» وفق المصريين بعد مباحثات أجرتها إسرائيل مع المخابرات المصرية. واعترف العدو ضمنياً لأول مرة بأن جنوده في غزة يمكن أن يكونوا على قيد الحياة، وذلك على لسان منسق الأسرى والمفقودين السابق، ليئور لوتان، الذي قال إن «أي اتفاق تسوية قادم مع حماس يجب أن يتضمن إعادة الجنود في غزة. وعندما تنتهي قضية الأسرى، فإن حماس سوف تُفاجأ بمستوى المعلومات التي كانت لدينا، وطالما لا يوجد دليل آخر، فإن الافتراض العملي هو أن الجنود على قيد الحياة».

ويشان الوضع على الحدود، علمت «الأخبار» أن توافقاً بين «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وعدد من الفصائل تمّ بشأن العودة إلى الضغط الميداني على الحدود والرد على أي خرق إسرائيلي بصورة قوية ومتواصلة «لإرغام الاحتلال على الإسراع في تقديم حلول للمشكلات المتفاقمة، وللخروج من دوامة حرق الوقت التي يمارسها عدد من الأطراف». وتتوافق هذه الرؤية مع التخوفات الإسرائيلية التي تحدثت عنها صحيفة «معاريف» العبرية أمس، إذ أشارت إلى أن «الوضع الأمني في القطاع متوتر جداً وقريب من الانفجار، رغم أن التهدئة التي تحققت بين إسرائيل وحماس بفضل جهود رئيس المخابرات المصرية اللواء عباس كامل ومبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف لا تزال قائمة، لكنها هشة».

توافقت «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وفصائل أخرى على الرد بقوة على أي اعتداء (أ ف ب)

يجري كل ذلك في ظل تقدير حمساوي أن رفض مصر رعاية التهدئة والتقدم فيها إلا بعد إنجاز

تخشى الحركة من اشتراطات جديدة عليها وإضاعة الوقت مجدداً

المصالحة هدفه «سحب أي إنجاز من تحت أقدام المقاومة، والتعامل مع الواقع الميداني في القطاع عبر نظرية إطفاء النيران وليس تقديم حلول حقيقية وعملية». وليس بعيداً عن دعوة «حماس»، يصل اليوم (الاثنين) وفدان من الجبهتين «الشعبية» و«الديموقراطية» إلى القاهرة للبحث في ملفَي المصالحة والتهدئة. ووفق مصدر في «الشعبية»، تتجه الجبهتان لإعادة تحريك الدور المصري وإحداث تقاربات في موضوعي المصالحة والتهدئة». وفي الوقت نفسه، يصل وفد من «فتح» إلى القاهرة غداً (الثلاثاء) برئاسة القيادي عزام الأحمد للتباحث في ملف المصالحة أيضاً، لكن «الشعبية» نفت أن يكون هناك تنسيق مسبق للقاءات مع الأحمد.

إلى ذلك، ذكرت صحيفة «هآرتس» أمس أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أوصت المستوى السياسي في إسرائيل بالعمل على إنشاء بديل من «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» (الأونروا) في غزة، وذلك لـ«تجنب انهيار الوضع الإنساني، بما قد يؤدي إلى تصعيد لا يمكن تجنبه». وأشارت الصحيفة إلى أنه سينظم نهاية الشهر الجاري اجتماع في نيويورك للدول المانحة لغزة، بمشاركة وفد إسرائيلي «سيطالب المشاركين بإنشاء جسم موازٍ بديل من الأونروا يتولى مهمة تقديم المساعدات الغذائية وإدارة مدارس الوكالة ودفع رواتب موظفيها».

قضية

الشرق السوري: هل تنفجر «الفخاخ الأميركية» في أيلول؟

جاء الاعتداء الذي طاول دورية أمنيّة سورية على يد عناصر «الأسايش» قبل يومين، بمثابة شرخ عميق أصاب «ثقة هشّة» لا تزال في طور التشكّل بين دمشق وبين «الإدارة الذاتية» بمختلف «هيئاتها». وعلى رغم المعطيات التي توحي بحرص الطرفين على احتواء الوضع في الحسكة، فإنّ عوامل التأزيم ما زالت حاضرة بما يتجاوز حادثة القامشلي، إلى مجمل تفاصيل ملف الشرق السوري. ويُشكل منتصف أيلول اختباراً حقيقياً لحظوظ «التفاهمات السلميّة»، وموشّراً على المسارات المستقبليّة المحتملة

صهيب عنجريني

تختبر العلاقة بين دمشق و«الإدارة الذاتية» مرحلةً بالغة الحساسية. ولا يرتبط الأمر بأحداث القامشلي الأخيرة فحسب، بل يصحّ القول إنّ تلك الأحداث كانت أحد منعكسات التوتر بين الطرفين. وعلى رغم أن شهر تموز الماضي كان قد شهد أجواء إيجابية عقب أول جولة محادثات مُعلنة عُقدت في العاصمة السورية، فإنّ تلك الأجواء سرعان ما تبدّدت لتحلّ محلّها معطيات مفخخة كثيرة تجعل انفجار الوضع في الشرق السوري أمراً واردا. وتفيد معلومات «الأخبار» بأنّ «مسار التفاهمات مُني بضربة قاسية

> تربط مصادر كردية بين محادثات «أستانا» و«تصعيد النظام لهجته في شأن الانتخابات»

على خلفية تباطؤ الإدارة الذاتية في تنفيذ بعض الاتفاقات الأولية البسيطة». وكان من المفترض بتلك الاتفاقات «أن تؤسّس لتكريس الثقة بين الطرفين، بما يسمح بالبناء عليها في مرحلة تالية». وتتمحور الاتفاقات المذكورة حول جوانب خدمية واقتصادية، مثل إدارة السدود المائية ومحطات توليد الكهرباء وبعض المنشآت النفطية والغازية. (راجع «الأخبار» 9 تموز 2018).

وعلى رغم أنّ جزءاً من الالتزامات كان قد نُفّذ، لا سيما ما يتعلق برفع العلم السوري في بعض الساحات، وإزالة بعض الرموز والشعارات «الجهويّة»، فإنّ الشق المتعلق بالمنشآت الغازية والنفطية لا يزال معلّقاً حتى الآن. أكثر من ذلك، تشير معلومات غير رسمية إلى أن «تدفق النفط من حقول الحسكة إلى بقية المحافظات قد توقف قبل أسبوع، بذرائع مختلفة». ومع الأهمية الخاصة لهذا التفصيل على أبواب فصل الشتاء، يظلّ التفصيل الأهم هو الموقف المتصلّب الذي أظهرته «الإدارة الذاتية» في شأن انتخابات «الإدارة المحلية» التي يُفترض إجراؤها في مختلف المحافظات السورية منتصف الشهر الجاري. وتؤكد مصادر سورية لـ«الأخبار» أن الموقف الأولي لوفد «الإدارة الذاتية» (في محادثات تموز) كان قد صبّ في خانة عدم عرقلة إجراء الانتخابات، من دون أن يعني ذلك المشاركة فيها بالضرورة. وتخلصت جولة المحادثات الأولى إلى أن انتخابات الإدارة المحلية ستقام في مناطق سيطرة الدولة السورية في الحد الأدنى، مع وعد من وفد الإدارة الذاتية بالبحث في احتمالات توسيع نطاقها»، وفقاً لتأكيدات المصادر عينها. لكنّ «الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديموقراطية» إلهام أحمد نفت حدوث أي اتفاقات من هذا النوع. أحمد، التي كانت عنصراً أساسياً في وفد «الإدارة الذاتية» إلى دمشق، أكدت لـ«الأخبار» عدم وجود «أي اتفاق على وضع الصناديق في مناطق شمال وشرق سوريا». ويعزو مصدر سوري بارز هذه المجريات إلى «قرار أميركي». يؤكد المصدر لـ«الأخبار» أنّ «هناك إصراراً أميركياً على عرقلة أي تقدّم حقيقي على هذا الصعيد، وعلى دفع الأمور نحو الانفجار في شرق سوريا». وتتقاطع آراء مصادر سورية أمنية وسياسية على أنّ «دمشق راهنت في الشهور الأخيرة على بعض العقلاء» في «الإدارة الذاتية». يقول أحد المصادر إنّ «الرهان كان معقوداً على فهم العقلاء أن المصلحة الوطنيّة ومصلحة أهلنا في الحسكة من مختلف المكوّنات تقتضي الكف عن السير في ركاب واشنطن». ويحرص المصدر على الإشارة إلى أن «ذلك الرهان ما زال معقوداً، لكنّ أسهمه انخفضت إلى أقصى درجة». وكانت «الإدارة الذاتية» قد أرسلت «إشارات سلبية» في ما يتعلّق بالانتخابات الإدارة المحلية، عبر قيام «الأسايش» باعتقال عدد من المرشحين أواخر الشهر الماضي. وجاء ذلك بعد أسبوعين من «تعهّد قيادي بارز في وحدات حماية الشعب لمسؤولين سوريين بعدم التعرّض للمرشحين أو الناخبين»، وفقاً لمعلومات «الأخبار». ووضعت دمشق في خانة «الإشارات السلبية» قيام «الإدارة الذاتية» بإغلاق عدد من المدارس الخاصة بذريعة «عدم حصولها على التراخيص اللازمة»، وقيامها بتدريس مناهج لا توافق عليها «هيئة التربية والتعليم في إقليم الجزيرة» في إشارة إلى المناهج السورية الرسمية. وترى مصادر حكومية سورية أن «هذا السلوك يناقض كلّ الادعاءات بعدم وجود نوايا انفصالية، لأن مسألة المناهج التربوية أشد حساسية حتى من تحكّم دمشق مسؤولية التوترات الأخيرة. وتربط مصادر كردية بين محادثات «أستانا» في جولتها الأخيرة التي عُقدت قبل أيام في ظهران، وبين «تصعيد النظام لهجته في شأن الانتخابات».

وتشير تلك المصادر إلى أنّ «المسؤولين البعثيين الذين عقدوا اجتماعات في الحسكة للحديث عن الانتخابات استخدموا خطاباً مبنياً على التهديد والوعيد، وهذا يُناقض كل مبادئ الحوارات والتفاهمات». في ظل كل هذه الاحتقانات، جاءت حادثة القامشلي الأخيرة يوم السبت لتُنذر بمُضاعفات خطيرة. وتطوّرت ملابسات بين مسلحين تابعين لـ«الأسايش» وبين دورية أمنية سورية كانت في «مهمة اعتيادية»، إلى إطلاق عناصر «الأسايش» النار على عناصر الدورية، الذين قاموا بدورهم بالردّ على النيران. وفيما هيمن جوّ من الترقّب على معظم مناطق الحسكة، علمت «الأخبار» أنّ «جهوداً كبيرة تُبذل لاحتواء الوضع والحؤول دون التصعيد». وشهد نهار أمس اجتماعات مطوّلة للبحث عن صيغة لـ«نزع فتيل التوتر». وبدا لافتاً أنّ معظم مسؤولي «الإدارة الذاتية» قد امتنعوا عن الخوض في مُجريات الأحداث وتطوّراتها المحتملة. وفضّل أربعة من هؤلاء تحدثت إليهم «الأخبار» عدم الإدلاء بأي تصريحات، وعدم الإشارة إلى أسمائهم أيضاً. فيما اكتفى «الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديموقراطية» رياض درار بالقول إنّ «المجلس على وشك إصدار بيان حول الأمر» (صدر مساء أمس). أمّا «الرئيس المشترك لحركة المجتمع الديموقراطي» غريب حسّو، فاعتذر بسبب «انشغاله في اجتماع مفتوح، بدأ منذ ساعات (عصر أمس)، وقد يستمر حتى مساء غد (اليوم)»!. وحدها إلهام أحمد ردّت على أسئلة «الأخبار» باقتضاب، وأعربت عن اعتقادها بأنّ «التصعيد غير وارد في الوقت الحالي، بخاصة أنه لا يخدم كلا الطرفين». ورأت أحمد أنّ حادثة القامشلي «ستؤثر سلباً في المحادثات مع دمشق بطبيعة الحال، ستؤثر سلباً لكننا سنسعى للاستمرار في ذلك الاتجاه». وجاء كلام أحمد منسجماً مع روح البيان الذي أصدره «مسد» تعليقاً على الوضع الراهن.

يعزو مصدر سوري بارز مجريات الشرق الأخيرة إلى «قرار أميركي» (أ ف ب)

تصعيد ميداني في محيط إدلب... ونقاشات «الضامنين» مستمرة

حمل اليومان الماضيان اللذان أعقبا «قمة طهران» الثلاثية تصعيداً ميدانياً لافتاً على خطوط التماس بين الجيش السوري والفصائل المسلحة في أرياف حماة واللاذقية وإدلب، وسط تكثيف للغارات الجوية على مواقع عدة داخل منطقة «خفض التصعيد» هناك. ووفق ما كان متوقعاً، عقب انتهاء القمة من دون التوافق على خطوات عملية مباشرة عدا إعطاء الفرصة لمحاولة «نزع سلاح» الفصائل المصنفة إرهابياً وعزلها عن «المعارضة المعتدلة»، استمرّ القصف المدفعي والصاروخي المتبادل، وسط زجّ تركيا بتعزيزات إضافية باتجاه نقاط المراقبة والمنطقة الحدودية بين لواء إسكندرون وإدلب.

فبينما استهدفت الفصائل المسلحة بلدات محردة والسقيلبية وسلحب وقرى أخرى في ريف حماة الشمالي، بقذائف هاون وصواريخ «غراد»، كثّف سلاحا الجو السوري والروسي، استهدافهما مواقع في بلدات التمانعة واللطامنة وألهبيط وكفرزيتا. ولم تمنع كثافة القصف الجوي وصول تعزيزات عسكرية تركية إلى نقاط المراقبة القريبة، كما في محيط بلدة مورك، في وقت أعلنت فيه «المجالس المحلية» في بلدات ريف حماة الشمالي وسهل الغاب أن هذه المناطق باتت «منكوبة»، مطالبة تركيا والمنظمات الإنسانية بالتدخل لوقف العمليات العسكرية.

هذا التوتر المتصاعد لم يغيّر لهجة تصريحات مسؤولي البلدان الضامنة الثلاثة، وبقي المشهد الذي كرّسته «قمة طهران» على حاله. ويمكن القول إن التصريحات الأبرز في هذا السياق جاءت من الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الذي أكد في حديث إلى عدد من الصحافيين، أن بلاده «لا يجب أن تدفع الثمن» جراء أي عملية عسكرية قد تنطلق في إدلب «بذريعة وجود جبهة النصرة» وتتسبب في موجة جديدة من اللاجئين. لكن إردوغان لفت إلى أن أنقرة «تقف إلى جانب القضاء على التنظيمات الإرهابية وتحييد عناصرها... أي خطوة يجب أن تتم بتوافق بين الدول الثلاث الضامنة»، مضيفاً: «المباحثات بين الفرق التقنية... تتواصل، ونأمل أن نصل إلى نتيجة إيجابية».

بجانب ذلك، كشف الرئيس التركي عن وجود لقاء مرتقب في الرابع عشر من الشهر الجاري في تركيا، بين ممثلين عن روسيا وتركيا وفرنسا وألمانيا للتحضير لقمة على مستوى الرؤساء. كذلك أشار إلى نيته إجراء اجتماع ثنائي قريب مع نظيره الروسي، فلاديمير بوتين. والافت في حديث إردوغان كان إصراره على «تمايز» موقف بلاده عن الموقف الأميركي بشأن ما يجري في إدلب، إذ ترهن الولايات المتحدة أي تحرك من جانبها بشرط استخدام أسلحة كيميائية، على حد تصريحات إردوغان التي نقلتها صحيفة «حرييت» التركية.

جاء هذا الحديث بالتوازي مع تصريحات لرئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، جوزيف دانفورد، قال فيها رداً على سؤال حول خطط بلاده للردّ العسكري في حال استخدام سلاح كيميائي، إن «القرار باستخدام قوة عسكرية في الردّ على الأسلحة الكيميائية لم يتخذ بعد، لكننا في حوار روتيني مع الرئيس (دونالد ترامب)» حول تلك الخيارات». وعن القمة الثلاثية التي عقدت في طهران، رأى دانفورد أن «من المخيب للآمال، ولكن غير مفاجئ، عجز الروس والأتراك والإيرانيين عن التوصل إلى حلّ» هناك. ونفى المسؤول العسكري أن يكون قد تواصل مع نظيره الروسي، فاليري غيراسيموف، منذ بدء التوتر في التصريحات بشأن المعركة المرتقبة في إدلب.

(الأخبار)

شهدت بلدات حماة وإدلب حركة نزوح باتجاه المناطق المحاذية للحدود التركية (أ ف ب)

ليبيا

هدوء حذر في طرابلس: اتفاق ثانٍ لتثبيت «التفاهم»

للمرة الثانية خلال أسبوع، اجتمعت أطراف القتال في العاصمة الليبية أمس، لمناقشة ترسيخ اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع الأسبوع الماضي. وعلى رغم التوصل إلى نتائج إيجابية تُبقي حالة السلم قائمة حتى اللقاء المقبل هذا الأسبوع، إلا أن عودة الاشتباكات لا تزال أمراً ممكناً

وسط هدوء حذر، انتهى الاجتماع الثاني برعاية الأمم المتحدة إلى تثبيت وقف إطلاق النار في العاصمة الليبية طرابلس. وبناءً على الاجتماع الأول، الذي عُقد الثلاثاء الماضي، خرج المتقاتلون أمس بالاتفاق على «تجميد حركة القوات، واستحداث آلية مراقبة وتحقّق لتثبيت وقف إطلاق النار، ووضع خطة لانسحاب التشكيلات المسلحة من المواقع السيادية والمنشآت الحيوية، وإحلال قوات نظامية» مكانها، بحسب ما جاء في بيان بعثة الأمم المتحدة.

وضع المبعوث الخاص للأمم المتحدة، غسان سلامة، الحاضرين أمام خيارين: إما الحرب المباشرة أو التفاوض، داعياً إلى «تصحيح الأوضاع من خلال التفاهم... بدلاً من التعارك وسفك الدماء وتدمير العاصمة»، وهو ما لن يتم إلا بتوفير وقت كافٍ للعسكريين للتفاهم حول الترتيبات العملية لتنفيذ الاتفاق، التي تؤمنها الاجتماعات المتكررة برعاية أممية. كلام سلامة يكشف عن المنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة، ومن ورائها الدول الكبرى، في التعامل مع أزمة طرابلس، وهو وقف القتال أولاً تمهيداً للبحث عن «حل وسط». ولكن بقدر ما لهذا المنهج من إيجابية لقدرته على توفير السلم، إلا أنه يحمل سلبيات بالنسبة إلى حكومة فائز السراج. فجلوس أطراف الاشتباكات على طاولة مستديرة يضعف موقف حكومة «الوفاق الوطني» المُعترف بها دولياً، ويضفي «شرعية» على وجود تلك الميليشيات، بل قد يفتح الباب أمام ميليشيات أخرى غير راضية بنصيبها من الموارد الاقتصادية للعبث بأمن العاصمة، طمعاً بمفاوضات تحفظ لها مكانتها على الطاولة.

وبعيداً عن ميزان إيجابيات الحل الأمني وسلبياته، إلا أنه لم يثبت حتى الآن نجاحه التام. فرغم حالة الهدوء الحذر التي تعيشها العاصمة طرابلس منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الأسبوع الماضي، لا يبدو أن الميليشيات المتنازعة راضية بما طرحه الآخر على الطاولة. من جهة، أصدر «اللواء السابع مشاة» بياناً أمس عبّر فيه عن ترحيبه «بكافة الحلول، ومنها الحلول السلمية التي تفضي إلى تحقيق مطلب الشعب الليبي، وهو حلّ الميليشيات في العاصمة»، ومن جهة ثانية أكد أنه «مستمر في عملية تطهير طرابلس من هذه الميليشيات»، وبرّر جلوسه على طاولة المفاوضات بمسعاه «لتحقيق هدف العملية باقل الخسائر».

اللهجة التي جاء بها بيان «اللواء السابع» تشي بأن الأخير لم يتراجع

> جلوس أطراف القتال إلى الطاولة يضعف موقف حكومة «الوفاق الوطني»

وضع المبعوث الأممي المجتمعين أمام خيارين: إما الحرب المباشرة او التفاوض (أ ف ب)

بعد عن هدفه الذي أطلق الهجوم لأجله، وهو «تخليص العاصمة من دواعش الأموال العامة»، قاصداً الميليشيات الطرابلسية التي تضخمت في الأعوام القليلة الماضية إثر خروج أغلب قوات مدينتَي مصراتة والزنتان من العاصمة، وصارت تتبع وزارتَي الداخلية والدفاع في حكومة «الوفاق الوطني»، وتتلقّى إضافة إلى الاعتمادات الرسمية (رواتب وأموال تسليح) إتاوات من الشركات والمحال التجارية، وتنخرط في تجارة العملة الصعبة.

في المقابل، لا يقلّ موقف ميليشيات العاصمة حدة عن «اللواء السابع». وعلى رغم عدم إصدارها بيانات في الأيام الماضية، إلا أن الأنباء المسربة تشير إلى عقدها اجتماعات تنسيقية في ما بينها لتوحيد الجهود في حال عودة القتال، مع الإشارة إلى أنّ الميليشيات الطرابلسية الكبرى، على غرار «كتيبة ثوار طرابلس» و«قوة الردع الخاصة» و«النواصي» و«الإدارة العامة للأمن المركزي ـ فرع أبو سليم»، لن تتنازل بسهولة عمّا راكمته من مكتسبات، وفق ما تبين التصريحات وعمليات التعبئة خلال فترة القتال.

الرهان المطروح اليوم على بعثة الأمم المتحدة والقيادات السياسية في العاصمة هو محاولة لتجنيب طرابلس سيناريو التدمير الكلي، من خلال اللجوء إلى الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاق الصخيرات، المرجع الرئيس للعملية السياسية. وتنصّ تلك الترتيبات أساساً على إخراج الأسلحة الثقيلة من المناطق السكنية في طرابلس، ثم دمج التشكيلات المسلحة ضمن المؤسسات العسكرية والأمنية الرسمية. وستكون الفترة القصيرة المقبلة محدّدة لمصير تلك الترتيبات، خاصة سلسلة الاجتماعات التي من المنتظر عقد ثالثها خلال الأيام المقبلة، فإذا لم يتمّ التوصل خلالها إلى اتفاقات نهائية، أو في حال خرق وقف إطلاق النار قبل انعقادها، لن يكون أمام العاصمة سوى مزيد من التدمير.

(الأخبار)

تقرير

الجزائر تتجاهل «استعراض» حفتر: دعوات للرد على «الإهانة»

محمد العيد

في خروج أقرب إلى الاستعراض، هدّد المشير الليبي خليفة حفتر جارته الجزائر بالحرب، وذلك بسبب ما قال إنه دخول قواتها إلى الأراضي الليبية «بطريقة غير شرعية»، مدعياً خلال حديث إلى جمع من مؤيديه كما أظهره مقطع فيديو انتشر في اليومين الماضيين، أنه أبلغ السلطات الجزائرية بقدرته على «نقل الحرب في لحظات» إلى حدودها. وزاد على الرواية التي ذكرها من طرف واحد أن الأخيرة اعتذرت، وأخبرته أن دخول هذه القوات «عمل فردي» سينتهي في غضون أسبوع.

لم تظهر تفاصيل مهمة في فيديو حفتر، أهمها توقيت دخول القوات الجزائرية وأسباب التوغل وأهدافه، والجهة التي اتصل بها وأبلغته الاعتذار. غموضٌ زاد الشكوك حول أقواله، وخاصة أن الجزائر تتعامل مع حكومة فائز السراج على أنها السلطة الشرعية في ليبيا، ما يجعل أمر الاعتذار من الرجل محل شك، فيما لم يجرِ تأكيد حديث حفتر من جهة جزائرية أو ليبية أخرى ذات صدقية.

في الواقع، لم تكن علاقة «الجنرال» بالجزائر يطبعها الود دائماً، وذلك بسبب اختلاف النظرة في معالجة الأزمة الليبية. فالجزائر كانت من أكبر المتحفظين على التدخل العسكري الأجنبي ضد نظام معمر القذافي، بينما كان حفتر من عرّابي الضربات العسكرية الفرنسية والإيطالية والبريطانية التي منعت قوات القذافي من التقدم شرقاً نحو طبرق، ثم صار حفتر القائد العسكري الأوحد وحامل لواء «تحرير ليبيا» من الإرهاب، كما روّج لنفسه. في الوقت نفسه، لم ترق العلاقة بين الجزائر وحكومة طرابلس في السابق حفتر الذي يُبدي عداءً شديداً للإسلاميين.

لذلك، تحمل هذه التصريحات في طياتها رائحة تصفية حسابات، وخاصة أنه لم ينجح في استقطاب الجارة الغربية كحليف في صفه. فالرجل يدرك تماماً أنه غير قادر على الدخول في مواجهة عسكرية مع بلد مثل الجزائر، فهو بالكاد يسيطر على الجهة الشرقية من ليبيا، ولم ينجح حتى في التوغل نحو المناطق الوسطى، فكيف له الدخول في حرب بعيدة عن مواقعه في أقصى الغرب.

أيضاً، تتناقض تصريحاته حول دخول قوات عسكرية إلى حدود ليبيا مع عقيدة الجيش الجزائري المبنية على تجنب التدخل في شؤون بلدان أخرى، أو تنفيذ عمليات خارج الحدود، منذ استقلال البلاد عام 1962، ولم يخرقها إلا في حالة نادرة أملاها الواجب القومي، على غرار الحروب العربية مع إسرائيل عامي 67 و73. عدا ذلك، رفض الجيش الجزائري إقحام جنوده في حروب قريبة على حدوده مثل التدخل في مالي وقبله في ليبيا.

ويظهر أن حفتر يحاول إحراج الجزائر دولياً بإظهار أنها تناقض ما تقول، بينما تدعو في العلن إلى الحل السياسي، ولا سيما أن الدبلوماسية الجزائرية ظلت ترفض التدخل العسكري حتى عندما كان تنظيم «داعش» يسيطر على مناطق في البلاد. في المقابل، كانت الأطراف الداعمة لحفتر، على غرار الإمارات ومصر وفرنسا، تراوح بين الدعوة إلى الحل السياسي، وإظهار الدعم الصريح للتدخل العسكري.

وفي ردود الأفعال، طالب رئيس حركة «مجتمع السلم» (إخوان مسلمون)، عبد الرزاق مقري، سلطات بلاده بـ«إعلان الإجراءات... التي ستتخذها للرد على هذه الإهانة». وقال مقري في منشور على «فايسبوك»، إن «العسكري حفتر المسنود مصرياً وإماراتياً لم يجد أي حرج في توجيه تهديده إلى الجزائر... (هذه) جرأة غير مسبوقة من هذا الانقلابي الليبي الذي سلم بلاده لقوى أجنبية مجرمة. جُرأة لا يمكن للجزائريين أن يتحملوها وأن يقبلوها».

لكنّ الدبلوماسي الجزائري السابق، حليم بن عطا الله، يختلف في النظرة مع مقري، ويرى أن من الأولى للسلطات الجزائرية تجنب الرد والدخول في سجال مع حفتر. يقول عطا الله لـ«الأخبار»، إن «الدبلوماسية الجزائرية تعوّدت الرد فقط على السلطات الرسمية المعترف بها، وبما أن حفتر يمثل تنظيماً خاصاً، فالأولى ألا تُقيم له وزناً».

اليمن

حتى لو تمكّنت القوات التابعة للسعودية من الوصول إلى مرّان بمعجزة، فإن الأمر لن يكون نصراً يرجّح كفة الرياض

بعد فشلها، على مدى ثلاث سنوات ونصف سنة، في إحراز تقدم في 4 جبهات اشعلتها في محافظة صعدة، وضعت السعودية نصب عينيها هدفاً جديداً هو عقبة مرّان... تلك العقبة نفسها التي لم يحاول احد اجتيازها إلا علِق عند اقدامها. ليس الامر متصلاً بمطمع استراتيجي يمكن ان يبدّل مسار الحرب، وإنما برمزية لمرّان تعود إلى ايام مؤسس «انصار الله» الذي يحيي اليمنيون اليوم ذكرى اغتياله. اكثر من ستة اسابيع، حاول خلالها المقاتلون السلفيون، ولا يزالون، تحقيق طموح «رفع العلم على مرّان» من دون جدوى، في تكرار لمشهد تاريخي لا يبدو إلى الآن ان السعودية فهمت درسه

جبهة فاشلة جديدة في صعدة: كل الطرق لا تؤدّي إلى مرّان

صعدة ــ الأخبار

منذ منتصف تموز/ يوليو الماضي، تراجعت حدّة القتال بين القوات الموالية للسعودية، والجيش واللجان في جبهات البقع وباقم وعلب ورازح، ليفتح «التحالف» جبهة خامسة على الحدود مع محافظة صعدة. 3 آلاف مجنّد من السلفيين تم تدريبهم في معسكر ماس في محافظة مأرب لمدة 8 أشهر، وتمّ إدخالهم بعد ذلك عبر منفذ الوديعة إلى معسكر كعب الجابري في جيزان، والدفع بهم لفتح جبهة في مديرية الظاهر في صعدة، تحت مسمّى «اللواء الثالث عروبة» بقيادة العميد عبد الكريم عوبل السدعي. لم تمضِ سوى بضعة أسابيع حتى أعلن العميد السدعي السيطرة على مديرية الظاهر، ووصول قواته إلى عقبة مرّان، مُطلقاً الوعد بالسيطرة على «معقل الحوثيين» خلال الأيام القليلة المقبلة. وبين وعد السدعي، وتوعّد الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي منذ عام 2015 بالوصول إلى مرّان، وفشل الحروب الـ 6 التي شنّها نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح على صعدة (2004 - 2010)، حقائق تعيد نفسها على نحو مثير للدهشة.

في عام 2004، كان أنصار مؤسّس «أنصار الله»، حسين بدر الدين الحوثي، بضع عشرات في عزلة مرّان في مديرية حيدان، يضمّهم «مركز الإمام الهادي» في قرية الجمية، حيث كان نشاطهم يتركّز في التصدّي للسلفية الوهابية التي تغلغلت هناك بدعم من النظام السعودي. رفض نظام صنعاء مطالب حسين الحوثي بضمان التعايش المذهبي، وأوصد بوّابات قصر الرئاسة في وجه كل وساطة من شأنها الحفاظ على الاستقرار في صعدة، ودفع بقوات المنطقة الشمالية الغربية بقيادة الجنرال علي محسن الأحمر لمحاصرة عزلة مرّان، والقضاء على ما وصفه بـ«فتنة الحوثي».

> تم تدريب 3 آلاف مقاتل في مأرب ومن ثمّ الدفع بهم للسيطرة على مرّان

تقاطرت قوات الجنرال، ومعظمها من «الإخوان» والسلفيين، من نقطة عين جنوبي مدينة صعدة، لتشقّ طريقها من مديرية ساقين إلى مديرية حيدان، وتفرض حصاراً خانقاً على مرّان. وبعد 3 أشهر من المواجهات غير المتكافئة، اجتاحت قوات صنعاء قرية الجمية، ودمّرت منازلها، وأحرقت مزارعها، وقتلت الكثير من نسائها وأطفالها. أصيب حسين الحوثي، آنذاك، بشظايا في جسده، فلجأ مع أسرته إلى «جرف سلمان» المقابل لقرية الجمية، وظلّ هناك 15 يوماً حتى نفد الماء والغذاء، وكُشف مكانه، ليُقتل أمام أسرته في الـ 10 من أيلول/ سبتمبر 2004 وهو أعزل من السلاح، ويعلن نظام صنعاء «وأد الفتنة».

لكن، لم تمضِ سوى بضعة أشهر على واقعة الاغتيال، حتى انفجر التمرد في معظم مديريات محافظة صعدة، لتخوض قوات الرئيس السابق، بدعم ومشاركة سعوديين، 5 حروب من عام 2005 حتى عام 2010، عجزت خلالها عن العودة إلى مرّان، فيما تمكّن أنصار حسين الحوثي بقيادة شقيقه عبد الملك من فرض سيطرتهم على كامل محافظة صعدة، والانطلاق منها لاحقاً نحو صنعاء، مع ما عناه التطور الأخير من تحولات ستجعل «أنصار الله» رقماً صعباً إن لم يكن الأصعب في اليمن.

في أيار/ مايو 2013، استعادت «أنصار الله» جثمان مُؤسّسها بعد 9 سنوات من إخفائه في فناء السجن المركزي في صنعاء، ليعود إلى مرّان في موكب لم يشهده اليمن في تاريخه المعاصر، وصفه يومها الكاتب والصحافي عابد المهذري بقوله: «هذه أضخم جنازة أقف أمامها... إنها الأكبر في تاريخ اليمن ومن أكبر الوداعيات في تواريخ العرب». قبّة خضراء تحوي ضريح حسين الحوثي فوق «جرف سلمان» في عزلة مرّان بصعدة. وفي محيطها «رياض الشهداء» التي تضمّ رفاقه وأتباعه الذين قتلوا في الحرب الأولى والحروب التي تلتها. في أسفل الجبل من الجهة الشمالية «روضة الشهيد زيد علي مصلح» الذي قضى قبل أيام من مقتل حسين الحوثي، وكان الأقرب إليه من بين رفاقه، وهو القائل: «سأجعل من مكاني هذا سُلّماً للنصر أو معراجاً للشهادة». وفي الجهة الجنوبية من جبل مرّان مرتفع العقبة، وفيه «روضة الشهيد عدنان العياني»، «بطل الحرب الخامسة» كما هو مُدوّن على ضريحه. كذلك، ثمة «روضتان» في الشرفة، أعلى مرتفع في مرّان، و«رياض» أخريات في قرى الجني وسلمان وجبل عيسى وجميعها في مرّان. ضريح المؤسّس و«رياض الشهداء» تحوّلت إلى مزار يومي للملتحقين بحركة «أنصار الله» من كل محافظات اليمن، والذين تواصل توافدهم إلى مرّان منذ منتصف عام 2013 وحتى الـ 17 من تموز/ يوليو 2015، عندما قصف طيران «التحالف» ضريح الحوثي بـ 12 غارة جوية، وكان الرجل لا يزال مطلوباً حياً أو ميتاً.

> ...«حتى يسقط هُبل»

لا تُستهدف مرّان لوجود زعيم «أنصار الله» فيها، فلا شواهد على ذلك. وحتى لو تمكّنت القوات التابعة للسعودية من الوصول إليها بمعجزة، فإنّ الأمر لن يكون نصراً يرجّح كفة الرياض في الحرب. فمرّان عبارة عن مرتفعات في منطقة نائية في شمال غرب محافظة صعدة، وتبعد عن مركز المحافظة 90 كيلومتراً، لكن استماتة «التحالف» في الوصول إليها يرجع إلى ما تمثّله من رمزية للحركة وأنصارها.

كل الطرق اليوم لا تؤدّي إلى مرّان؛ فمن الشرق مديرية شدا وهي تحت سيطرة الجيش واللجان، ومن الجنوب مديرية ساقين ولا خطر يتهدّدها، ومن الغرب مديرية رازح التي برع سكانها في صناعة الخناجر والأسلحة البيضاء من شظايا الصواريخ والقذائف التي تستهدف مناطقهم من داخل المملكة. «اللواء الثالث عروبة» بقيادة العميد السدعي تقدّم ــ بدعم وإسناد سعوديين ـ من معسكر كعب الجابري في جيزان إلى سوق الملاحيظ في مديرية الظاهر شمال غرب صعدة، على مسافة 5 كلم من الحدّ الجنوبي للسعودية، ولا يزال هناك. فوق سوق الملاحيظ، الذي كان نقطة تهريب لأعشاب القات إلى الداخل السعودي، تترتع جبال مرّان ورازح. ومن أعلى قمّة في مرّان (الشرفة)، تتراءى الأضواء ليلاً في الخوبة وأحد المسارحة ومحايل وخميس مشيط، ونهاراً تتبدّى من مرّان بالعين المجردة كل التفاصيل في حرض والمزرق. وفي جبال الدخان والدود والرميح في جيزان، يتمركز مقاتلو الجيش واللجان منذ عام 2015، فيما لا تزال القوات السعودية عاجزة عن إخراجهم منها.

من سوق الملاحيظ إلى قمة جبل مرّان طريق ترابية (17 كلم) تتلوّى صعوداً بين المدرّجات الزراعية والمرتفعات المسنودة بعضها ببعض، والتي تؤوي في بطونها مئات الأسر التي دمّر الطيران السعودي منازلها. منذ الحرب الثانية في عام 2005، ومرّان مترس للثأر لا خيمة للعزاء. ففي العام نفسه، تقدّم «لواء العمالقة»، أكبر آلوية جيش صالح، من سوق الملاحيظ الذي يحاول «لواء السدعي» اليوم الصعود منه إلى مرّان. قُتل حينذاك وجُرح أكثر من 1000 ضابط وجندي من «العمالقة»، ولم يتمكّن اللواء من اجتياز العقبة، وظلّ متعثراً هناك حتى الحرب الخامسة في عام 2008.

ومن الحرب الثانية في عام 2005 حتى الحرب السادسة، رابط الجنرال علي محسن الأحمر في معسكر «كمب البريطانيين» في مديرية الظاهر، واستقبل الآلاف من السلفيين و«الإخوان» ممّن أطلق عليهم «البيشمركة»، ودفع بهم للسيطرة على مرّان. قُتل وجُرح المئات أيضاً، وتعثّر الجميع عند أقدام الجبال. في الحرب السادسة عام 2010، اشتركت القوات السعودية مع قوات صنعاء في الحرب على صعدة، وفي المقدمة مرّان. عشرات الألوية وقصف جوي لم يُبقِ قرية ولا مرتفعاً إلا استهدفه بأطنان من الصواريخ والقنابل العنقودية. وبعد شهور من الحرب الوحشية، انقشع غبار المعارك بسقوط جبال الدود والدخان والرميح وسهل الخوبة ووادي جارة في جيزان بيد مقاتلي «أنصار الله»، وبجانب ذلك عشرات الأسرى من الضباط والجنود السعوديين الذين لم يُطلَق سراحهم إلا باتفاق بين الحركة والنظام السعودي.

تنصّلت الرياض من اتفاقها، وعاودت الحرب على صعدة وكل اليمن في الـ 26 من آذار/ مارس 2015. لكن القبادي الميداني في «أنصار الله»، وابن منطقة مرّان، إبراهيم العياني، يرى أن «هذه الحرب الظالمة تحمل نهاية النظام السعودي»، مؤكداً في حديث إلى «الأخبار» «(أننا) ندافع عن أنفسنا وكرامتنا وأرضنا بكل وسيلة مشروعة نتاح لنا، وسنواصل الدقّ بازاميلنا في الصنم الجاثم على صدورنا حتى يسقط هُبل».

مقابر جماعية للسلفيين

علّقت السعودية آمالها، في ما يتصل بالجبهة الحدودية الجنوبية، على 14 لواءً سلفياً اعتقدت أن بمقدور عناصرها صدّ هجمات الجيش واللجان على جنوب المملكة، و«قطع رأس الأفعى» في صعدة.

لكن هؤلاء عجزوا عن الثبات في مواجهة مقاتلي «أنصار الله». حتى إن فداحة الخسائر في صفوفهم ألجأت المملكة إلى دفن قتلاهم في مقابر جماعية في منطقة الخضراء بنجران، ومنطقة أحد المسارحة بجيزان. وفوق ذلك، أوقفت «قيادة القوات المشتركة»، بحسب ما تفيد مصادر في المستشفى العسكري في ظهران الجنوب «الأخبار»، «المساعدات التي كانت تُقدّم لأسر القتلى والجرحى اليمنيين في جبهات صعدة، ووجّهت الإدارة التنفيذية في مركز سلمان للإغاثة بصرف معونات شهرية لهم، بعدما كان يُسلَّم 100 ألف ريال سعودي لأسرة كل قتيل، و25 ألف ريال سعودي لكل جريح».

(الأخبار)

«غزوة الحديدة» تستأنف: «كيلو 16» بديلاً من المطار

كثّفت الميليشيات الموالية لـ«التحالف»، خلال الساعات الماضية، محاولاتها قطع خطوط إمداد الجيش واللجان ما بين صنعاء والحديدة، من دون أن تتمكّن من تحقيق تقدم يُذكر، في ظلّ المقاومة الشرسة التي ووجهت بها من قِبَل «أنصار الله»

مع انهيار محادثات السلام التي كان يُفترض انطلاقها في جنيف في السادس من شهر أيلول/ سبتمبر الجاري، عادت مدينة الحديدة إلى واجهة المشهد اليمني، في ظلّ استئناف تحالف العدوان التصعيد العسكري على جبهة الساحل الغربي. استئناف يؤكد أن السعودية والإمارات لم توقفا، طيلة فترة التحضيرات لـ«جنيف 3»، عملهما على خطط بديلة للسيطرة على الحديدة، بعدما ثبت لهما أن خططهما الأولية غير ناجعة، وأن لا مفرّ من الدخول في معارك على الأرض. لكن، وعلى رغم الحماسة التي ترافق الانطلاقة الجديدة للمعارك، إلا أن المقاومة الشرسة التي تُجابَه بها الميليشيات المدعومة إماراتياً تنبئ بأن الطريق «الالتفافية» لن تكون ـ بالنسبة إلى تلك الميليشيات ـ أقصر وأكثر سهولة من الطريق المباشرة المارّة عبر مطار الحديدة.

وفي أعقاب فشلها الشهير في تثبيت موطئ قدم في المطار، وكذلك في السيطرة على المناطق الداخلية من محافظة الحديدة، كالتحيتا والفازة وزبيد، تعاود القوات الموالية لـ«التحالف» محاولتها قطع طريق الإمداد الرئيس الرابط ما بين صنعاء والحديدة، مع فارق اليوم متمثّل في أن 4 ألوية عسكرية إضافية تمّ تدريبها خلال الفترة الماضية في مدينة عدن (جنوب) على «اقتحام صنعاء عبر الحديدة». وهي استعدادات بدت مؤشراتها واضحة خلال الساعات الماضية، في تصدّي قوات حكومة «الإنقاذ» لهجمات الميليشيات المدعومة إماراتياً على منطقة كيلو 10، والتي جاهزيتها قبل أن يحطّ في معسكر ما يسمّى «القوات المشتركة» في الخوخة، مرة أخرى إذاً، تتصدّر الإمارات واجهة المعركة، واضعةً رهانها على إمكانية خنق «أنصار الله» داخل مدينة الحديدة، وبالتالي تسهيل استسلامهم.

رهان لا يبدو، إلى الآن، أنه سيؤول إلى خلاف ما أسفرت عنه الرهانات السابقة، إذ حتى لو تمكّن «التحالف» من إيصال تلك الألوية إلى جنوب الحديدة عبر البحر، فإن استمرارية القتال تتطلّب خطوط إمداد برية ثابتة، وهذا ما ليس متوافراً في ظلّ سيطرة الجيش واللجان على معظم الخطوط المذكورة، والتي تعزّزت السبت الماضي بإسقاط منطقة الجاح الأسفل بأكملها في مديرية التحيتا. يُضاف إلى ذلك، أن «أنصار الله» أعدّت العدّة لجميع الاحتمالات والسيناريوات التي قد تخطر على بال قيادة «التحالف»، ومنها قطع طرق إمداد الجيش واللجان من صنعاء إلى الحديدة. وهي استعدادات بدت مؤشراتها واضحة خلال الساعات الماضية، في تصدّي قوات حكومة «الإنقاذ» لهجمات الميليشيات المدعومة إماراتياً على منطقة كيلو 10، والتي أكدت مصادر مطلعة لـ«الأخبار» أن القوات الموالية لـ«التحالف» لم تتمكّن من السيطرة عليها، لكن استطاعت فقط نقل المواجهات إلى مقربة منها، خلافاً لما تداولته الوسائل الإعلامية السعودية والإماراتية من أنباء عن سيطرة على منطقة كيلو 10، وتقدم باتجاه منطقة كيلو 16. ووفقاً للمصادر نفسها، فإن «أنصار الله» تضع في حسبانها إلحاق أكبر قدر من الخسائر البشرية والمادية بالقوات المهاجمة عبر الكمائن والتكتيكات النوعية، بما يحيل فاتورة محاولتها التقدم باهظة جداً، ويضائل إمكانية استمرارها في المعركة لفترة طويلة.

> تضع «أنصار الله» في حسبانها إلحاق أكبر قدر من الخسائر بالميليشيات

خطط المقاومة والتصدي هذه ظهرت جلية في خلفية الخطاب الذي ألقاه قائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، أول من أمس، والذي شدد فيه على ضرورة «تعزيز توجّهنا بكل جدية في معركة الساحل، ودعم الموقف هناك، لأن المؤامرة كبيرة، والتحرك دون اكتراث لما حصل حتى الآن، من أجل كسب المعركة وهذا متاح»، دعوة لم يجد الحوثي بدأ منها في ظل «تعنّت دول تحالف العدوان»، و«عدم وجود جدية لدى الأميركي والبريطاني وبقية دول الغرب» في إنهاء الحرب. وهي حقيقة يُعزى إليها، بحسب «أنصار الله»، فشل انعقاد مشاورات «جنيف 3»، التي اتهم قائد الحركة «التحالف» بعرقلة مشاركة الوفد الوطني فيها، كاشفاً للمرة الأولى أن سلطات صنعاء اضطرت ـ في أعقاب انتهاء مشاورات الكويت عام 2016 ـ إلى تسليم «جواسيس أميركيين» كانت تحتجزهم مقابل عودة الوفد من سلطنة عُمان إلى اليمن.

(الأخبار)

السودان

البشير يحلّ حكومة «الوفاق»

حلّ الرئيس السوداني عمر البشير حكومة «الوفاق الوطني»، مساء أمس، وقلّص الوزارات إلى 21 وزارة بدلاً من 31، وأعفى رئيس الوزراء بكري حسن صالح، وعيّن معتز موسى بديلاً له. وقال مسؤول في الحزب الحاكم في السودان إن «البشير عيّن معتز موسى رئيساً للوزراء اليوم الأحد (أمس) بعد أن حلّ الحكومة»، مشيراً إلى أن وزيرَي الدفاع والداخلية سيبقيان في منصبَيهما في الحكومة الجديدة.

وأوضح البشير، خلال اجتماع لـ«اللجنة التنسيقية العليا لمتابعة إنفاذ مخرجات الحوار الوطني»، في القصر الرئاسي، مساء أمس، أن الهدف من هذه الخطوة هو «تشكيل حكومة فاعلة تستجيب لتطلعات الشعب في حياة كريمة وإعادة الأمل إليه». وفق وكالة الأنباء السودانية الرسمية «سونا». وشدد على أنه لا يُحمّل ما حدث لأي شخص، ولكن الهدف في النهاية تجويد الأداء واستغلال الموارد التي تزخر بها البلاد. وقال: «إننا سنستمر في ظل حكومة الوفاق الوطني كفريق لمعالجة المشاكل ومواجهة التحديات، ولإخراج البلاد من هذا الوضع إلى وضع مشرق».

(الأخبار)

يعتزم البشير حل الحكومة وتقليص عدد الوزارات لأسباب اقتصادية (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 2962

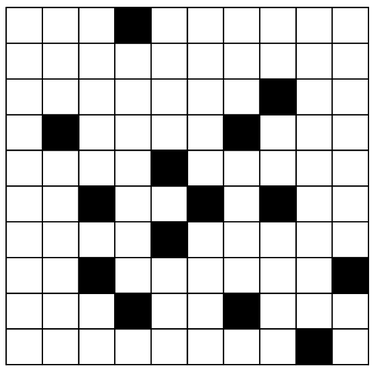

أفقيا

1- من الفاكهة الإستوائية – سجن – 2- ملك مصر وابن فؤاد الأول عزلته ثورة 1952 ونفي الى إيطاليا حيث توفي في روما – 3- حرف نصب – دولة اوروبية – 4- يحمله كل إنسان – مرفأ نفطي في الجزائر شرقي وهران – 5- من أهم المساجد في مدينة طرابلس – أكملا وأنهيا العمل – 6- صوت الطفل إذا بكى – عملة اسيوية – للتعريف – 7- مدينة في المملكة العربية السعودية – يبرهن ويعلل الأمر – 8- بلدة لبنانية بقضاء البترون مشهورة بالنحت الحجري – هر بالأجنبية – 9- قبل اليوم – من الحيوانات – مدينة مغربية – 10- عالم إيطالي من تلاميذ غاليليه إخترع ميزان الضغط البارومتر

عمودياً

1- من مشاهير فلاسفة اليونان من مؤلفاته كتاب الجمهورية وكتاب الشرائع – للتأفف – 2- فنانة لبنانية مشهورة – 3- مقياس مساحة – حرف جر – مقام ونغمة في السلم الموسيقي الشرقي – 4- ضوء أو خلاف الظلمة – الخبز اليابس – 5- كلام أو آراء واعتقادات قليل الوجود – 6- حدثَ في الليل – رسول الله – 7- من الأطباق الإيطالية المشهورة – 8- دكان – انحلّ وذهب الورم بالعامية – 9- صبي بالأجنبية – تصميم معروف ومشهور طبقَ في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لمساعدتها بعد الكارثة – 10- أديب لبناني جنوبي راحل يلقب بشيخ الأدب الشعبي ويلقبه أهل الجنوب بأبي علي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جورج حرداق – 2- سيبيريا – ب ب – 3- رودان – بالي – 4- أم – شروال – 5- لنا – نط – كبا – 6- شغفهم – تأخر – 7- لوتشو – او – 8- وريد – بنانس – 9- رينان – غم – 10- أوستراليا

عمودياً

1- جسر الشعور – 2- ويومنغ – ريّا – 3- ربد – افلينو – 4- جباد – هوداس – 5- جرن – نمت – نت – 6- ري – شط – شب – 7- دابر – تونغا – 8- اوكا – أمل – 9- قبلاي خان – 10- بيلاروسيا

sudoku 2962

	6			2		1	3	
2				3			7	
7	1		6	4	5			
		6				3	4	
5			3	9				
		9					5	
9					2	8		5
		8			7		1	
	5	1	9			4		7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2961

3	7	4	8	6	5	2	1	9
1	6	5	9	2	4	3	8	7
9	8	2	7	1	3	6	4	5
6	1	7	3	8	9	5	2	4
2	4	3	6	5	7	1	9	8
8	5	9	1	4	2	7	3	6
5	3	6	4	9	1	8	7	2
4	2	1	5	7	8	9	6	3
7	9	8	2	3	6	4	5	1

مشاهير 2962

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيدة أعمال سعودية وزوجة الوليد بن طلال السابقة. خريجة جامعة نيو هافن في إدارة الأعمال. تعتبر أول أميرة تظهر في الإعلام وتتطالب بحقوق المرأة السعودية

6+2+7+4+1+5 = نقيض الرجل ■ 8+9+3+11 = خلاف قصير ■ 4+10 = سقي المزروعات

حلّ الشبكة الماضية: جون فلامستيد

إعداد
نعوم مسعود

وفيات

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
المهندس سمير ضاهر حمزة
زوجته ندى عبد الحفيظ كنيعو
ولده عمر
بناته ديالا، سلمى وهند
أشقاؤه: المرحومون إبراهيم، عصام ومنير
شقيقاته: مهى، والمرحومة نزيهة زوجة الدكتور محمد كنيعو
تقبل التعازي في بيروت يوم اليوم الاثنين 10 أيلول للرجال والنساء من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السابعة مساءً في منزل المرحوم الدكتور محمد كنيعو الكائن في منطقة عائشة بكار.
الأسفون: آل حمزة، الحاج، ناصر الدين، كنيعو، سرحال وعموم أهالي بلدتي القماطية وكيفون.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني
وآل عبد الساتر
بمزيد من الأسى واللوعة ينعون اليكم فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم
الأستاذ المحامي غيث مصطفى عبد الساتر
المستشار القانوني في المجلس الأعلى السوري اللبناني
والده: المرحوم المحامي مصطفى عبد الساتر
والدته: فاطمة عبد الساتر
زوجته: رنده مصطفى قبيسي – رئيسة دائرة الاحصاء في وزارة الداخلية والبلديات
ابناؤه: مصطفى، عباس، طارق.
أشقاؤه: المحامي عبدالله، المهندس ظافر، الصحافي أنس.
عديله: الأستاذ أحمد عزالدين زوجته ميرنا قبيسي.
تقبل التعازي في منزل عمّه الحاج عدنان عبد الساتر في بعلبك، رأس العين، حي الخوّام اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء
وفي بيروت، جمعية التخصص والتوجيه العلمي بجانب مديريّة أمن الدولة نهار الجمعة الواقع فيه 2018/09/14 من الساعة 3 حتى 7 بعد الظهر.
للفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء
الأسفون: آل عبد الساتر، آل قبيسي، آل جابر، آل عزالدين
وعموم أهالي ايعات بعلبك وزبدين النبطية

انتقل إلى رحمة الله تعالى
المربّي الكبير المرحوم
الحاج خليل محمد شمس الدين
(أبو سليم)
تقبل التعازي في بيروت نهار الاثنين الواقع فيه 10 أيلول 2018 من الساعة الرابعة ولغاية السادسة مساءً في جمعية التخصص والتوجيه العلمي قرب خطيب وعلمي.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب

لإعلاناتكم الرسمية
والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 01 ـ 759555
فاكس: 01 ـ 759597

إعلانات رسمية

اعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، المتن، الغرفة التاسعة الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي سيلفر ابو شقرا، تقدمت المستدعية جولي لويس زين بواسطة وكيلاها المحاميان روميو وزياد ومروان باستدعاء سجل بالرقم 2018/2049 تطلب فيه شطب اشارة دعوى مقدمة امام محكمة جبل لبنان البدائية من لويس زين وانطوان لويس زين ضد اميل زين وهدبا اميل زين زوجة اديب ريشا المسجلة برقم يومي 1923 تاريخ 1971/5/15 واشارة لائحة مقدمة من لويس انطون زين ضد اميل زين وهدبا ريشا رقم 975/84 جهة الطلب ابطال الدعوى المسجلة برقم يومي 32 تاريخ 1975/1/14 عن صحيفة العقار 203 صليما العقارية، واشارة حجز احتياطي صادر عن اجراء المتن رقم 967/185 لمصلحة يوسف نعمان شرابيه المسجلة برقم يومي 3910 تاريخ 1967/10/9 واشارة حجز احتياطي صادر عن اجراء بعبدا لمصلحة نزيه سليم المصري ضد لويس زين المسجلة برقم يومي 882 تاريخ 1968/8/3 واشارة انذار حجز صادر عن اجراء بعبدا رقم 69/455 لمصلحة ملحم شاهين المسجلة برقم يومي 1433 تاريخ 1969/4/17 واشارة حجز ومحضر حجز المسجلة برقم يومي 1512 تاريخ 1969/4/22 واشارة انذار حجز صادر عن اجراء بعبدا رقم 2019/69 لمصلحة هدبا اريب رشيا المسجلة برقم يومي 3595 تاريخ 1969/9/17 واشارة انذار حجز صادر عن اجراء بعبدا رقم 70/1436 لمصلحة اميل صليبي زين ضد لويس وانطون زين المسجلة برقم يومي 2646 تاريخ 1970/6/29 واشارة انذار صادر عن دائرة اجراء بعبدا رقم 57/767 وموجه لمالك هذا العقار من اسعد كساب بدفع دينه البالغ 7800 ليرة لبنانية المسجلة برقم يومي 441 تاريخ 1957/2/6 واشارة حجز عقاري صادر عن دائرة اجراء بعبدا رقم 57/767 على كامل العقار لمصلحة اسعد كساب المسجلة برقم يومي 832 تاريخ 1957/3/30 عن صحيفة العقار 2817 صليما العقارية، واشارة حجز احتياطي صادر عن اجراء المتن رقم 67/185 لمصلحة يوسف نعمان شرابيه المسجلة برقم يومي 3910 تاريخ 1967/10/9 واشارة حجز احتياطي صادر عن اجراء بعبدا لمصلحة نزيه سليم المصري ضد لويس زين المسجلة برقم يومي 882 تاريخ 1968/3/8 واشارة انذار حجز صادر عن اجراء بعبدا رقم 969/455 لمصلحة ملحم شاهين المسجلة برقم يومي 1433 تاريخ 1969/4/17 واشارة حجز ومحضر حجز المسجلة برقم يومي 1512 تاريخ 1969/4/22 واشارة انذار حجز صادر عن اجراء بعبدا رقم 69/2019 لمصلحةهدبا اديب شاهين المسجلة برقم يومي 3595 تاريخ 1969/9/17 واشارة انذار حجز صادر عن اجراء بعبدا رقم 70/1436 لمصلحة اميل صليبي زين ضد لويس وانطون زين المسجلة برقم يومي 2646 تاريخ 1970/6/29 واشارة اشراك بالحجز لمصلحة البنك التجاري ضد لويس زين المسجلة برقم يومي 541 تاريخ 1972/2/5 عن صحيفة العقار 2875 صليما العقارية، واشارة حجز احتياطي صادر عن اجراء المتن رقم 67/185 لمصلحة يوسف نعمان شرابيه المسجلة برقم يومي 3910 تاريخ 1967/10/9 واشارة انذار حجز صادر عن دائرة اجراء جبل لبنان رقم 767 تاريخ 957/12/5 موجه الى لويس فارس زين من اسعد كساب بدفع الدين 7800 ل.ل. واشارة لائحة من لويس انطون زين ضد اميل زين وهدبا رشيد رقم 975/84 جهة الطالب ابطال التنفيذ والغاء البيع المسجلة برقم يومي 32 تاريخ 1975/1/14 عن صحيفة العقار 3058 صليما العقارية سنداً للمادة 512 أ.م.م. مهلة الملاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب شربل جورج شمعون (رقم الضريبي 2071202) سندات تمليك بدل ضائع لمورث موكليه ورثة يوسف بشارة ساسين والمعروف ايضا بورثة يوسف بشارة ساسين شمعون بالعقارين1753 و 2122 سرعين. ولمورث موكليه يوسف عبيد ابي سليمان بالعقار 1752 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب سلطان مرشد دندش (رقم الضريبي 1918088) لموكله احمد مرشد دندش سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 1514 و1519 الفاكهة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد حسين شريف (رقم الضريبي 408505) لمورثة موكله فاطمة ديب شريف ولموكله علي سعود شريف سندات تمليك بدل ضائع بحصتهم بالعقارات 2744، 1677،690، 2645 اليمونة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت وديعه اسعد داود لمورثها داود اسعد داود سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار1980 الفاكهة .
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب عبدالله احمد صلح (رقم الضريبي 897550) بصفته مفوضا بعقدي الانتقال والبيع سندات تمليك بدل ضائع بحصص حمد ومشهور وفضل الله اولاد حسين الجمال ونايفه ابراهيم الجمال بالعقار 1196 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي السيد محمد الموسوي لمورثه السيد محمد وهبي الموسوي سند تمليك بدل ضائع بالعقار 966 النبي شيت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين محمد شاويش (رقم الضريبي 208248) لموكل موكله حسن يوسف مرتضى سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار858 تمنين الفوقا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب شفيق موسى خضره (رقم الضريبي 559401) لمورث موكليه عباس بن محسن ايوب زعيتر سند تمليك بدل ضائع بالعقار 288 الكنيسة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي حسين عبدالله لموكليه عفاف عبد الامير شراره وعلي احمد اسماعيل وغسان نجيب صفي الدين ووائل وكريم اولاد غسان صفي الدين سندات تمليك بدل ضائع بحصصهم بالعقارين 2874 و2875 دورس.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب سعود نقولا الحارس (رقم الضريبي 216238) لموكله فارس خليل ابراهيم بركات سندتمليك بدل ضائع بالعقار 4892 راس بعلبك السهل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين علي ضاهر (رقم الضريبي 213434) لمورثة موكله هنديه محمد مطر سند تمليك بدل ضائع بالعقار 589 العين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب جوزف جورج مسلم (رقم الضريبي 3092646) لمورث موكله نصر مخايل رحمه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 229،330، 196 بتدعي و 1257، 1322 عيناتا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
تعلن مؤسسة كهرباء لبنان انها وضعت قيد التحصيل الفواتير المتأخرة التي لم تسدد للجباة والعائدة الى دائرة الشياح الاصدارات التي تم ادخال الفواتير المرتجعة من قبل مقدمي الخدمات لاصدار 2016/8 توتر منخفض.
فعلى المشتركين الذين لم يسددوا فواتيرهم المذكورة، المبادرة الى تسديدها في الدائرة المعنية خلال مهلة اسبوعين من تاريخه تحت طائلة قطع التيار الكهربائي عنهم، واتخاذ التدابير النظامية بحقهم والتي تصل الى الغاء اشتراكاتهم.
لمزيد من التفاصيل يمكن للمشتركين الاطلاع على موقع المؤسسة الالكتروني.
يعتبر هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي.
بيروت في 2018/9/6
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك
التكليف 1846

إعلان
تعلن مؤسسة كهرباء لبنان انها وضعت قيد التحصيل الفواتير المتأخرة التي لم تسدد للجباة والعائدة الى دائرة انطلياس وذلك لغاية اصدار شهر 2017/12 توتر منخفض.
فعلى المشتركين الذين لم يسددوا فواتيرهم المذكورة، المبادرة الى تسديدها في الدائرة المعنية خلال مهلة اسبوعين من تاريخه تحت طائلة قطع التيار الكهربائي عنهم، واتخاذ التدابير النظامية بحقهم والتي تصل الى الغاء اشتراكاتهم.
لمزيد من التفاصيل يمكن للمشتركين الاطلاع على موقع المؤسسة الالكتروني.
يعتبر هذا الإعلان بمثابة تبليغ شخصي.
بيروت في 2018/9/6
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
كمال الحايك
التكليف 1847

مناقصة عامة
رقم 3895/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الثلاثاء الواقع في 2018/10/2 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: تجهيزات لصالح القوات البحرية لعام 2018.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 49/ م ع إ/ م ع/1 تاريخ 2018/8/31.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - اليرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
اليرزة في 2018/9/5
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 1849

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأنه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض العائد لزوم الاشراف على مراقبة تنفيذ اعمال مقدمي خدمات التوزيع، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/350 تاريخ 2018/1/17، لغاية يوم الجمعة 2018/10/5 نهاية الدوام الرسمي قبل الساعة 11:00قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 300/ ل.ل. (ثلاثمائة الف ليرة لبنانية).
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2018/09/7
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1850

إعلان تلزيم
تعلن وزارة السياحة - المديرية العامة للشؤون السياحية - عن اعلان استدراج عروض لاعادة تلزيم شراء سيارة رباعية الدفع لزوم وزارة السياحة للعام 2018 وذلك في مركزها الرئيسي الكائن في مبنى وزارتي الاعلام والسياحة مقابل مصرف لبنان.
على الافراد والمؤسسات المستوفين الشروط المطلوبة والراغبين في المشاركة في هذا التلزيم استلام دفتر الشروط وبقية المستندات المرفقة من قلم مصلحة الديوان في وزارة السياحة ضمن اوقات الدوام الرسمي.
اخر مهلة لتقديم العروض الساعة الثانية عشرة من اخر يوم يسبق عملية فض العروض في قلم ديوان وزارة السياحة.
يجري فض العروض يوم الاربعاء 2018/9/26 الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً.
بيروت في 5 ايلول 2018
مدير عام الشؤون السياحية
ندى سردوك
التكليف 1842

إعلان عن اجراء مناقصة عمومية
تعلن مؤسسة مياه لبنان الجنوبي عن اجراء مناقصة عمومية لصفقة تقديم مطبوعات ولوازم مكتبية لزوم لمؤسسة مياه لبنان الجنوبي، وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية،
وقد تحدد موعد اجراء المناقصة الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 2018/10/2.
يمكن الحصول على نسخة عن دفتر الشروط الخاص بالمناقصة من قلم المؤسسة في مبنى المؤسسة الرئيسي، ضمن الدوام الرسمي وذلك بعد دفع الرسوم المتوجبة.
اخر موعد لقبول طلبات الاشتراك بالمناقصة نهاية الدوام الرسمي من اخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة.
الرئيس/ المدير العام
لمؤسسة مياه لبنان الجنوبي
الدكتور وسيم ضاهر
التكليف 1824

تبليغ فقرة حكمية
صادر عن محكمة جويا المدنية برئاسة القاضي ريشار السمرا
بالدعوى العقارية اساس 2018/20 قرار 5 المتكونه بين المدعين مكرم وواصف بيضون والمدعى عليهم ورثة عبد محمد مروة ورفاقهم الى كل من المدعى عليهم المجهولي محل الاقامة علي وحيدر ومحمد راشد دايخ ودارين وسناء وامال وعلي وخليل ومحمد وغسان واحمد واميره وهنا ابراهيم مروة انه صدر الحكم بتاريخ 2018/2/26 قضى بالزام ورثة المرحوم عبد محمد مروة تسجيل حصة مورثهم في العقار رقم 7/ جويا والبالغة 262,5 سهماً على اسم ام السعود مروة تمهيداً لتسجيلها على اسم افراد الجهة المدعية وابطال القيد الحاصل على الصحيفة العينية للعقار رقم /7/ منطقة جويا العقارية، واعتباره غير سار بوجه الجهة المدعية والزام الجهة المدعى عليها بانفاذ عقود البيع المنظمة لمصلحة ام السعود مروة وتسجيل الاسهم التي آلت اليها عن طريق الارث على اسمها في السجل العقاري تمهيداً لنقلها على اسم افراد الجهة المدعية انفاذاً للوصية المنظمة لمصلحتها.
مهلة الاستئناف ثلاثين يوماً تلي النشر.
رئيس القلم
أحمد جباعي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلبت نجاة يوسف بعقليني وماري يوسف بعقليني بصفتهم الشخصية ونادبا الياس نصار وكيلة قزحيا يوسف بعقليني سندات ملكية بدل ضائع عن حصصهم في للعقار 75 جورة ارصون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلبت عليا محمد عاصي وكيلة محمود عبد الله غندور احد ورثة ابريزا حيدر حيدر سند ملكية بدل ضائع للعقار 12/5905 الشياح.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب رضا محمد حسان وكيل حسين علي حسين سند ملكية بدل ضائع للعقار 4116/ 14 الشياح.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب غسان حسين ابو حمزة سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 3560 العبادية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب عادل سليم طربيه بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع للعقار 2507/ 28 العمروسية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب نزار رامز المشرفية وكيل رامز معروف المشرفيه سندي تمليك بدل ضائع عن حصته في العقار 3867/ 4 و5 القبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب ايلي نظير المسن وكيل منات وديع فرنجيه لموكلها الياس اسكندر شعيا سند تمليك بدل ضائع عن حصته في العقار 525 بحمدون المحطة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت مرتا يوسف انطون انطون الخوري الوارد اسمها على الصحائف العقارية مرتا الخوري يوسف انطون شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 90 - 496 - 543 - 629 - 1102 - 1106 جرنايا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلبت ايلان حسين دمج وكيلة عصام قزحيا القزي احد ورثة جمال نجيب شلالا واحد ورثة جوليات نجيب شلالا ووكيل يسرى نجيب شلالا ووداد نجيب شلالا ويوسف حليم البستاني بصفته الشخصية وبصفته احد ورثة ماري نجيب شلالا وبوكالتها عن وليد سعيد البستاني وكيل دلال نجيب شلالا سندات ملكية بدل ضائع عن كامل حصصهم في العقار 1747 برجا.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلام تبليغ
تدعو وزارة المالية ـ مديرية المالية العامة ـ مديرية الواردات ـ دائرة كبار المكلفين - المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت ـ كورنيش النهر ـ مبنى وزارة المالية ـ الطابق الاول، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني التابع لوزارة المالية
http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
شركة ليبانت ش.م.م.	6942	RR183441726LB	2018/03/09	2018/08/02
الامان للتأمين التكافلي ش.م.ل.	4576	RR183441332LB	2018/04/03	2018/07/31
شركة مصطفى حمود وشركاه ش.م.ل.	315597	RR183441394LB	2018/04/10	2018/08/17
شركة طحان ترايدنغ ش.م.ل.	2092596	RR183451710LB	2018/05/03	2018/08/17
كومبيتيشن غاز ستايشنز ش.م.ل.	1393163	RR183451825LB	2018/06/04	2018/08/17
الشركة العالمية للاستثمار ش.م.ل.	5494	RR183441085LB	2018/06/18	2018/08/16
شركة الاستشارات والتأمين العام في المتوسط (C.A.G.M)	231458	RR183441071LB	2018/06/18	2018/08/17
شركة بدياسكو هاش للتجارة العامة والصناعة ش.م.م.	2249390	RR183441108LB	2018/06/14	2018/08/17
شركة بدياسكو هاش للتجارة العامة والصناعة ش.م.م.	2249390	RR183441108LB	2018/06/14	2018/08/17
الخطوط الجوية عبر المتوسط ش.م.ل.	5432	RR183441099LB	2018/06/28	2018/08/17

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 1827

مبوب

للبيع

مطلوب موظفين
على المبيع
محلات مؤذن
ألبسة رجالية
للإتصال: 81/330068

خرج ولم يعد

غادرت العاملة الاثيوبية
MERIYAMA MAMA ABDULMAJID
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 70/656516

غادر العامل البنغلادشي
LUTFUR RAHMAN
من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئا الإتصال على الرقم 03/292482

غادر العاملان البنغلادشيان
عمار هاني عبد عبد الله الطائي
عصام عبد الله عزيز الجبوري
من عند مخدومهما، الرجاء ممن يعرف عنهما شيئا الإتصال على الرقم 70/633457

غادر العامل البنغلادشي
ELIUS
من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئا الإتصال على الرقم 78/988699

مهرجان

دورة التحوّلات الأسلوبية من جاك أوديار إلى الأخوين كوين

«البندقية» تعترف بنتفليكس

تال «روما» للفونسو كوارون جائزة «الأسد الذهبي»

أول من أمس، اختُتمت الدورة الـ 75 من «مهرجان البندقية السينمائي الدولي»، بمشاركة أسماء من العيار الثقيل في الفن السابع، مثل الفونسو كوارون، ويورغوس لانثيموس، وجاك أوديار، والأخوين كوين، إلى جانب حضور عربي مقبول تمثّل بسوريا. اللافت أنّ الجوائز التقنية هذا العام ذهبت الى سينما من نوع واحد. هو «الويسترن». فيما زادت جرعة الأمركة في الحدث العريق

فراس محمد

افتتح «مهرجان البندقية السينمائي الدولي» يوبيله الماسي هذا العام، واعداً بدورة قد تكون الأهم بالنسبة إلى عميد المهرجانات الأوروبية، مع سقف توقعات مرتفع سلفاً، قياساً بالأسماء التي أعلنت قبل أسابيع من مدّ السجادة الحمراء على مدخل الموسترا. حدث ترافق مع جدل يكاد يصبح تقليدياً عند افتتاح المهرجانات الكبرى بشأن عدد المخرجات الإناث ضمن المسابقة الرسمية (مخرجة واحدة). لكن المدير الفني للمهرجان البرتو باربيرا، حسمه بكلمات مقتضبة تضع القيمة الفنية للمهرجان فوق كل اعتبار، قائلاً: «إذا كان ضرورياً أن نطبق كوتا جندرية في الاختيارات الفنية، فساستقيل من منصبي». لكن هذا التصريح أشعل موجة من الجدل، متهماً باربيرا بالذكورية. وكعادة السنين الأخيرة، استقطب «البندقية» (فينيسيا) الذي اختتم أول من أمس دورته الـ 75 بتوزيع الجوائز، فيلماً هوليوودياً للافتتاح، هو «أول رجل» للفرنسي الأميركي داميان شازيل، في ما بدا أنه يمثل بداية متفائلة لبعض الأفلام الأميركية في سباقها الأوسكاري. علماً أنّه العام الماضي، افتتح «شكل الماء» للمكسيكي غييرمو دل تورو «البندقية»، حيث نال «أسدها» الذهبي قبل أن يحصل على أوسكار أفضل فيلم. وهذا لم يسبق أن حدث تاريخياً، ليكون «شكل الماء» أول فيلم في تاريخ السينما تمكن من جمع «أسد» البندقية وجائزة الأكاديمية الأميركية. وكان فيلم التايواني انغ لي «جبل بروكباك» (2005، نال الأسد الذهبي في البندقية) أقرب المحققين لإنجاز من هذا الحجم، لولا تحفظ الأميركيين على مضمون فيلمه.

مع دل تورو كرئيس لجنة التحكيم التي ضمّت إلى جانبه كلاً من ناومي واتس، وكريستوفر والتز، بدأ المهرجان بمظاهر احتفالية اعتيادية. وجود دل تورو على رأس القرار قد لا يعني شيئاً في مهرجانات السينما الكبرى. وجود الرجل المُحب للوحوش وإحيائها في السينما، لا يعني بالضرورة أن الأفلام ذات الطبيعة المغايرة فقدت حظوظها. لكن الموقف الأكثر حرجاً ربما كان بمشاركة صديقه المكسيكي الآخر ألفونسو كوارون ضمن المسابقة الرسمية بفيلم «روما». الاثنان برز اسماهما بقوة مع ارتفاع أسهم السينمائي المكسيكي خلال العقدين الماضيين، إلى جانب اليخاندرو غونزاليس إيناريتو. لكن من جانب آخر، يبدو أن «روما» تمكّن من فرض نفسه كأحد أكثر الأفلام ترشيحاً لصعود منصة التتويج، إذ فتك بجائزة «الأسد الذهبي»، علماً أنّ «روما» هو الفيلم الأول لـ «نتفليكس» المتوج بجائزة من هذا النوع. وكان كوارون سيُحرم تلقائياً أيّ جائزة لو شارك بفيلمه ضمن «مهرجان كان» (صدر قرار رسمي بعدم منح إنتاجات «نتفليكس» أي جوائز في المهرجان الفرنسي)، فهل هذا يعني أن إنتاجات «نتفليكس» وجدت لها بوابة للتكريم بعيداً عن «كان»؟

في هذا الشريط، يعود مخرج «أطفال الرجال» (2006) إلى سبعينيات المكسيك في معالجة نوستالوجية بفيلمه من أفلام الحقب التاريخية بعنوان «المفضلة». باستذكار سريع لأبرز أفلام هذا النوع، سيبدو فيلما تتنافر فيه الأسلوبية الخاصة لمخرج «سنّ الكلب» مع الحقبة التاريخية نفسها، مُسبباً ـ كما عادته ـ إحدى صدمات هذا العام. بأسلوبته الخاصة للواقع، وتحديه للمفاهيم وإخراجها من سياقاتها الطبيعية، سيضع لانثيموس فيلمه تحت عدسات النقاد والمتابعين بشدة، وكانت بداية نتائجها خطفه جائزة لجنة التحكيم الكبرى في «البندقية». على الضفة الأخرى، عاد الإنكليزي مايك لي إلى «البندقية» بعد أربعة عشر عاماً على آخر مشاركة له نال على إثرها الأسد الذهبي عن فيلمه «فيرا دريك». -Peter loo، فيلمه المُشارك هذا العام، يتناول حقبة تاريخية. هذا النوع موجود في فيلموغرافيا لي على استحياء، فهو متخصص في تقديم دراما الطبقة الوسطى الإنكليزية، حيث سينما الحقب تبدو ضمنها أشبه باستراحة محارب، لكنها تختزن الكثير من القيمة والجودة، ولا سيما على صعيد السيناريو الحاصل على سبعة ترشيحات أوسكارية بينها خمسة لأفضل نص أصلي. وقد كان متوقعاً بشدة بعد الاستقبال الحار لـ Peterloo أن يحصد إحدى جوائز المهرجان، لكن غيابه عن منصة التتويج شكّل مفاجأة هذه الدورة من المهرجان.

> **حصل ويليام دافو على جائزة أفضل ممثل لتقمّصه فان غوخ في فيلم «على بوابة الأبدية» لجوليان شنابيل**
>
> **يورغوس لانثيموس هو الرابح الأكبر هذه الدورة مع نيل فيلمه جائزتين**

لذاكرة فنان اعتاد تقديم أفلام هوليوودية الصيغة. كوارون ليس الوحيد المُشارك في فيلم مغاير للطريقة التي اعتادها منه جمهوره، فاليوناني يورغوس لانثيموس يزداد غرقاً في المناخ الإنكليزي الذي بدأه منذ ثلاثة أفلام، حظي أخرها «مقتل الأيل المقدس» (2017) ـ جائزة أفضل سيناريو في «كان» ـ بحفاوة كبيرة. لكنه هذه المرة عاد بالعودة إلى افتتاح هذه الدورة، بدا العنصر الأميركي حاضراً في افتتاحياته وجوائزه خلال الأعوام الماضية. أميركي آخر في المسابقة الرسمية، هو الرسام والمخرج جوليان شنابيل الذي تعرّض لنقد كبير في مشاركته السابقة «ميرال»، قدّم إضافتين هذا العام: أولاً باعتباره رساماً اختار وسيطاً فنياً مغايراً (السينما) للحديث عن رسام آخر هو فان غوخ في فيلمه «على بوابة الأبدية»، إلى جانب الأداء الكبير الذي قدمه ويليام دافو تجسيداً له. أداء أنصفته لجنة تحكيم «البندقية» بمنحه جائزة أفضل ممثل.

أما جائزة أفضل ممثلة، فنالتها أوليفيا كولمان عن دورها في فيلم لانثيموس «المفضلة»، ليكون الأخير الرابح الأكبر هذا العام بجائزتين. وفي مفاجأة هي الثانية، حقق فيلم المخرجة الأوسترالية جينيفر كنت «العندليب» جائزتين، رغم الاستقبال الفاتر له. الأولى جائزة لجنة التحكيم، والثانية جائزة مارشيللو ماستروياني للموهبة التمثيلية بايكللي جانمبلار. الأمر ترك تساؤلاً عن تأثير الضغوط الإعلامية المثارة عن عدد المخرجات، فهل كانت جوائز كنت امتثالاً لها؟ على صعيد آخر، خرج فيلم الهنغاري لازلو نمس من المسابقة بخفي حنين كما فيلم مايك لي. صاحب «ابن شاؤول» الحاصل على الأوسكار قبل عامين، حافظ على أسلوبيته المرهقة بفيلمه الجديد «شروق» من خلال اقتفاء أثر الشخصية المُغيّبة، لكن نمس حصل في «البندقية» على جائزة لا تقلّ أهمية هي «الفيبريسي» (جائزة لجنة النقاد الدولية).

عربياً، ومع العدد الجيد للأفلام العربية التي افتُتحت في البندقية خارج المسابقة الرسمية، نالت السورية سؤدد كعدان جائزة «أسد المستقبل» التي تُمنح عادة لأفضل اول مُشاركة، وهي الجائزة التي سبق أن حصل عليها التونسي علاء الدين سليم قبل عامين (عن فيلمه «آخر واحد فينا»). كعدان التي شاركت بفيلمها «يوم أضعت ظلّي» في تظاهرة «أوريزونتي» (آفاق) والذي سيفتتح عربياً في «مهرجان الجونة» قريباً، حصدت جهود خمس سنين من التحضير. وستتوافر لشريطها فرصة العرض مستقبلاً في تورنتو ولندن. ضمن البرنامج نفسه، عُرض فيلم الفلسطيني سامح الزغبي «تل أبيب تحترق» الذي حصد جائزة التمثيل لقيس ناصيف، بينما قدمت المخرجة السعودية هيفاء المنصور فيلمها القصير «بنت المطربة» ضمن فعاليات «البندقية».

كان لدى جمهور «البندقية» فرصة الاطلاع على برنامج العروض خارج المسابقة التي حوت أسماءً لا تقلّ أهمية عن المشاركين فيها، كالأوسكاري إيريل موريس، وفريدريك وايزمان، وأمير كوستوريتسا الذي مزج مجدداً بعد «مارادونا» بين الروح الأوروبية الشرقية والحرارة اللاتينية في فيلمه الوثائقي El Pepe، تاركاً لرئيس أفقر دولة في العالم خوسيه موخيكا (الرئيس السابق للأوروغواي) مساحة التعاطي المباشر مع جمهور كوستوريتسا الواسع الذي وجد في الشخصيات اللاتينية فرصة للإفصاح عن تمرده ورفضه للرأسمالية الأميركية وتوحشها الاقتصادي.

إيما ستون في «المفضلة» ليورغوس لانثيموس (جائزة لجنة التحكيم الكبرى)

خواكين فينيكس وجاك جيلينهال في فيلم جاك اوديار الحاصل على جائزة افضل إخراج

فيلم الأخوين كوين حاز جائزة افضل سيناريو

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 10 أيلول 2018 العدد 3561

من حفلة منتجع قلعة الشقيف مساء الجمعة (مروان طحطح)

زياد الرحباني في الجنوب: هيدي بس تحية

آمال خليك

تغير الجنوب الذي واساه زياد الرحباني عام 1983 في مسرحية «شي فاشل»، واصفاً إياه بـ «جرح الوطن الكبير». للمرة الأولى بعد 35 عاماً، جلس خلف البيانو عند أعتاب قلعة الشقيف (منتجع قلعة الشقيف في أرنون) التي كانت ثكنة لجيش العدو الصهيوني حينذاك؛ عزف وغنى: «صمدوا وغلبوا». برغم انتهاء عطلة الصيف ومغادرة المغتربين، امتلأت المقاعد الـ 1200، المخصصة لجمهور أمسية «يا أبو علي» ليل الجمعة الفائت. بالنسبة إلى كثير من ذاك الجمهور، بدت الأمسية كجزء من احتفالات الحزب الشيوعي اللبناني جنوباً بذكرى انطلاقة جبهة المقاومة اللبنانية (سبقها احتفال في كفر رمان وتلاها احتفال في حولا). كانت الفرحة عارمة بين الرفاق الذين شكلوا حوالى نصف الجمهور. بث زياد الأمل فيهم بعد خيبات متراكمة آخرها نتائج الانتخابات النيابية.

تفاعلوا ورقصوا وغنوا كأنهم يقولون إن «هذا الزياد لا يزال منهم ولهم». في المقابل، ذكّر زياد بأنه عاش سنوات عدة في النبطية خلال الحرب الأهلية. له في كفر رمان أو كفر موسكو رفيق عمره أحمد مدلج، وفي زوطر الشرقية حسن اسماعيل، وآخرون في القرى التي يحاول اليسار الصمود فيها. النصف الثاني من الجمهور جلّه كان من المحبين العاديين، منه المحجبات ومنه من هم في عمر المراهقة. لا يعرفون من زياد أفكاره أو تجربته الحزبية. يعنيهم منه «عايشة وحدا بلاك» و«بلا ولا شي» ومثيلاتها التي لم يتضمنها الحفل، ما أثار خيبتهم.

«جد كتير اليوم». أول جملة نطقها زياد على المسرح الذي ظهر باللباس الرسمي يسير بارتياح وظهره مستقيم بعد شهور من المعاناة من الآلام التي أدت إلى تأجيل حفل الشقيف من الشهر الماضي. مقدمة موسيقية لزياد والفرقة (بقيادة المايسترو هاني سبليني)، افتتحت البرنامج الاعتيادي الذي راوح بين قراءة نصوص تلاها كل من طارق تميم وريما قديسي وأغنيات أداها كل من ربيع زهر وهالة المصري وحازم شاهين وتيريز بو شقرا ونهى ظروف. «بعتلك روحي»، و«سلملي عليه»، و«تلفن عياش»، و«بما إنو» و«حدا من الي بيعزونا» وصولاً إلى «خلصوا الأغاني» التي حازت تفاعلاً شديداً... اختصر زياد تحيته إلى جنوب الجنوب بالقول إلى طارق تميم في إطار حوار قصير: «ما بقى تحلم بإنزال إسرائيلي هنا. ممكن تحلم بإنزال روسي في صنعاء».

في سياق منفصل، يفتتح الرحباني، يوم الجمعة المقبل الموسم الجديد من برنامج «بلا طول سيرة» (20:30) الذي يقدّمه زافين قيومجيان. هذه المقابلة، تمثّل الإطلالة الأولى لزياد على شاشة «المستقبل» اللبنانية بعد غياب 25 عاماً. وبحسب برومو الحلقة، سيكون الحوار «مختلفاً» في الفن والسياسة والعائلة.

حنين ومكادي والآخرون... «هزموا إسرائيل»

مَنْ قاوم وجد في أوزبكستان

خطوة نادرة وجريئة، سجلتها أخيراً الفرق الفنية العربية المشاركة في مهرجان «مقام» في أوزبكستان. من خلال سلسلة ضغوط مارستها على القائمين على المهرجان الفني، تمكنت هذه الفرق من إقصاء الممثل الإسرائيلي المشارك في لجنة تحكيم المهرجان، والى جانبه العلم الصهيوني. من لبنان (حنين أبو شقرا/ الصورة وفرقتها الموسيقية)، والأردن (الفنانة مكادي نحاس والموسيقي يعرب سميرات)، ومصر (فرقة «زي زمان»)، والسعودية (الفنان عماد محمد وفرقته)، واليمن (الفنان فواز شهاب)، والجزائر (فرقة الجزيرة)، وتونس (الأخوين الغربي)، والعراق (الفنانة نوفا عماد وفرقتها)... كل هؤلاء تكاتفوا يداً واحدة في وجه التطبيع الثقافي والفني مع العدّو الإسرائيلي، في مشهدية عربية قلّ نظيرها في زمننا الحالي، الذاهب نحو أحضان «إسرائيل». وبعد إستجابة منظمي المهرجان، سيّما وزير الثقافي الأوزبكي علي حسن، لسحب التمثيل الإسرائيلي، قامت الفرق الفنية المذكورة بتقديم الشكر لهم، والثناء على ما قاموا به «لما ينسجم مع رسالة الفن العربي العريق والملتزم» تبعاً للبيان الذي أصدروه. على صفحتها الفايسبوكية، شرحت الفنانة الأردنية مكادي نحاس، تفاصيل ما جرى في «مقام»، وكيف تقدمت الفرق العربية بشكوى الى المنظمين، مؤكدة أن «ما نقدمه كفرق مشاركة هو فن عربي تراثي عريق أصيل»، وعبّرت عن إعتزازها «بالوقفة العربية التي لم تتردد في اتخاذ هذا الموقف».

بدورها، لاقت الفنانة اللبنانية حنين أبو شقرا، حفاوة عالية، على المنصات الإجتماعية. أبو شقرا نشرت يوم الجمعة الفائت، شريطاً قصيراً (50 ثانية)، أعلنت فيه عن إنسحابها من المهرجان مع فرقتها الموسيقية، بسبب وجود عضو لجنة تحكيم إسرائيلي، ووصفت ما حدث بـ «الإحتلال الثقافي». الفنانة اللبنانية التي وثّقت عملية الإنسحاب عبر تسجيل حيّ من هناك، استطاعت أن تحتل وسائل التواصل، وتصوّب البوصلة مجدداً نحو مقاطعة العدو الإسرائيلي بكل أشكالها، بعد محاولة تكريس واقع مغاير، سيما في لبنان. واقع يسعى لتمرير مشاريع التطبيع الثقافي على وجه الخصوص.

الصحافة المصوّرة ندوة في «دار النمر»

ضمن البرنامج العام لمعرض «جوزيف كوديلكا: الجدار/ بيروت»، تدعو «دار النمر للفن والثقافة»، يوم الخميس المقبل لحضور ندوة «الصحافة المصوّرة: الجماليات والأخلاقيات» التي تتناول مهنة التصوير الصحافي وتقدّم مقاربات عدّة للمواضيع المرتبطة بها. بداية، تناقش المصوّرة الفوتوغرافية داليا خميسي مشاريع التصوير طويلة الأمد عبر «تسليط الضوء على تطوّرها والتأثير النفسي الذي تتركه على المصوّر». أما كريستينا فاتسيلا (الصورة)، مديرة معرض «ماغنوم» الباريسي، فتتحدّث عن انتقال الصور الصحافية من المطبوعات إلى المتاحف والمعارض والسوق الفنية.

الخميس 13 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ 18:00 ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/367013

تييري فريمو: أستاذ في بيروت

ينظّم المنتج اللبناني طارق غبرايال سيكياس (Laser Films)، يوم الخميس المقبل «ماستر كلاس» مع مدير «مهرجان كان السينمائي الدولي»، تييري فريمو (1960 ـ الصورة)، في «ماليا تاور» في بيروت. والـ «ماستر كلاس» هو صفّ يحضره مهتمون في مجال معيّن، ويقدّمه أحد المتخصّصين فيه. وهذا النوع من الصفوف عادةً ما يتمحور حول مجالات فنية، مثل السينما، والدراما، والرقص، والرسم... درس فريمو «التاريخ الاجتماعي»، وهو مولع بالسينما منذ الشباب، كذلك فإنّه أسهم في صناعة الكثير من المهرجانات والتظاهرات السينمائية، وكانت له خطوات تجديدية كثيرة في «كان».

الخميس 13 أيلول (سبتمبر) ـ 16:00 ـ «ماليا تاور» (بيروت). للاستعلام: 03/266111 أو masterclass@laserfilms.com

رنا إدريس في «ة» ... حوار عن «الآداب»

يستضيف «نادي المطالعة» في مكتبة مقهى «ة» (الحمرا)، بعد غدٍ الأربعاء مديرة «دار الآداب»، رنا إدريس (الصورة)، للمشاركة في جلسة حوار حول تجربة الدار العريقة في مجال النشر، والتي تأسست في عام 1956 على يد سهيل إدريس. حصلت رنا على هذا المنصب في عام 1986، كما أنّها عضو في لجنة القراءة في الدار. درست الأنثروبولوجيا في «الجامعة الأميركية في بيروت»، كما تابعت دراساتها العليا في «جامعة نيويورك». ترجمت عدداً من الأعمال المهمّة لأدباء عالميين إلى اللغة العربية منها: «الحياة في مكان آخر» لميلان كونديرا، و«العاشرة والنصف ذات مساء صيفي» لمارغريت دوراس.

الأربعاء 12 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ 18:00 ـ مقهى «ة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/350274

الإثنين 10 أيلول 2018 العدد 25
lundi 10 septembre 2018 nº25

الأخبار

رأس المال

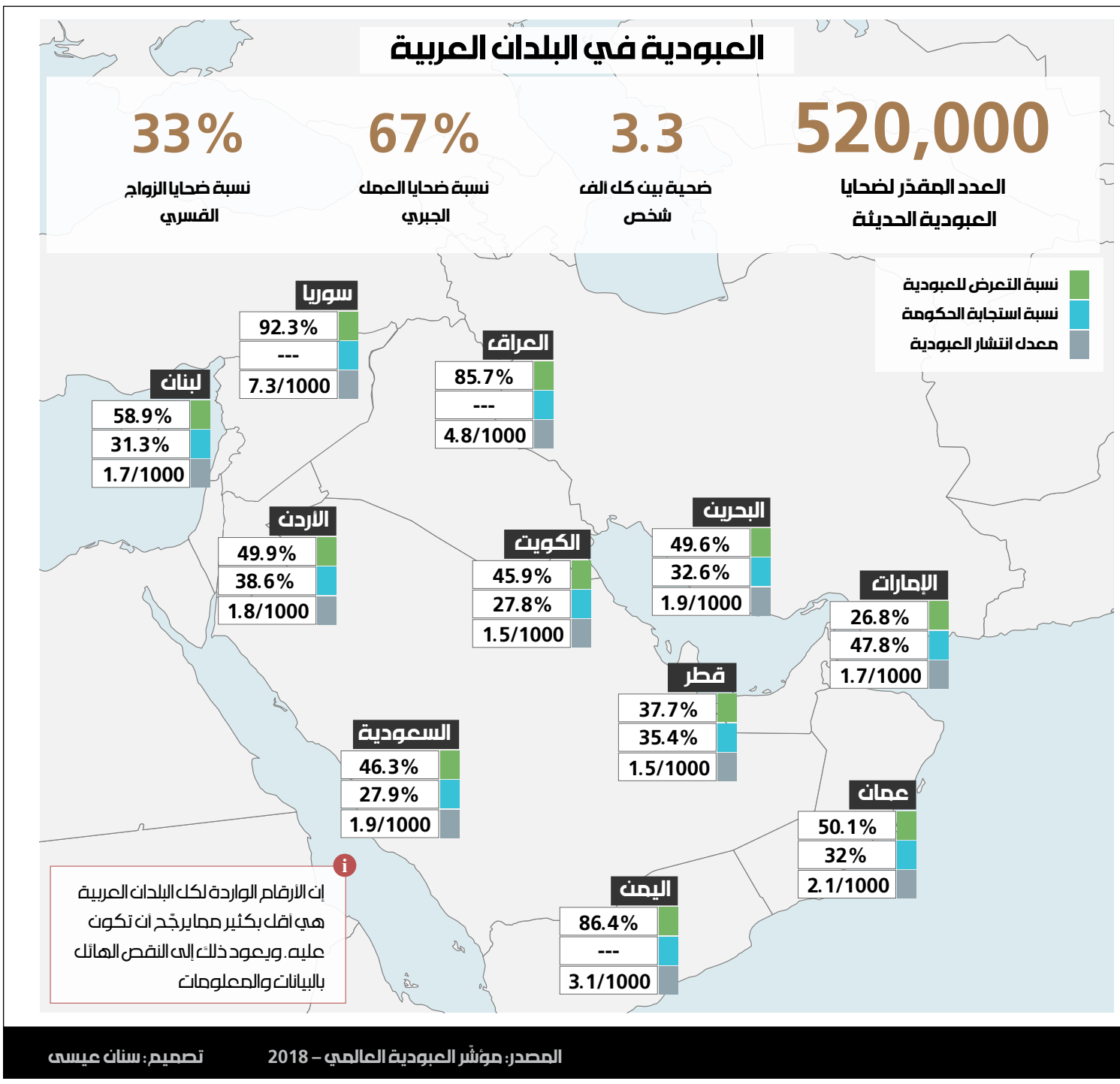

في العدد

02
أديب نعمة
من المزرعة إلى الشركة إلى الغنيمة

04
ربيع جميل
ليس بالتقاضي وحده يُنصف العمّال

05
دان قزي
هل أنت فخور بزيادة الودائع؟

07
ديفيد ماكنالي
نمو فاتر واستقطاب اجتماعي وانفتاح على اليسار

08
غسان ديبة
«الإيكونوميست» وجرائم العقل في لبنان

العبودية الحديثة: عودة العمل بالسُخرة

العبودية في لبنان لا تتراجع، لا بل على العكس، تأخذ منحىً تصاعدياً متسارعاً خطيراً ومقلقاً. فبين عامي 2014 و2016، ارتفع معدّل ضحايا العبودية من 4,8 إلى 6,3 ضحية من بين كل ألف شخص مقيم في لبنان. وعلى الرغم من أن «الرقّ» يرفضه الجميع أخلاقياً، إلا أن سوق الإتجار بالبشر تزدهر وتدرّ أرباحاً ويتورّط فيها كثيرون. وتحوّل لبنان أكثر فأكثر، إلى كونه أحد أكثر البلدان خطورة على اللاجئين والمهاجرين والعمّال الأجانب والعاملات في الخدمة المنزلية وعاملات الجنس

فيفيان عقيقي

وفق التقرير السنوي الصادر عن مؤسّسة Free Walk، الذي يرصد معدّلات العبودية الحديثة في 167 بلداً حول العالم. سجّل لبنان وجود 1,7 ضحية من بين كلّ ألف شخص في نهاية عام 2017، إلّا أن التقرير يُشكّك بهذا الرقم ولا يتبنّاه، بسبب وجود نقص في أكثر من ثلثي البيانات والمعلومات المطلوبة، ويرجّح أنه أعلى بكثير، خصوصاً أن لبنان سجّل في عام 2016 نحو 6,2 ضحية بين كل ألف شخص، أي أعلى من المتوسّط العالمي البالغ 5,4 ضحية، وأعلى من المعدّلات المُسجّلة في السنوات السابقة.

لا يوجد في الواقع أي مؤشر يدلّ إلى تراجع معدّل «العبودية» في لبنان، فالسلطات تحافظ على سياسات «متسامحة» في سوق العمل، حيث يتم الإتجار بالعمالة ونقلها عبر الحدود أو استغلالها في المنازل والورش والشركات والخدمات السياحية والجنسية. ولم تقم هذه السلطات بأي تغييرات أو إجراءات جديّة للحدّ من تنامي «سوق الإتجار بالبشر». وهو ما تعزّزه الأرقام التي تنشرها مصادر مختلفة. إذ يشير تقرير الخارجية الأميركية حول الإتجار بالبشر، إلى أن للعبودية في لبنان أشكالاً مختلفة، فهي تشمل الخدمة المنزلية حيث يتم استغلال أكثر من 250 ألف عاملة غالبيتهن من بلدان جنوب شرق آسيا وشرق غرب أفريقيا، يخضعن لنظام الكفالة اللبناني الذي يصادر حريتهن ويعرّضهن للتعذيب وحجز الأجور وللاعتداءات الجسدية والجنسية. وكذلك، تنتشر العبودية في الإتجار الجنسي، ففي عام 2017 تم استقدام أكثر من 10 آلاف امرأة من بلدان أوروبا الشرقية وأفريقيا للعمل بصفة راقصات في النوادي الليلية، حيث يخضعن للاستغلال الجنسي والاعتداءات الجسدية والجنسية وحجب الأجور والعبودية المنزلية. ووفقاً لتقديرات «خطة العمل الوطنية لمكافحة عمل الأطفال في لبنان» يتم استغلال نحو 70 ألف طفل في العمل القسري في الزراعة، وهو معدّل يزداد باطراد منذ بدء تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان. وتقدّر وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية عدد الأطفال الموجودين في الشارع بأكثر من 15 ألف طفلاً، يتم استعبادهم في التسوّل وتتردّد القوى الأمنية في اعتقال آبائهم أو مشغّليهم نتيجة الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية لإيوائهم، فضلاً عن تزايد تجنيد الأطفال في الصراعات المسلّحة وارتفاع معدّلات الزواج القسري وخصوصاً بين اللاجئات السوريات كغطاء لإجبارهن على الدعارة.

يبيّن تقرير مؤسّسة Free Walk ارتفاع معدّلات التعرّض للعبودية في لبنان من 48% إلى 59% بين عامي 2016 و2018، بحيث يحتلّ لبنان المرتبة الرابعة بين البلدان العربية والـ44 في العالم، ويقيس هذا المعدّل نسبة الحاجات غير المؤمّنة واللامساواة في البلد والفئات الهشّة إلى مجمل السكان فضلاً عن تأثّر البلد بالصراعات. أيضاً تراجعت نسبة استجابة الحكومة لمعايير القضاء على العبودية، إلّا أن نسبة هذه الاستجابة تراجعت من 34% إلى 31,3% بين عامي 2016 و2018، التي تقيس نسبة خدمات الدعم المقدّمة للضحايا، والملاحقات والإدانات القضائية، بحيث يتبيّن أن لبنان يجرم بعض أشكال العبودية في حين يعاقب ويقاضي الضحايا ولديه أطر لتسهيل الإتجار بالبشر.

تعدُّ العبودية الحديثة أو ما يُعرف بالإتجار بالبشر إحدى أبرز القضايا العالمية الراهنة، وهي تقوم على استغلال الأفراد واستعبادهم، وتشمل الإتجار الجنسي (مثل البغاء والزواج القسري) والعمل الجبري (السخرة واستعباد المدين والاستعباد المنزلي وعمالة الأطفال أو تجنيدهم والتسوّل). ويأتي ارتفاع هذه المعدّلات في لبنان مترافقاً مع ارتفاعها في العالم، بنحو 12% منذ عام 2014. ووفقاً للتقرير، سجّل استعباد أكثر من 40,3 مليون شخص في العالم (71% من النساء و29% من الرجال) أي بمعدّل 5,4 ضحية للعبودية من بين كلّ ألف شخص في نهاية عام 2017. ويتوزّع ضحايا العبودية بين 24,9 مليون ضحية في العمل الجبري (16 مليون ضحية في العمالة المنزلية والبناء والزراعة، و4,8 مليون ضحية في الإتجار الجنسي، و4 ملايين ضحية في العمالة الجبرية من قبل السلطات الرسمية)، وبين 15,4 مليون ضحية في الزواج القسري، مع العلم أن ربع الضحايا هم من الأطفال.

في الواقع، تنتشر العبودية في كلّ مناطق العالم، إلا أن النسبة الأكبر تُسجّل في أفريقيا والشرق والأوسط وآسيا. وهي المناطق التي تُسجّل أعلى مستويات الفقر والهجرة واللاجئين والصراعات. ويتدفّق بين بلدان هذه المناطق وبينها وبين المناطق الأخرى العمّال المهاجرون الباحثون عن عمل، كذلك تتركّز فيها عمليات الشركات العالمية والمحلّية، التي تستغل ضحايا الاستعباد في بلادهم لإنتاج السلع، وأبرزها الأجهزة الإلكترونية والملابس وأحذية الرياضة والمُنتجات الزراعية (قصب السكر والكاكاو والأرز والكاجو والقطن)، والأسماك، والأحجار الكريمة، والسجّاد... ووفقاً لمنظّمة العمل الدولية، تدرّ العبودية الحديثة أرباحاً سنويّة بمعدّل 150 مليار دولار، وتقدّر الأرباح المُحقّقة منها في الشرق الأوسط بنحو 8,5 مليار دولار، أي بمعدّل 15 آلاف دولار من كلّ ضحية. وهي تتوزّع بمعدّل 21,8 ألف دولار من كل ضحية مستغلّة في الإتجار الجنسي، و4,8 ألف دولار من العمل القسري في البناء والتصنيع والمناجم، و2,5 ألف دولار من العمل الجبري في الزراعة، و2,3 ألف دولار من الخدمة المنزلية.

لبنان: رأسمالية غنائمية [2/1]

من المزرعة إلى الشركة إلى الغنيمة

أديب نعمه
مستشار في قضايا الفقر والتنمية

يشرح الكاتب كيف تدرّج النظام اللبناني من دولة المزرعة إلى دولة الشركة إلى الدولة الغنيمة. ويحدّد السياق التاريخي لهذا التدرّج كمدخل لفهم طبيعة هذا النظام القائم على شرعنة القوّة. ويخلص إلى أن الرأسمالية اللبنانية أقرب إلى الرأسمالية الغنائمية

أبدأ بتوضيح معنى الغنائمية وتعريفها على مستويين. في المستوى الأوّل، أستعيد وصف الدولة (النظام في لبنان في اللغة الشعبية، كما في اللغة السياسية) بالدولة المزرعة، للتعبير عن النظام الزبائني التقليدي منذ الاستقلال (الوساطة والمحاسيب، أو مقولة الإقطاع السياسي بما هي تنظير لأصل هذه الظاهرة وتحديد لأساسها الاجتماعي – التاريخي)، وبعد الحرب، ومع صعود مشروع إعادة البناء على أساس نيوليبرالي أكثر اندماجاً في العولمة والأقلمة من منظور اقتصادي، جرى تداول مصطلح الدولة الشركة، في مقابل الدولة المزرعة، للتعبير عن التمايز والتناقض الجزئي بين منطق المزرعة (التقليدي) ومنطق الشركة (المعاصر). تناقض كان محكوماً بالتوازن العام لمصلحة الطرف السياسي المُسيطر على لبنان في حينه (النظام السوري)، وضمن توزيع «الاختصاص» في الاقتصاد والإعمار (لأصحاب منطق الشركة)، وفي الأمن (لصاحب القرار الأعلى، وهو نظام الوصاية السوري، ومعه القوى المحلية الحليفة أو التابعة).

كانت العلاقة بين مشروع الدولة المزرعة والدولة الشركة محكوماً بالهيمنة الخارجية للطرف السوري، واتخذت صيغة التحالف/الصراع بين المشروع الاقتصادي والمشروع الأمني، حيث كان الأوّل يتوقّع أن ينتهي التعايش القسري المفروض مع النظام الأمني في وقت ما قريب، ويتحرّر من تقديم التنازلات والإتاوات المبالغ بها لهذا الأخير، تمهيداً للانتقال إلى تغليب (ولو جزئياً ومبتسراً) لبعض قواعد الاقتصاد، مع تحرّر نسبي من الخضوع القسري لمنطق الإتاوة المفروض من النظام الأمني. كلّنا يعرف أن هذا الصراع انتهى إلى انتصار الأمن على الاقتصاد، والخارج على الداخل، وخسر المشروع الاقتصادي المستقل نسبياً، وأجهضت محاولات بناء مشروعه السياسي الخاص في إطار الدولة اللبنانية. حصل ذلك بنحو عنيف اعتباراً من عام 2004، مع التمديد للرئيس إميل لحود، ثم عام 2005، مع اغتيال رئيس الحكومة الأسبق الرئيس رفيق الحريري؛ ثم تكرّس أخيراً مع خسارة ما كان يُعرف بـ14 آذار للغالبية النيابية لمصلحة الخصم السياسي الذي مثّله تحالف 8 آذار، والذي كان تعبيراً محلّياً عن المشروع الأمني السوري – اللبناني في حينه.

إلا أن خسارة مشروع الدولة الشركة لم يجر لأجل العودة إلى صيغة الدولة المزرعة التقليدية (كما في صيغة ميثاق 43 ولاحقاً كما في نص الطائف)، بل جرى تجاوز هذه الصيغة (بما فيها الصيغة الطائفية التقليدية التي تناولناها في مقال سابق) لأجل صيغة الدولة الغنيمة، حيث يطغى التحاصص الفجّ بشكل شبه مُطلق على أساس منطق القوّة المباشرة. أي إن لبنان انتقل من منطق المزرعة والشركة أو مزيج منهما، إلى منطقة الدولة الغنائمية، وهو الوصف الأكثر دقّة للنسق الراهن في النظام السياسي وفي أداء الأطراف.

أنجلا بوليغان ـ الكسيك

أمّا المستوى الثاني، فيتعلّق بالتعريف المفهومي العلمي لمصطلح الغنائمية، وهو تعريب لمفهوم الباتريمونيالية (الإرثية – النيوباتريمونيالية (الإرثية والإرثية المحدثة) وفق الفهم الفيبيري (نسبة إلى ماكس فيبير)، وهو أمر سيتضح في سياق النص(1). وبهذا المعنى، فإن مصطلح الغنائمية يتمتع بخاصية الفهم والاستخدام الشعبي، مع احتفاظه بطابعه العلمي. وهذا ينطبق، برأيي، على فكرتي الدولة المزرعة والدولة الشركة، التي تتمتع بدورها بعمق لا يقلّل منه الاستخدام الشعبي لهذه المفردات، لا بل يكسبها ذلك قوة إضافية.

الاغتنام: شرعنة القوة

في النظم التقليدية (الباتريمونيالية) تستمدّ النظم شرعيتها من التقاليد والوراثة ورابطة الدم، وأحياناً من القوة المباشرة (يسمّيها فيبير حينها نظم سلطانية). وفي النظم الرأسمالية الحديثة، تكون الثروة (رأس المال والاقتصاد) مصدر السلطة الحقيقية إلى حدّ كبير (أو هكذا هي في النموذج النظري)، وتتخذ شكل الدولة الحديثة مع جهاز دولة يعمل وفق قواعد مكتوبة معلنة مستقلّة نسبياً عن السلطة السياسية وتخضع للقانون، وتستمدّ السلطة ومؤسّساتها الشرعية من الانتخابات والدستور والقانون. وفي هذه الدولة الحديثة يستطيع الاقتصاد أن يعمل وفق قواعد اقتصادية يحكمها السعي إلى تعظيم الربح واستدامته من خلال آليات اقتصادية وتنظيمية تضمن ذلك، وتقدّم بما هي قواعد مستقلّة نسبياً عن السياسة بمعناها المباشر، وغالباً ما تكون السياسة في خدمتها في نهاية المطاف، بما هي مصالح عامة لرأس المال والطبقة التي تستحوذ عليه. ففي هذا النظام، السياسة خادم للاقتصاد وتعبير مكثّف عنه. وهذا التمايز بين مستويات الفعل الاقتصادي والسياسي (والاجتماعي والثقافي) هو في أساس تكوين الدولة الحديثة والرأسمالية.

في الدولة الغنائمية المعاصرة (النيوباتريمونيالية) تنشئ الدولة (مؤسّسات ودساتير وقوانين مُشابهة لتلك الموجودة في الدولة الحديثة، إلّا أنها تتميّز بوجود نظامين متعايشين: أوّلهما نظام القواعد الدستورية والقانونية المكتوبة، التي تنظّم تشكيل مؤسّسات السلطة ومهمّاتها وعلاقة المواطن بالإدارة والدولة. والنظام الثاني، نظام غير مكتوب مكوّن من علاقات الولاء والتبعية والزبائنية، وهو النظام الفعلي في الممارسة الذي يتفوّق على القانون المكتوب. وهكذا تكون انتخابات، لكن لا معنى لها غالباً، أو يمكن التحكّم بنتائجها مسبقاً. ويتقدّم المواطنون إلى الوظائف العمومية وفق الشروط القانونية المنصوص عليها، ولكن التوظيف يجري على أساس الولاء للزعيم، لا على أي أسس أخرى (ولا حتى على أساس طائفي إلّا من حيث الشكل والتوزيع الكلّي للأعداد). وكلّما كانت القواعد غير المكتوبة أقوى من القوانين، كان النظام أقرب إلى الغنائمية، وبالعكس. أما عندما يبلغ النظام الغنائمي حدّاً متقدّماً، فهو يسمح لنفسه بالاستغناء عن الدستور أو القانون، فيعطّل تطبيقها أو يمارس عكسها، أو يفسّرها من موقع سلطوي لا قانوني، ولا سيّما إذا كانت علاقات الولاء للزعامات المسيطرة قوية بالقدر الكافي، أو إذا كان النظام كلّه مدعوماً بقوة قاهرة خارجية أو داخلية، بما يعطّل فعلياً إمكانية المساءلة أو المحاسبة والتغيير. النظام، السياسة خادم للاقتصاد وتعبير مكثّف عنه. وهذا التمايز بين مستويات الفعل الاقتصادي والسياسي (والاجتماعي والثقافي) هو في أساس تكوين الدولة الحديثة والرأسمالية.

في الحالة اللبنانية، لنتذكر إقفال مجلس النواب، وتعطيل انتخابات رئاسة الجمهورية، والتعسّر المُتكرّر في تشكيل الحكومات أو إصابتها بأضطرابات مُتكرّرة في عملها، وتجوّز القرار الحكومي، والتعيينات في كل الوظائف العمومية، وعدم احترام أصول التعيين ونتائج امتحانات مجلس الخدمة المدنية... إلخ. هذه أمور كانت تحدث سابقاً، لكنها اليوم هي الممارسة العادية الطاغية لمؤسّسات الحكم والجهاز الإداري للدولة. تنبثق على هذا الأساس شرعية أخرى، هي شرعية القوة (أياً كان مستوى القوّة الذي تمارس فيه)، فإن حدود ممارسة السلطة أو القانون، بل الحدود هي حدود القدرة والقوّة التي يملكها الطرف السلطوي المُعيّن. وهي قدرة وسلطة متفاوتة حكماً في سلطة لا تزال حتى الساعة متعدّدة المكوّنات.

الرأسمالية الباتريمونيالية والغنائمية

في كتابه الأخير(2) رأس المال في القرن الـ21، استخدم توماس بيكتي مفهوم الرأسمالية الباتريمونيالية patrimonial capitalism ليصف الرأسمالية المعاصرة في ظل العولمة الراهنة. وحدّد بعض مميزاتها بأنها رأسمالية تتميّز بأن عائد الثروة فيها أعلى من عائد العمل، ما يعني خروجاً على النموذج المثالي للرأسمالية، بما هي إعلاء من قيمة العمل والكفاءة الفردية مقابل التراتبية والوراثة التي كانت العوامل الحاسمة في المجتمع الاقطاعي (قبل الرأسمالي). وهو بذلك يرى أن مسار تطوّر الاقتصاد الرأسمالي نفسه قد قاد، بحكم آلياته الداخلية، إلى هذه الوضعية التي جعلته يفضل الربع على الإنتاج، من خلال تضخّم القطاع المالي، ومن خلال إيجاد آليات تصنيف تعيد إنتاج تراتبية اقتصادية (وسلطوية) جامدة تشبه التراتبية الاجتماعية السياسية في المجتمعات الإقطاعية، وتضمن عملية إعادة إنتاج المراتب، سواء من خلال التحكّم بجودة التعليم الجامعي، أو من خلال آليات اقتصادية لا تكتفي بجعل عائد الثروة (بما هو عمل متراكم ومورث غالباً) يتقدّم على عائد العمل والكفاءة الفردية الراهنة فحسب، بل تجعل العائد أيضاً مرتبطاً بنحو طردي بحجم الثروة. فكلّما كانت ثروتك أكبر، كان العائد (ربيعاً أو ربحاً) أكبر. وهذا يعمّق التفاوت ويعطّل الحراك الاجتماعي الصاعد، ما يعيدنا إلى المراحل المُبكرة من تشكّل الرأسمالية العالمية، في اتجاه مخالف للمسار الذي ساد بين الحرب العالمية الثانية والثمانينيات.

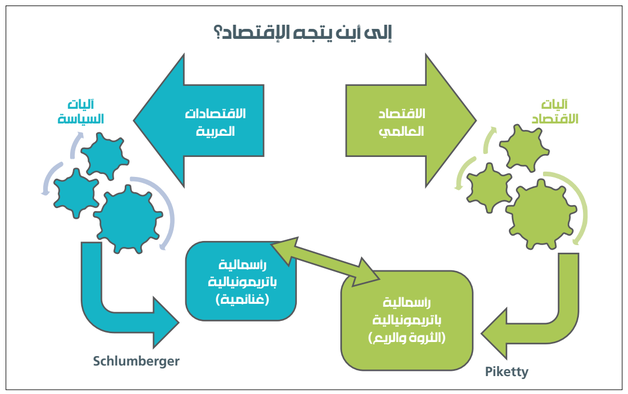

يلفت النظر أن باحثاً ألمانياً (أوليفر شلومبرغر) استخدم في أطروحة دكتوراه عام 2004 عن التطوّر الاقتصادي في الدول العربية المصطلح نفسه: الرأسمالية الباتريمونيالية patrimonial capitalism من أجل وصف الاقتصادات العربية التي درسها. وهو رأى أن مسار الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية (انسجاماً مع سياسات التكيّف الهيكلي) لن تقود الاقتصادات الريعية أو شبه الريعية العربية للتحوّل إلى رأسماليات سوق كلاسيكية، كما يقول أو كما يتوقّع الاقتصاديون المروّجون لها، بل إنها ستؤدّي إلى رأسماليات باتريمونيالية. ويعرّفها بأنها «نموذج فرعي للاقتصاد الرأسمالي، يتشكّل من خلال سيطرة السلطة السياسية على الفعالية الاقتصادية، وهو نموذج يميز النظم السياسية غير الديمقراطية حيث تطغى السمات غير النظامية في التفاعل الاجتماعي على التنظيم المجتمعي، بما يحول دون صمود مبدأ سيادة القانون...». ويضيف: «من الخطأ أن ننظر إلى هذا الاقتصاد بصفته اقتصاداً غير فعّال. ففي الواقع، إن فعاليته السياسية شديدة جداً»(3).

يذهب شلومبرغر في تحليله لتفاعل الاقتصادات الباتريمونيالية مع الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة ليستنتج وجود شواهد على أن هذا التفاعل والاحتكاك بين الرأسمالية المتخلّفة والرأسمالية المتقدّمة لا يؤدّي إلى تقدّم الأولى وتحوّلها إلى العقلانية الاقتصادية الكلاسيكية، بل إن العكس يحصل، إذ تزداد الخصائص الباتريمونيالية في اقتصادات الدول المتقدّمة، وهو ما يعبّر عن الميل المتزايد إلى الريع وإلى تضخّم القطاع المالي على حساب قطاعات الإنتاج. يصل الباحث إلى استنتاج مشابه لما توصّل إليه بيكتي، إلّا أن هذا الأخير سلك مسار تحليل الديناميات الداخلية لرأسماليات المركز المتقدّم، فيما سلك شلومبرغر مسار تحليل يجمع بين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لاقتصادات عربية طرفية، وتوصل إلى نتائج مشابهة.

أعتقد أن ما جاء في وصفه وتحليله عن الرأسمالية الباتريمونيالية في الدول العربية التي درسها، ينطبق إلى حدّ بعيد على لبنان، لا بل ثمّة خصائص أكثر تطرّفاً في تشابك الاقتصاد والسياسة في لبنان، وإخضاع الأول للثاني، وهو ما يجعل وصف الغنائمية أكثر تعبيراً (بالمضمون العلمي وبالدلالة اللغوية) عن واقعه السياسي والاقتصادي، وعن الرأسمالية اللبنانية.

● يتبع جزء ثان عن السياسة والاقتصاد في لبنان

المراجع

(1) سبق استخدام هذا المفهوم والمصطلح نفسه (الغنائمية) بالمعنى الذي أعنيه في هذا المقال، في ندوة متخصّصة نظّمها المركز اللبناني للدراسات في شباط 2002: «الدولة الغنائمية والدولة التنموية: مقارنة مع البلدان الآسيوية». هو المفهوم الذي استخدمته في كتابي «الدولة الغنائمية والربيع العربي» (دار الفارابي، 2014)

(2) Thomas Piketty, Le capital au XXIe siècle, Seuil, Paris 2013

(3) Oliver Schlumberger, Patrimonial Capitalism: Economic Reform and Economic Order in the Arab World, Eberhard-Karls Universitat Tubingen, Institut Fur Politikwissenschaft, 2004

اقتصاد السوء

الإقرار بالأزمة والنأي بالنفس

محمد زبيب

مهما بلغت الاختلافات في تقييم حالة الاقتصاد اللبناني اليوم، وأي كانت وجهات النظر ومصادرها، فهي متوافقة (تماماً) على ثلاثة أمور مهمّة، يُردّدها الجميع (تقريباً)، كلٌّ من موقعه وتبعاً لمآربه وبلغته الخاصة:

1- الأزمة قائمة بالفعل، ومخاطرها ترتفع باطراد منذ عام 2011.

2- وهناك قرارات يتعيّن اتخاذها بسرعة لتجنّب الأسوأ، وهي قرارات صعبة.

3- وإن المسؤولية هي سياسية بالدرجة الأولى، وتقع على عاتق الحكومة ومجلس النواب والأحزاب والنقابات والمجتمع المدني، ولا يمكن تركها على عاتق المصرف المركزي وحده، أو ضمن قواعد «اللعبة النقدية» المُتداولة فقط.

هذا الإقرار بوجود «الأزمة» يشمل حتى «الانتهازيين» و«الببغائيين» وأصحاب «نظريات المؤامرة»، وبينهم سياسيون ووزراء ونواب وإداريون واختصاصيون وإعلاميون، ما انفكّوا يرسمون «صوراً قاتمة وبائسة»، ويخترعون «متطلّبين أجانب» لاتهامهم بها، ويخبروننا في النهاية، أن لا داعي للخوف، فلدينا بطلنا الأسطوري الخارق، قاهر الأزمات، الذي استطاع تثبيت سعر الصرف على 1507,50 ليرة لكلّ دولار طيلة 20 سنة متتالية. يقولون لنا إن «من نجح في الشرب من البحر لا يغصّ بالساقية»، وبالتالي كما تجاوزنا الأزمات السابقة سنتجاوز هذه الأزمة، فالمسألة مسألة «إيمان» أو «ثقة» أولاً، ومسألة «وقت» ثانياً، كما لو أن «شراء» الاثنين لا يرتّب أي أكلاف أو خسائر أو نتائج على الاقتصاد والمجتمع والسياسة.

تصعب محاججة هؤلاء، ولا سيّما عندما يصوّرون «سعر الصرف» كهدف نهائي بذاته، لا كأداة لتحقيق أهداف مُحدّدة، ويصرّون على الظهور في مظهر تأدية وظيفة الإسعاف إلى الجدال الضروري والملحّ حول هذه «الأزمة» وماهيتها والخيارات المُتاحة في مواجهتها. كما لو أنهم من عدّة الشغل «الإعلامي» لطمس الجدال الجدّي في هذا الشأن، وبالتالي منعه من جذب الاهتمام العام، وإبقائه محصوراً بين قلّة من الفاعلين: حاكم مصرف لبنان (المُكلّف بالإدارة في ظل تغييب شبه تام للحكومة ومجلس النواب) وأصحاب رأس المال المُكدّس في الديون والمصارف والعقارات والاستيراد (الذين استحوذوا على معظم المكاسب والامتيازات حتى الآن واكتسبوا المزيد من السلطة) والمؤسّسات المالية الدولية (التي تجسّد سلطة رأس المال المعولمة وأيديولوجيته النيوليبرالية).

يتّخذ الجدال بين الفاعلين المذكورين طابعاً جدّياً وضاغطاً بشكل لافت. هنا، لا يوجد أي تردّد أو تمويه في الإعلان عن أننا في قلب الأزمة، أي إننا نعيش نتائجها بالفعل ونسدّد كلفتها ونتحمّل خسائرها. ولذلك يسارعون إلى تقديم تصوّراتهم لتجاوزها والمضي قدماً، بما يحافظ على مكاسبهم المُحقّقة ويزيدها باطراد. يطرحون «التقشّف» كعلاج، تسدّ الفئات الاجتماعية الضعيفة ثمنه، وينادون بالمزيد من الاستعاضة عن الدولة بالقطاع الخاص والمزيد من الحدود المفتوحة لتدفقات رأس المال والعمالة في الاتجاهين، ويرفضون المسّ بالامتيازات الضريبية والعوائد السخيّة التي يستحوذ عليها رأس المال. ما يعني بوضوح، وعلى عكس ما يُشاع في الإعلام، أن الاختلاف في التقييم ووجهات النظر لا يقع في حقل «الإقرار بوجود الأزمة»، وإنّما في حقل تحديد هويتها و«التصوّرات المطروحة للتعامل معها»، أي في حقل «السياسة» حيث يدور الصراع الذي يفضي عادة إلى توزيع الأرباح والخسائر وفقاً لميزان القوى الاجتماعي القائم، ولا تحتاج إلى أدلّة كثيرة لإثبات أن هذا الميزان يميل تاريخياً لمصلحة رأس المال، وهو اليوم في ذروة اختلاله في ظلّ طغيان رأس المال عموماً على العمل. ولذلك، يُعدّ النأي بالنفس عن حقل هذا الصراع بمثابة التعبير الأكثر فداحة عن انساع الاختلال، إذ لا يوجد في المقابل أي قوى مؤثرة، ما عدا مجموعة صغيرة ونادرة من المُثقفين الاقتصاديين والناشطين في الشأن العام تردّد أن هناك الكثير من الخيارات والبدائل، وتتعرّض للقمع والتهديد والعزل وصولاً إلى التخوين والتجريم، بذريعة «وهن نفسية الأمة» و«زعزعة الثقة بالنقد الوطني».

ولكن، مراجعة سريعة للوثائق والإحصاءات والمواقف والمؤتمرات، التي تخصّ الفاعلين المُهيمنين، تبيّن أنهم لا يتحدّثون عن أزمة عابرة سببها «وقائع مُلفّقة» أو «مزاعم كاذبة» لإحداث ندرٍ في قيمة الليرة، بل يتحدّثون عن أزمة تمويل «بنيوية» في النموذج الاقتصادي اللبناني، الذي جرى ترسيخه منذ تسعينيات القرن الماضي. فالعلبة النقدية القائمة على الدولرة شبه الكاملة مع ربط الليرة بالدولار وتثبيت سعرها ورفع أسعار الفائدة على الليرة والدولار ودعم الفوائد الدائنة والمدينة وطبع العملة لتعزيز موجودات المصارف وزيادة ربحيّتها والتحكّم بالسيولة بالليرة وبالعملات الأجنبية وحبسها على دفاتر مصرف لبنان وزيادة المديونيات العامة والخاصة ودعم أسعار العقارات والرفع المالي في ميزانيات الأسر لتمويل الاستهلاك... كلها لم تعد تجذب ما يكفي من الرساميل الوافدة الصافية لتغطية العجز في الحساب الجاري، بسبب التغيّرات الخارجية وتنامي الحاجات المحلية وزيادة مستوى تركّز المخاطر في القطاع المالي، ما نتج عنه عجز مستمرّ في ميزان المدفوعات منذ عام 2011، وفق ما ورد في التقرير السنوي لجمعيّة مصارف لبنان لعام 2017. وهذا ليس مجرّد تفصيل، بل يصيب النموذج الاقتصادي القائم في قلبه ويعطّل ضخّ «الدولار» في شرايينه، إذ لم يشهد لبنان في تاريخه الحديث عجزاً متراكماً في ميزان مدفوعاته الخارجية لثماني سنوات متتالية (ما عدا في عام 2016) حتى في سنوات الحرب الأهلية. فالنموذج الاقتصادي القائم يرتكز في تمويله على قاعدة مُحدّدة، وهي أن تستمرّ التدفقات المالية الخارجية بالنمو بمعدّلات أعلى من نمو الحاجات التمويلية بالعملات الأجنبية لتمويل الاستيراد، وبالتالي الاستهلاك الخاص والعام، الذي يعدّ قاطرة النمو الاقتصادي في لبنان بدلاً من الإنتاج. وهذا ما يبدو أنه أصبح غير ممكن، ويستدعي «تحرّكاً سريعاً لتدارك إضعاف او استنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية وإضعاف مناعة الأوضاع النقدية أو الاضطرار إلى رفع كبير لمعدّلات الفائدة، كما يحدث في تركيا والأرجنتين، أو اللجوء إلى هندسات مالية مُكلفة بغية استقطاب التدفقات المالية على نحو يسمح باستمرار النموذج الاقتصادي القائم». وفق ما ورد في تقرير جمعيّة المصارف وقبله في بيانات صندوق النقد الدولي وتصريحات حاكم مصرف لبنان ووثائق الحكومة إلى باريس- 4 ومواقف «الهيئات الاقتصادية»، التي ذخيرتا أن القطاعات التي تتحدّث باسمها في «وضع حرج» يتطلّب تدخّلاً واسعاً لإنقاذها من براثن الإفلاس وانخفاض الأرباح والانكماش والركود. ومثلها «النقابات» العمّالية والمهنية التي يقلقها جدّاً ارتفاع معدّلات البطالة والهجرة والفقر وتراجع الأجور وتضخّم أسعار السكن والصحة والتعليم والكهرباء، والنقل والاتصالات وهشاشة منظومات الحماية القانونية والاجتماعية.

ما العمل في مواجهة أزمة كهذه؟ الجواب حتماً ليس في إنكارها أو النأي عنها أو بتركها لحاكم مصرف لبنان يقرّر فيها عنّا جميعاً، بل بإظهار المصالح في التغيير، وتشجيع التعبير عنها، وذلك الأساطير والأوهام والتصدّي لقمع العقل والاعتراض، وإعادة الاعتبار لنقد الاقتصاد السياسي، ففي هذا النوع من الأزمات لا يوجد شيء اسمه ثوابت وإنّما صراع مصالح.

مستقبل العمل

ليس بالتقاضي وحده يُنصف العمّال

ربيع جميل
باحث في اقتصاد المنصّات الالكترونية

في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2016، أصدرت محكمة العمل في لندن حكماً شكّل سابقة في تاريخ التقاضي ما بين العمّال وشركات التطبيقات الإلكترونية بشكل عام، وشركة «أوبر» بشكل خاص. نصّ القرار على اعتبار سائقي أوبر «عمّال» يخضعون للسيطرة والتحكّم المباشر من الشركة. وكان لهذا التصنيف تبعات مرتبطة بحقّ الحصول على حدّ أدنى من التقديمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الحدّ الأدنى للأجور.

اعتبرت هذه السابقة القانونية محطّة مفصلية في النزاع القانوني المتزايد ما بين العمّال وشركات التطبيقات حول تصنيفهم كعمّال دائمين أو عاملين لحسابهم الخاص أو كوزّاد أعمال، فيما أطلق بعض الباحثين صفة «أعمال الريادة التهريبة» (evasive entrepreeurship)، في محاولة أكاديمية للإضاءة على البعد التهرّبي من كلّ القوانين والأطر التشريعية الناظمة لعلاقات العمل، عبر جنوح الشركات لتصنيف العاملين فيها كوزّاد أعمال أو متعاقدين مستقلّين.

أتى هذا القرار بُعيد رفض القضاء لتسوية بين «أوبر» وسائقيها في كاليفورنيا وماساشوستس الأميركيتين، والتي وافقت الشركة بموجبها على دفع مبلغ 100 مليون دولار كتعويض للسائقين. وقد اعتبر القاضي المبلغ زهيداً وغير كاف، كما استبق قرار محكمة العمل في لندن قرار آخر لمحكمة العدل الأوروبية، التي صنّفت «أوبر» كشركة مُقدّمة لخدمات النقل عبر سائقين غير محترفين بالضرورة، وطالبت من دول الاتحاد الأوروبي استثناء الشركة من القوانين التي تُعنى بشركات البرامج أو التجارة الإلكترونية.

قدّم قرار محكمة لندن في متنه توصيفاً دقيقاً لمجمل علاقة العمل بين السائق والتطبيق، بالإضافة إلى آليات تحديد البدل المادي وحصّة السائقين من التعرفة التي يتحمّلها الركّاب (الفقرات 15-27). كما تطرّق إلى طبيعة العلاقة التعاقدية بين الشركة والسائقين والركّاب على حدّ سواء (فقرات 28-57). وبناء على هذه المطالعة، اعتبر القرار السائقين مستخدمين بصفة عمّال لدى شركة «أوبر» في لندن، رافضاً ادعاء الشركة بأن العلاقة التعاقدية هي مع شركة «أوبر» المُسجّلة في هولندا، بما يعنيه ذلك من إعفاء الشركة لنفسها من المستلزمات القانونية تجاه المتعاقدين وحصرها باليات التحكيم التجاري بين المتعاقدين.

إلا أن القرار نفسه ربط تصنيف السائقين كعمّال بشروط ثلاثة: أولاً، أن يكونوا ناشطين logged in على الشبكة.

ثانياً، أن يعملوا في النطاق الجغرافي المُحدّد لهم وفق الترخيص.

وثالثاً، أن يعبّروا أن رغبتهم بقبول رحلات عبر شبكة «أوبر».

هكذا، حصر القرار القضائي علاقة العمل بنطاق مكاني مُحدّد وبالإطار الزمني المُحدد بنشاط السائقين على الشبكة، بمعنى آخر، فإن علاقة العمل أصبحت محصورة بالوقت الذي يكون فيه السائق جاهزاً لبيع قوّة عمله عبر شبكة «أوبر»، وسيفقد هذه الوضعية في اللحظة التي يخرج بها من شبكة «أوبر» (logged-off). لذا فإن القرار القضائي، الذي اعتُبر انتصاراً للسائقين هو بمكان ما يُشرّع علاقة عمل هشّة تجتزئ مفهوم مسؤولية رأس المال تجاه العمّال، وتحصره بالوقت الذي تتحقّق به عملية بيع وشراء قوّة العمل (لحظة ولوج السائق للشبكة)، وتُحرّره من أي التزامات خارج هذه الفترة الزمنية (لحظة خروج السائق من الشبكة)، بما في ذلك التزامات استمرارية العمل.

لا تقف الملاحظات على القرار عند هذا الحدّ، بل تطال التصنيف الذي اعتمده القاضي، والذي يمنح السائقين صفة عمّال وليس موظّفين، وهو أحد التصنيفات الرسمية المُعتمدة في المملكة المتحدة. هذا التصنيف يحسم طبيعة العلاقة التعاقدية ويحصرها بين مشترٍ لقوّة العمل (ربّ العمل) وبائع لها (العامل)، إلا أنه لا يحمي العمّال من الصرف التعسفي دون سابق إنذار، ولا يمنح العمّال الحقّ بالمطالبة بساعات عمل مرنة، أو التوقف عن العمل في حالات الطوارئ، وفي حالة «أوبر» يمكن أن يمسّ ذلك الحق برفض القيام برحلات من دون أن يتأثّر تصنيف السائقين أو محاسبتهم. كما لا يتطرّق القرار إلى مسؤولية الشركة تجاه الرعاية الصحية للسائقين والتقديمات الاجتماعية الأخرى.

في سياق متصل، وجد القاضي أن السائقين، كعمّال، يقدّمون عملاً ماهراً يدخل في صلب نموذج أوبر لخدمات النقل ومساهما لتوسيع هوامش أرباحها. إلا أنه لم يتطرّق لملكية السائقين لجزء أساسي من رأس المال المادي المُستخدم في عملية الإنتاج والمتمثّل بالسيّارات والهواتف الذكية (حوالى ثلاثين ألف سيّارة في لندن وحدها وثلاثة ملايين سيّارة في أكثر من 600 مدينة في العالم). فهذا الجزء الحيوي من رأس المال يتحمّل العمّال حصراً كلفته الاستثمارية المباشرة وصيانته وتطويره. ناهيك عن كلفة المحروقات التي تستخدم في عملية النقل، بالإضافة إلى كلفة الإنترنت المُستخدم. بالتالي، لم يتمكّن القرار القضائي من ملاحظة أن من وصفهم بالعمّال الماهرين هم في الواقع مالكين لرأس مال ثابت، يجبرون على وضعه تحت إشراف الشركة، ومنح الحق باستغلاله كشرط أساسي لتشتري الشركة قوّة عملهم. عملياً ما تشتريه «أوبر» من السائقين لا يمكن حصره بقوّة عملهم الحيّة، بل يتخطّاه إلى الحقّ باستغلال قوّة عملهم الميتة (وفق التعبير الماركسي)، والكامنة في شكل ملكياتهم الفردية (سيّارات أو أجهزة اتصال). أمام هذا الواقع، يصبح من الواجب التساؤل حول ماهية الحدّ الأدنى الذي مُنح السائقين حقّ الحصول عليه، فهل هذا يجب احتسابه قبل أو بعد اقتطاع أكلاف الإنتاج التي يتحمّلها العمّال بأنفسهم عوضاً عن الشركة؟ وبالتالي، كم سيبقى من الحدّ الأدنى للأجور بعد هذا الاقتطاع، الذي سيمثّل حقيقة الأجر الذي يتقاضاه السائق؟

ما لا شكّ فيه أن السابقة القضائية، التي أرستها محكمة العمل اللندنية، شكّلت تغييراً مفصلياً في تفسير العلاقة بين شركات التطبيقات الإلكترونية كـ«أوبر» والعمّال، وقدّمت نموذجاً عن إمكان الوقوف في وجه موجة إعادة التعريف الأحادية لعلاقات العمل التي تفرضها الشركات الكبرى من موقع القوّة. إلّا أن اندفاعة العمّال نحو التقاضي، بوصفه الحلّ الأسلم والأنسب لتفسير النزاع بينهم وبين الشركات الجديدة، يجب أن يأخذ في الاعتبار أن التقاضي هو مسار طويل ومُستنزف للموارد المالية تحديداً، ولا سيّما في ظل نأي معظم المنظّمات النقابية التقليدية بنفسها عن هذه القضية (علماً أن الدعوى القضائية في لندن كانت برعاية واحد من أكبر الاتحادات النقابية البريطانية). كما يجدر الانتباه إلى مدى قدرة مسار التقاضي على فهم المتغيّرات الاجتماعية المباشرة (تحديداً في علاقات العمل المُستجدة)، ومدى قدرته على تفسيرها من خارج النص القانوني المُتاح وهامش الاجتهاد الذي تسمح به المعايير القانونية المُعتمدة. وكذلك تجدر دراسة الواقع المؤسّساتي والسياسي المُتحكّم بالنظم القضائية والمؤثّر فيها، ناهيك عن مقدرة الجهاز القضائي نفسه على فرض الالتزام بقراراته. ففي حالة «أوبر»، على سبيل المثال، نشطت الشركة وأفترات طويلة في الكثير من المدن في ظلّ فراغ تشريعي، زاد من صعوبة اللجوء للتقاضي.

إن التقاضي مسألة أساسية للفصل في النزاع بين المُستغَل والمُستغِل إلّا أنه لا يمكن له أن يحلّ محل النضال الاجتماعي والسياسي لإعادة تشكيل قوّة العمّال كشريك في عملية الإنتاج، وهذا لا يتأتّى إلّا من خلال العودة إلى نقطة البداية، أي من تنظيم صفوف العمّال في أطر تنظيمية سياسية جماعية تمكّنهم من فرض أنفسهم كقوّة مؤثّرة في عملية الإنتاج، وقادرة على تعطيلها، بكلّ ما للكلمة من معنى، إذا ما دعت المصلحة. فالعلاقة ما بين رأس المال والعمّال قائمة على ميزان قوّة لا يمكن التأثير بها إلّا عبر بناء قوّة العمّال، ومحاولة تعديل هذا الميزان عبر نضال يومي مباشر على خطوط الإنتاج الإلكترونية، كما حصل سابقاً على خطوط الإنتاج في المصانع والمشاغل.

تعليق

هل أنت فخور بزيادة الودائع المصرفية؟

دان قزي
مصرفي متقاعد ـ الرئيس السابق لمجلس إدارة Standard Chartered Bank

في الأسبوع الفائت، لفت نظري عنوان مقال، في صحيفة محلّية، ينقل عن مدير أبحاث أحد أهمّ مصارفنا أن «الودائع في المصارف اللبنانية زادت 4,7 مليارات دولار في الآونة الأخيرة».

معظم الناس استنتجوا عند قراءة هذا العنوان أن الوضع النقدي والاقتصادي في البلاد على ما يرام، لأنّ رقم 4,7 مليارات دولار «مش مزحة». ولكن ما لفت انتباهي أيضاً في الصحيفة نفسها، وعلى الصفحة نفسها، بمحاذاة ذاك المقال، هو عنوان آخر مفاده أن: «التهرّب الضريبي الكثير من التبسيط، ولكن مع ذلك، ومن منطلق «الصورة الكبيرة»، لا شكّ أن العملية الحسابية التراكمية دقيقة.

من المؤكّد أن معظم القرّاء لم ينتبهوا إلى العنوان الثاني، أو على الأقل لم يعيروه الأهمية اللازمة، لأن التهرّب الضريبي وسام فخر عند معظم اللبنانيين. وربّما لا يُلامون على هذا التفكير السلبي، إذ إن المال العام في بلادنا لا ينفق بطرق مثالية «فينا نشوف حالنا فيها». ولعلّ الشعب اللبناني قد اشمأزّ من أمثلة عدّة لكيفية تبذير ضرائبه، وقد تكون مؤسّسة السكّة الحديد المقفلة منذ نحو 40 عاماً، المثال الأوضح انتشاراً، أو ربّما تمويل إضاءة العواميد على الطرقات السريعة في النهار (وإطفائها في الليل). ولكن، بغض النظر عن سوء توزيع ميزانية الدولة، أو الهدر فيها، فإن هذه الضرائب الضائعة، لو أنها خُصّلت، على الرغم من هذا التبذير، لكانت تدفّقت الى الاقتصاد اللبناني، لتشتري السلع، وتنشئ مؤسّسات جديدة، وتوظّف عاطلين من العمل، وتُولّد ضرائب جديدة لتخفيض عجز الدولة. وهذا الأمر بالتأكيد أفضل من أن «يُلبَّصوا» في المصارف لجني فوائد جنونية ومريبة، ما يؤدي إلى زيادة نسبة الاقتصاد الريعي الكسول والمدمّر، وامتداده كالسرطان، بنهش الاعضاء المُفيدة من اقتصادنا، كالصناعة والزراعة والإبداع المعلوماتي.

وهذا الأخير، برأيي المتواضع، يكمن فيه مفتاح الخلاص لاقتصادنا، مع احترامي لتقرير «ماكنزي»، الذي لم نعلم عن أي إجراءات جذرية يتضمّنها، غير ما قيل عن بدعة تشريع الحشيشة، التي ألهمت المئات من النكات على مواقع التواصل الاجتماعي.

لنتجاهل لثانية مشكلة التهرّب الضريبي ونحلّل الإنجاز «الهرقلي». فمجموع الودائع في لبنان يبلغ نحو 173 مليار دولار، الذي هو بمثابة فخر للكثيرين من النخبة في بلادنا. لا ندرك معدّل الفائدة التي تدفع على هذه الودائع، ولكن من المعلوم أن الفوائد زادت بحدّة في الآونة الأخيرة، فإذا أضفنا 2% إلى معدّل السنة الماضية، وهذا التقدير أقل من الواقع المرجّح، فهذا يعني أن مجموع الودائع زاد بمبلغ 5,7 مليارات دولار بظرف ستة أشهر. أمّا إذا اعتبرنا أن معدل الفائدة زاد إلى 8%، فهذا يعني أن الودائع زادت 7 مليارات دولار في آخر ستة أشهر. لذلك كيفما تمّ الحساب، فإن مجموع الودائع انخفض ولم يزد، على الرغم من كل التحفيزات والإغراءات التي تُقدمها المصارف. هذا الانخفاض ليس ضخماً، ولكن لا شكّ أن اتجاهه مُقلق. إذاً، عنوان الصحيفة المذكورة لم يكن دقيقاً، بل مُضللاً، وهو على الأرجح جاء من باب التطمين.

طبعاً، حتى لو لم تكن اختصاصياً في علم الاقتصاد أو دكتوراً في علم فيزياء الذرّة، فمن الواضح أن الارتفاع السريع للفوائد على الدولار والارتفاع الأسرع على الفوائد بالليرة، يعني أن الحفاظ وجذب هذه الودائع أصبح أصعب بكثير من السنوات الفائتة. ولكن هناك شيء مريب أكثر من المعتاد هذه المرة. وفق تقرير منشور في ملحق «رأس المال» في «الأخبار»، فإن «الزبائن، ممن يملك كل منهم وديعة بقيمة مليون دولار وما فوق، يستحوذون وحدهم على 51,96% من مجمل الودائع المصرفية، أي نحو 86,6 مليار دولار. وتكشف هذه الإحصاءات أن هؤلاء المودعين الكبار يستحوذون على ثلثي الودائع بالعملات الأجنبية وثلث الودائع بالليرة، إذ يملكون نحو 60,70% (69,2 مليار دولار) من مجمل الودائع بالعملات الأجنبية». وفي الوقت نفسه، خفضت المصارف الحدّ الأدنى للودائع المؤهّلة للفائدة الباهظة، وغير المألوفة منذ عقود، والتي تصل إلى 15% على مبلغ صغير مُجمّد لمدة خمس سنوات. وأحد الأسئلة التي يجب أن يطرحها كل مواطن لبناني يملك وديعة، هو أين يوظّف هذا المصرفي اللبناني العبقري ودائعك، التي تحوي جنى عمرك، لكي تنتج أرباحاً كافية لتغطّي هذه الفوائد الفاحشة، فيما نمو الاقتصاد اللبناني لا يتجاوز 1%؟

يعني «بالعربي المشبوح»، يظهر هذا الإحصاء أن المليونير اللبناني يضع معظم ثروته الـcash بالعملات الأجنبية، والمصارف الآن تحاول أن تعوّض عنه بإغراء اللبنانيين من الطبقة الوسطى أو الفقيرة بفوائد فاحشة على الليرة.

والسؤال هنا، ما هي المعلومات التي هي بحوزة المليونير والمليادير اللبناني، والتي لا تعرفها أنت؟

مؤشر

ماذا يعني تضخّم القطاع المصرفي اللبناني؟

علي هاشم

توصف المصارف أنها «العامود الفقري» للاقتصاد اللبناني، ولذلك يسود الاعتقاد أن نمو الموجودات المصرفية بلا سقف، هو علامة إيجابية بالمطلق، بمعزل عن الكلفة المترتبة على هذا النمو في حال لم يكن متماشياً مع نمو الاقتصاد.

الموجودات المصرفيّة هي بطبيعتها ديون على الأسر أو على شكل تسليفات تجاريّة، أو توظيفات في أدوات الدين السيادي. وبالتالي، لا يمكن دراسة نمو هذه الموجودات إلّا بوصفها عبء، اقتصادي يتحدّد أثره في ضوء، حجم الاقتصاد الوطني والدور الذي تلعبه هذه الديون فيه.

يُعد مؤشّر نسبة الموجودات المصرفيّة إلى مجمل الناتج المحلي أحد الأدوات التي يمكن للاقتصاديين من خلالها دراسة تطوّر هذه الموجودات قياساً إلى حجم الإنتاج عبر السنوات، ومقارنة هذا التطوّر مع بلدان أخرى.

بين عامي 2013 و2017، شهد الناتج المحلي في لبنان معدّلات نمو سنوية تراوحت بين 0,8% و2,8%، وفق أرقام مصرف لبنان. في المقابل، سجّلت الموجودات لدى المصارف اللبنانية معدّلات نمو سنوية تتراوح بين 10% و6%. وفي محصّلة السنوات الخمس الماضية، نمت الموجودات المصرفية بنسبة 33,4%، بينما لم يتجاوز النمو في الناتج المحلّي 13% في الفترة نفسها.

نتيجة هذا التفاوت، ارتفعت نسبة الموجودات المصرفية إلى مجمل الناتج المحلي من نحو 360% في عام 2013 إلى 426% في عام 2017. بمعنى آخر: أصبح حجم القطاع المصرفي يوازي أكثر من 4 مرّات وربع المرّة حجم الاقتصاد المحلي، أو قيمة كلّ السلع والخدمات التي أنتجها لبنان في العام الماضي.

تُعدّ هذه النسبة من أعلى المعدّلات على مستوى العالم. فقد سمحت السياسة النقدية المُعتمدة في لبنان للقطاع المصرفي اللبناني بتضخيم موجوداته بمعزل عن النمو الاقتصادي والحاجات التمويلية للاقتصاد الحقيقي. ولذلك، تركّز توظيف هذه الموجودات، إلى حدّ كبير، في سندات الخزينة وشهادات الإيداع والودائع لدى المصرف المركزي، وباتت أدوات الدين السيادية تزال تمارس الضغوط إلى اليوم على مكاتب الكونغرس في شأن هذا القرار. تقول Bloomberg: «إن الشركات الرائدة في اقتصاد الطلب، بما في ذلك شركتا Uber و Lyft، تحاولان الضغط بهدوء على كبار الديموقراطيين في كاليفورنيا لإبطال أو تقويض الحكم القضائي (...) إمّا من خلال التشريع أو من خلال العمل التنفيذي من قبل الحاكم، وهي تحرّكات من شأنها أن تخلق جدلاً وطنياً حول حقوق وأدوار العمّال في اقتصاد الطلب الحديث، وما يجب أن يكون موقف الديموقراطيين تجاه شركات التكنولوجيا». وتنقل bloomberg أن تسع شركات هي Uber، Instacart، Lyft، DoorDash، Square، TaskRabbit، Postmates، Total System Services، و Handy Technologies وجّهت رسالة في تموز/ يوليو الفائت إلى وزير العمل وسكرتير مجلس الوزراء تقول فيها إن «حجم هذه القضية يتطلّب قيادة عاجلة»، مُحذّرة من أن الحكم «يخنق الابتكار ويُهدّد أرزاق الملايين من سكّان كاليفورنيا العاملين، معتبرة أنه «من دون تدخّل سياسي سوف تهلك الأعمال التجارية».

وعلى رغم أن القرار يطاول جميع الشركات، بما في ذلك المؤسّسات التقليدية وغير العاملة في مجال التكنولوجيا، إلا أن شركات التكنولوجيا التي تطوّر التطبيقات تُعتبر المعنية الأكبر، إذ يتمّ استخدام «تكنولوجيا الهواتف الذكية لتسريع هذا النموذج التجاري وتوظيف العمّال في تقديم الخدمات، من الرعاية المنزلية إلى النقل أو توصيل الطلبات والوجبات والقيام بأعمال الصيانة الكهربائية. في أغلب الحالات، يقوم هؤلاء العمّال بالعمل نفسه الذي يقوم به الموظّفون التقليديون ولكن من دون أي حقوق أو حماية»، يقول بيان اتحاد العمّال في كاليفورنيا.

نسبة موجودات المصارف إلى الناتج المحلّي (مقارنة بحسب الدولة)

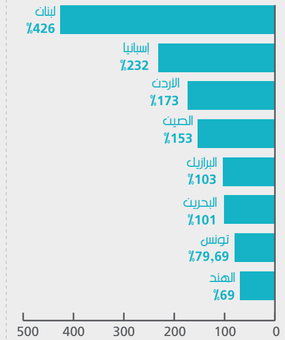

المصادر: اتحاد المصارف العربية، صندوق النقد الدولي

نسبة موجودات المصارف إلى الناتج المحلّي في لبنان

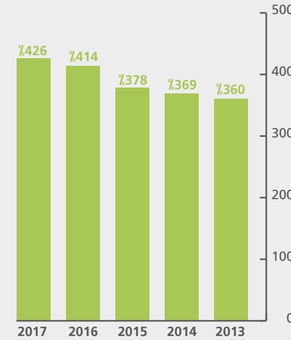

المصدر: البنك الدولي، مصرف لبنان

تستحوذ على 65% من الموجودات المصرفية في لبنان. وهو ما شجّع المصارف على زيادة الودائع والديون، على الرغم من انخفاض معدّلات النمو الاقتصادي وتضاؤل فرص توظيف هذه الموجودات في تمويل الاستثمار المُنتج.

ساهمت هندسات مصرف لبنان منذ عام 2016 بمنح المصارف اللبنانية مجالات ربح إضافي واستثنائي. ففي عام 2016، الذي شهد أكبر عملية من هذا النوع، نمت الموجودات المصرفية بنسبة 10%، وقفزت معها ربحية المصارف، التي باتت تجسّد الوجه الآخر لعجز، خدمة الدين والخسائر في مصرف لبنان، في ظل تركّز التوظيفات في الدين السيادي، والتي باتت أيضاً تجسّد أحد أهم قنوات إعادة توزيع الدخل، إذ إن 0,8% فقط من المودعين لدى المصارف يمتلكون 51,96% من الودائع فيها، بينما يمتلك 8,15% منهم أكثر من 85% من الودائع.

مستقبل العمل

قضية «Dynamex»: موظّفون دائمون لا متعاقدون مستقلّون

إيفا الشوفي

قبل عام 2004 كانت شركة «Dynamex» تصنّف السائقين العاملين لديها كموظّفين يتمتعون بكلّ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من عملهم. بعد ذلك اختلف الوضع، فقد قررت هذه الشركة الدخول في النظام الاقتصادي الجديد، (on-demand economy)، الذي خلقته شركات التكنولوجيا الحديثة. فغيّرت «Dynamex» سياساتها، وانتقلت إلى تصنيف عمّالها كمتعاقدين مستقلّين، علماً أن الوظائف التي يؤدّونها لم تتغيّر وطبيعة عملهم بقيت هي نفسها، وفق ما يقوله عمّال الشركة، الذين تقدّموا بدعوى جماعية ضدّ الشركة، واتهموها بالتحايل على القانون من خلال تصنيفهم كمتعاقدين مستقلّين (independent contractors) وليس موظّفين.

في نهاية نيسان/ أبريل من العام الجاري، صدر الحكم في القضية عن المحكمة العليا في ولاية كاليفورنيا. وهو حكم اعتبره الكثيرون «تاريخياً». خلاصة الحكم أتت لمصلحة العمّال، وتوسّعت المحكمة في قرارها ليشمل كلّ العمّال في الولاية، إذ أقرت شروط يجب على الشركات إثباتها لتصنيف العمّال كمتعاقدين مستقلّين، وفي حال فشلوا في ذلك يُصنّف العمّال تلقائياً كموظّفين.

تعريف الوظيفة الدائمة

اعتمد قرار المحكمة على ثلاثة تعريفات بديلة لكلّ من مصطلحي «التوظيف» و«صاحب العمل»:

أولاً، «التوظيف... تحت (نظام الأجور)، لديه ثلاثة تعريفات بديلة هي: (i) ممارسة الرقابة على الأجور أو الساعات أو ظروف العمل، أو (ب) تصريح/ ترخيص العمل، أو (ج) المشاركة، وبالتالي خلق علاقة عمل في القانون العام». تركّز المحكمة في قرارها على النقطة الثانية المتمثّلة بالترخيص للعمل، أي قيام العامل بعمله بمعرفة ربّ العمل، وتستنتج أنه «عند تحديد ما إذا كان العامل يُعتبر، وفق تعريف تصريح العمل، متعاقداً مستقلاً لا ينطبق عليه نظام الأجور، يجب أن ننظر إلى معيار مشترك مُتعارف عليه بـ«ABC test». يقوم هذا الاختبار على ثلاثة شروط أساسية يجب على الجهة الموظّفة إثباتها كلّها من دون استثناء ليعتبر العمّال متعاقدين مستقلّين لا تنطبق عليهم قوانين الأجور، وهي: «(i) أن العامل حرّ من سيطرة وتوجيه الجهة الموظّفة في ما يتعلّق بأداء العمل بموجب عقد العمل وفي الواقع؛ (ب) أن العامل يؤدّي عملاً خارج المسار المعتاد للجهة الموظفة؛ (ج) أن العامل عادةً ما ينخرط في تجارة أو مهنة أو أعمال تجارية مستقلّة أخرى ذات طبيعة مماثلة للعمل الذي يتم إنجازه للجهة الموظفة». وعليه، تتمثّل الصعوبة الأساسية التي تواجهها الشركات والمؤسسات في النقطة (ب) التي سيصعب إثباتها، والتي تعني أن الشركة عليها أن تثبت أن العامل لا يمارس عملاً يعتبر في صلب العملية التجارية التي تقدّمها الشركة. على سبيل المثال، يُشرح القرار أن «عندما يستأجر متجر بيع بالتجزئة سبّاكاً لإصلاح تسرّب في حمام داخل المبنى (...) لا تكون خدمات السبّاك جزءاً من مسار العمل المُعتاد للمتجر، وبالتالي لا تعني أن صاحب العمل سمح للسباك بتوفير الخدمات له كموظّف. لكن عندما تستأجر شركة لتصنيع الملابس خيّاطين للعمل في المنزل لصنع ثياب من القماش والأنماط التي توفّرها الشركة، والتي سيتمّ بيعها بعد ذلك من قبل الشركة (...) فإن العمّال هم جزء أساسي في مسار العملية التجارية المعتادة، وهم موظفون». يعلّق اتحاد العمل في كاليفورنيا أن هذه النقطة «تميّز بعناية بين شركة نقل لا يوجد لديها سائقون موظّفون (سوء التصنيف) وشركة نقل تتعاقد مع ميكانيكي (متعاقد مستقل)»، في إشارة إلى شركة «أوبر»، وكذلك شركة «Dynamex» نفسها، التي تقدّم خدمة التوصيل والاستلام (delivery and pick-up) في اليوم نفسه للأفراد، فضلاً عن تعاقدها مع شركات كبيرة تقوم بتوصيل منتجاتها واستردادها في شكل دائم. وعليه، في أعقاب هذا القرار القضائي، أصدر النائب العام لمدينة سان فرانسيسكو، دينيس هيرير، نهاية شهر أيار/ مايو الفائت مذكّرات استدعاء رسمية لكلّ من «أوبر» و «ليفت» للتأكّد مما إذا كانت تصنّف سائقيها كموظّفين أم متعاقدين مستقلّين.

ما أهمية تصنيف العمّال؟

في 85 صفحة، تقدّم المحكمة مراجعة تاريخية للقضايا والقوانين التي تحدّد تصنيف العمّال كموظّفين أو متعاقدين مستقلّين، وتعتبر في مطلع قرارها أن من واجبها حسم الجدل الحاصل. تعلل المحكمة في متن قرارها أن «هنا يجب أن نقرّر المعيار المطبّق، بموجب قانون ولاية كاليفورنيا، في تحديد ما إذا كان يجب تصنيف العمّال كموظّفين أو كمتعاقدين مستقلّين لأغراض قوانين الأجور في الولاية، التي تفرض التزامات تتعلّق بالحدّ الأدنى للأجور، والحدّ الأقصى للساعات، وعدد مُحدّد من شروط العمل الأساسية (مثل الحدّ الأدنى من الوجبات المطلوبة وفترات الراحة) لموظّفي الولاية».

تقول المحكمة في شرحها لحيثيات القضية أنه «في عام 2004، حوّلت «Dynamex» كلّ سائقيها إلى متعاقدين مستقلّين بعد أن خلصت الإدارة إلى أن مثل هذا التحويل سيؤدّي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للشركة (...) وطلبت منهم توفير سيّاراتهم الخاصة، ودفع كلّ تكاليف نفقات النقل الخاصة بهم بما في ذلك الوقود، ورسوم الطرقات، ورسوم صيانة المركبات والتامين، بالإضافة إلى كلّ الضرائب والتعويضات».

وعليه، توضح المحكمة الفرق بين تصنيف العمّال كموظّفين أم متعاقدين مستقلّين، بحيث أن «تصنيف العامل كموظّف يرتّب على الشركة مسؤولية دفع ضرائب الضمان الاجتماعي وضرائب الأجور، وضرائب تأمين البطالة وضرائب العمل على مستوى الولاية، وتعويضات العمّال، والامتثال للعديد من القوانين والأنظمة التشريعية التي تنظّم الأجور، وساعات العمل، وظروف العمل، فيحصل العامل على الحماية التي توفّرها القوانين وأنظمة العمل السارية. أما إذا كان من الواجب تصنيف العامل كمتعاقد مستقلّ، لا تتحمّل الشركة أياً من هذه التكاليف أو المسؤوليات، ولا يحصل العامل على أي من مزايا قانون العمل، وقد يُطلب من الناس بموجب القوانين السارية تحمل أعباء مالية إضافية تتعلّق بهؤلاء العمّال وأسرهم»، وفق ما يرد في القرار.

العمّال vs شركات التكنولوجيا

الحكم الصادر عن أعلى سلطة قضائية في الولاية التي تحتضن «وادي السيليكون» silicon valley، المقرّ الرئيسي لأبرز وأهمّ شركات التكنولوجيا في العالم، يشكّل تهديداً جدّياً للنظام الاقتصادي الذي تسعى «سيليكون فالي» إلى ترسيخه، فهذا الحكم يتجاوز شركة «Dynamex» ليصبح تطبيقه واجباً على كلّ الشركات والأعمال التجارية. وقد تكثّفت ضغوط غرفة التجارة الأميركية وبعض شركات التكنولوجيا في الأسابيع الأخيرة، قبل انعقاد الجلسة النهائية للمحكمة، من أجل تعليق إصدار الحكم، ولا

قراءات

أرباح الدول المفقودة

توماس تورسلوف، لودفيك وايبر، غابرييل زوكمان

انخفض المتوسط العالمي لمعدّل الضريبة القانونية على الشركات إلى أكثر من النصف، بين عامي 1985 و2018. يستخدم الكاتب في هذه المقالة بيانات الاقتصاد الكلي الجديدة للدلالة على ان تحويل الارباح هو المحرك الرئيسي لهذا الانخفاض. هناك نحو 40٪ من الارباح المحقّقة في الشركات المتعدّدة الجنسيات حوّلت في شكل مصطنع إلى الجنّات الضريبية في عام 2015. وفي الواقع، يؤدّي هذا التهرّب الضريبي الهائل – والفشل في الحدّ منه – إلى تخلي المزيد من البلدان عن فرض الضرائب على الشركات المتعدّدة الجنسيات

شكّل انخفاض معدلات ضريبة الدخل على الشركات التطوّر الأبرز، ربّما، في السياسة الضريبية، في كلّ أنحاء العالم، على مدى العقود القليلة الماضية، إذ انخفض المتوسط العالمي لمعدّل الضريبة القانونية على الشركات إلى أكثر من النصف، وتراجع من 49٪ إلى 24٪ بين عامي 1985 و2018.

لماذا تنخفض معدّلات ضريبة الشركات؟ التفسير المعلّب سيكون أن العولمة تجعل البلدان تتنافس في ما بينها، في شكل أكبر، للحصول على رأس المال المُنتج، حيث إن تخفيض المعدّلات الضريبية يسمح للبلدان بجذب المزيد من الآلات والمعدّات والمعامل، وبالتالي رفع إنتاجية العمّال وتعزيز أجورهم. هذه النظرية تحظى بشعبية خاصة بين صانعي السياسات، وهي تطغى على النقاشات الدائرة حول السياسة الضريبية، ومثال على ذلك قرار الولايات المتحدة الأميركية الصادر مؤخراً، والقاضي بخفض معدّلات الضريبة على الشركات من 35 إلى 21%.

لكن هل هذه القرارات التجريبية مؤسّسة في شكل متين؟ لا يبدو أن الشركات المتعدّدة الجنسيات تحرّك الكثير من رؤوس الأموال الملموسة إلى البلدان المنخفضة الضرائب، كونها لا تملك رأس مال ملموس فعلي. لا بل بدلاً من ذلك، تتهرّب من دفع الضرائب عن طريق تحويل الأرباح محاسبياً. ففي عام 2016، على سبيل المثال، حقّقت شركة Google Alphabet إيرادات بقيمة 19,2 مليار دولار في برمودا - وهي جزيرة صغيرة في المحيط الأطلسي تبلغ ضريبة أرباح الشركات فيها صفر بالمئة - فيما بالكاد توظّف عاملاً واحداً هناك، أو حتى أنها لا توظّف أحداً، ولا تملك أي أصول ملموسة في الجزيرة.

خريطة بالأماكن حيث تحجز الارباح في العالم

في ورقة حديثة (Torslov et al. 2018)، حاججنا بأن تحويل الأرباح هو المحرّك الرئيسي للانخفاض الحاصل في معدّلات ضريبة الدخل. ووفقاً لتقديراتنا، هناك ما يقارب الـ40% من الأرباح المُحقّقة في الشركات المتعدّدة الجنسيات، تم تحويلها في شكل مصطنع إلى الجنّات الضريبية عام 2015. وهذا التهرّب الضريبي الكبير - والفشل في كبح جماحه - يؤدّي في الواقع إلى تخلّي المزيد من البلدان عن فرض ضرائب على هذه الشركات. فالانخفاض في معدّل ضريبة الشركات هو نتيجة سياسات خاطئة تتبعها البلدان ذات الضرائب المرتفعة، وليس بالضرورة من نتاج العولمة.

تستند تقديراتنا حول تحويل 40% من الأرباح المحقّقة في الشركات المتعدّدة الجنسيات نحو الجنّات الضريبية، إلى بيانات ماكرو اقتصادية جديدة تعرّف بـ«إحصاءات الشركات الأجنبية التابعة (للشركات الأم)»، إذ تسجّل هذه الإحصاءات قيمة الأجور التي دفعتها هذه الشركات التابعة والأرباح التي حقّقتها. بمعنى آخر، تسمح هذه الإحصاءات بتحليل الحسابات القومية المُجمّعة (الأجور التي تدفعها الشركات والفائض المنتج فيها...) للشركات المحلية والشركات الأجنبية، فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات عالمية تحصي الأرباح المُحقّقة في الشركات المحلية والشركات الأجنبية المقيمة في كلّ بلد. وهو ما يمكّننا من الحصول على خريطة أولى وشاملة للأماكن التي تحجز فيها الأرباح حول العالم.

وعبر استخدام هذه القاعدة من البيانات، قمنا ببناء إحصائية بسيطة وتحليلها، وهي أرباح الشركات قبل الضريبة نسبة إلى الأجور. وبفضل ذلك، تمكنّا من احتساب هذه النسبة لدى الشركات الأجنبية في مقابل الشركات المحلية، في شكل منفصل، في كل بلد، واكتشفنا نتائج مذهلة.

ففي البلدان غير المصنّفة ضمن الجنّات الضريبية، غالباً ما تكون الشركات الأجنبية أقل ربحية من الشركات المحلية، على عكس الجنّات الضريبية حيث تكون الشركات الأجنبية أكثر ربحية وفي شكل ضخم جداً، إذ تشكّل أرباح الشركات المحلية نحو 30 ـ 40% من الأجور، فيما أرباح الشركات الأجنبية في الجنّات الضريبية هي أعلى بكثير، وتصل إلى 800% في أيرلندا نسبة إلى الأجور. وهو ما يتناسق أيضاً مع حصة رأس المال من القيمة المضافة للشركات التي تصل إلى 80 - 90% مقارنة مع 25% في الشركات المحلية.

ولفهم هذه الأرباح العالية، نقدّم تحليلات حول التأثيرات الحقيقية (رأس مال أكثر إنتاجية مستخدم في الشركات الأجنبية في الجنّات الضريبية)، والتأثيرات المتغيّرة (عوائد رأس المال فوق المعدّلات المعروفة وإيصالات بالفوائد)، بحيث تظهر النتائج أن الأرباح العالية نسبة إلى الأجور في الجنّات الضريبية تفسّر في شكل أساسي من خلال التأثيرات المتغيّرة.

في شكل عام، نجد أن هناك ما يقارب الـ40% من أرباح الشركات المتعدّدة الجنسيات - والتي تعرّف كأرباح مُحقّقة في هذه الشركات خارج البلد الأم - تمّ تحويلها إلى الجنّات الضريبية في عام 2015. ويوفّر عملنا مقاييس سهلة وشفّافة لصانعي السياسات لتتبع حجم الأرباح التي تجتذبها الجنّات الضريبية وحجم المكاسب التي تحقّقها من الإيرادات الضريبية، فضلاً عن حجم خسائر البلدان الأخرى. هذه الإحصاءات، التي سيتمّ تحديثها بانتظام، يمكن استخدامها لرصد ومراقبة تأثير السياسات المُتّبعة للحدّ من التهرّب الضريبي.

عندما نحدّد الأرباح المحجوزة في الجنّات الضريبية - والتي حُقّقت في بلدان أخرى، وكان من المفترض فرض ضرائب عليها لو لم يتمّ تحويلها - سنتمكّن من تقديم الرؤية الشاملة الأولى لتكلفة تحويل الأرباح المُلقاة على الحكومات في كلّ أنحاء العالم، وسنجد أن حكومات الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية هي الخاسر الأكبر من هذه التحويلات، خصوصاً أن التهرّب الضريبي في الشركات المتعدّدة الجنسيات في الاتحاد الأوروبي، يقلّل الإيرادات الضريبية المستحقّة لصالح حكومات الاتحاد الأوروبي بنسبة 20%.

أيضاً، عندما ننظر إلى المكان الذي تقيم فيه الشركات التي تحوّل أرباحها، نجد أن الشركات المتعدّدة الجنسيات المستقرّة في اميركا تحوّل أرباحاً بنسبة أعلى من الشركات المتعدّدة الجنسيات المستقرّة في بلدان أخرى. ويمكن تفسير ذلك من خلال الحوافز الواردة في قانون الضرائب الأميركي قبل عام 2018، وسياسات وزارة الخزانة الأميركية المُتّبعة منذ التسعينيات وتسهّل تحويل الأرباح (Wright وZucman – 2018).

انجل بوليغاف ـ الكسبك

البلدان غير المصنّفة كجنّات ضريبية تتناثش الإيرادات في ما بينها بما يسمح بازدهار الجنّات الضريبية

على الرغم من التكلفة الضخمة المُترتبة على عدم تحصيل هذه الإيرادات الضريبية، لماذا نجد أن البلدان الأوروبية حيث الضرائب المرتفعة وغيرها من البلدان النامية غير قادرة على حماية قاعدتها الضريبية؟ من الناحية النظرية، يتبيّن أن السلطات المالية في البلدان ذات الضرائب المرتفعة لا تملك حوافز لمكافحة تحويل الأرباح إلى الجنّات الضريبية، بل مجرّد آليات تكافح تحويل الأرباح إلى بلدان أخرى ذات ضرائب مرتفعة.

إن ملاحقة الأرباح المحجوزة في البلدان ذات الضرائب المرتفعة هي أمر ممكن (فالمعلومات متوافرة)، وغير مكلفة (لأن الشركات المتعدّدة الجنسيات لا تعارضها كثيراً، لكونها لا تؤثّر كثيراً على مجمل فاتورتها الضريبية)، وسريعة (نظراً إلى وجود إطار قانوني لتسوية النزاعات بين البلدان ذات الضرائب المرتفعة). لكن ذلك يختلف عند التعامل مع الجنّات الضريبيّة، لكون ملاحقة الأرباح المحجوزة فيها أمر صعب (نتيجة البيانات القليلة المُتاحة)، ومكلفة (لكون الشركات المتعدّدة الجنسيات تنفق موارد ضخمة للدفاع عن تحويل أرباحها إلى المناطق ذات الضرائب المنخفضة)، ومسارها طويل (بسبب عدم تعاون بلدان الجنّات الضريبية).

وتبعاً لهذه النظرية، يتبيّن من تحليل البيانات المُتعلّقة بالنزاعات الضريبية أن الغالبية العظمى من البلدان ذات الضرائب المرتفعة تكافح التهرّب الضريبي تجاه مثيلاتها من البلدان، أي ذات الضرائب المرتفعة، ما يجعلها تتناثش الإيرادات المحصّلة من الشركات في ما بينها، في حين أن الجنّات الضريبية تزدهر.

في الواقع، تُعاقم الحوافز التي تقدّمها الجنّات الضريبية حجم فشل هذه السياسات. فهي ومن خلال فرض ضرائب منخفضة جداً على الأرباح الطائلة التي تجذبها، استطاعت أن تولّد إيرادات ضريبية أعلى (كحصة من ناتجها القومي) مقارنة مع أميركا والدول الأوروبية ذات المعدّلات الضريبية المرتفعة. وهذا المعدّل المنخفض لتعظيم الإيرادات في الجنّات الضريبية يفسّر زيادة التدابير التي تعزّز التهرّب الضريبي - مثل الأحكام الضريبية الممنوحة لشركات متعدّدة الجنسيات مُحدّدة - كما تفسر ارتفاع حجم تحويل الأرباح منذ الثمانينيات.

هذه الاكتشافات لها آثار على الإحصاءات الاقتصادية، فهي تظهر أن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية - بما فيها الناتج المحلي الإجمالي، وأرباح الشركات، والموازين التجارية، وأسهم رأس المال - مشوّهة في شكل كبير. كما تبيّن أن الإنتاج وصافي الصادرات والأرباح المُسجلة في البلدان غير المصنّفة جنّات ضريبية هي منخفضة جداً. من هنا، نقدّم قاعدة بيانات جديدة للإحصاءات الكلية لكلّ بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأكبر الاقتصادات الناشئة.

ويتبيّن أيضاً أن الأرباح المحوّلة من البلدان ذات الضرائب المرتفعة تسهم في زيادة رأس مال الشركات إلى حدّ كبير. ووفقاً لتقديراتنا، زاد رأس مال الشركات الأوروبية المحقّق منذ أوائل التسعينيات بمعدّل الضعفين عمّا هو مسجّل في الحسابات القومية الرسمية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاكتشافات لديها تأثير مهم على الجدل الدائر حالياً حول الطبيعة المتغيّرة للتكنولوجيا واللامساواة في العالم (Piketty و Zucman وKarabarbounis - 2014 Neiman 2014)، كما يقدّم عملنا مقترحات ملموسة لتحسين الإحصاءات الاقتصادية ورصد النشاط الاقتصادي العالمي.

VOX

ترجمة: فيفيان عقيقي

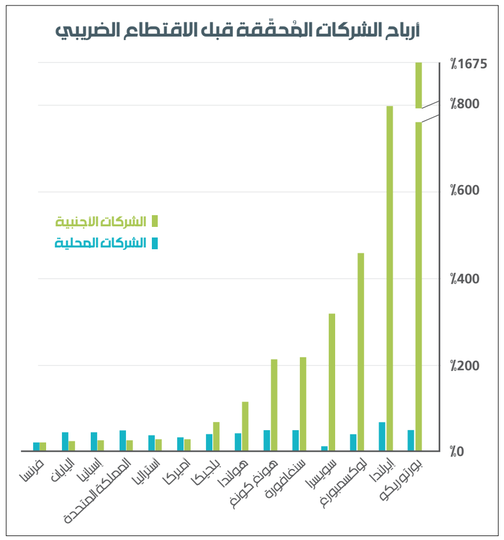

إلى أين تتّجه الرأسمالية؟ (5/2)

دفعت الأزمة المالية عام 2007 الاقتصاد العالمي إلى أكبر تراجع منذ الكساد الكبير. واستطاعت الطبقات الرأسمالية إنقاذ النظام عبر مزيج من الحوافز والائتمان المنخفض الثمن وإجراءات تقشّف كبيرة طالت الطبقات العاملة حول العالم. وعلى الرغم من أنّ هذه الخطوات حفّزت انتعاشاً جديداً إلاّ أنّه انتعاش ضعيف عانى من مجموعة من التناقضات السياسية والاقتصادية.

طلبت مجلّة «إنترناشونال سوشلست ريفيو» International Socialist Review من مجموعة من الاقتصاديين الماركسيين إعطاء تقييمهم الخاص لعصرنا الاقتصادي ومساره.

يشرح ديفيد هاكنالي David McNally كيف عزّز الانتعاش عدم المساواة الطبقية والاستقطاب السياسي إلى اليمين واليسار في مداخلة بعنوان «نمو فاتر واستقطاب اجتماعي وانفتاح على اليسار».

نمو فاتر واستقطاب اجتماعي وانفتاح على اليسار

ديفيد هاكنالي

في المراحل الأولى من الركود العالمي، خرج اثنان من خبراء الاقتصاد من خارج التيار الرئيسي بادّعاء استشرافي. فكتبا أن «الأزمة المالية العالمية في أواخر العقد الأول من القرن الحالي تبرز كأخطر أزمة مالية عالمية منذ الكساد الكبير. وتشكّل هذه الأزمة لحظة تحوّل في التاريخ الاقتصادي العالمي. ومن المرجّح أن يقود الحلّ النهائي لها إلى إعادة تشكيل السياسات والاقتصاد لجيل مقبل على الأقل»(1). ومنذ ذلك الحين، ثبت صحة هذا الادعاء بقوّة. لناخذ أولاً أداء الاقتصاد الرأسمالي المهيمن على العالم خلال تلك الفترة. فمنذ عام 2007، نما الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة ثلاثة أضعاف - من حوالي 5 تريليونات دولار عام 2007 إلى أكثر من 15 تريليون دولار اليوم. وهنا قد يقول السياسيون النيوليبراليون إن الاستثمار العام في التعليم والرعاية الصحية والدواء والإسكان العام أكثر كلفة من قدرة الحكومة، إلّا أنّه من المفترض ألّا تكون هناك قيود مرتبطة بالكلفة حين يتعلّق الأمر بإنقاذ المصارف الخاصة.

نتيجة إغراق النظام المالي بالسيولة، دفعت المصارف المركزية أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها في التاريخ. وترك ذلك تأثيراً معاكساً لمنع حدوث كساد عالمي هائل، من ناحية، وأدّى إلى انخفاض معدلات الاستثمار والتراكم، من ناحية أخرى. ففي النهاية، تتمثل إحدى وظائف الركود بالنسبة إلى الرأسمالية في إفلاس الأجزاء الأقل كفاءة وربحية من رأس المال، ما يمهّد الطريق أمام أكثر الشركات إنتاجية لتوسيع أسواقها وبدء موجات جديدة من الاستثمار.

أتاحت أسعار الفائدة المنخفضة اصطناعياً للآلاف من الشركات المتعثّرة الصمود عن طريق اقتراض الأموال، بشكل مجاني تقريباً، وبقيت المشاريع الهامشية تتراوح في حالة بين الحياة والموت. وقد منع ذلك الشركات الربحية من التهام أسواقها وإطلاق مشاريع استثمارية جديدة. ولكن الاتجاه المرافق، أي التقشف وضغط الأجور، هو الذي يعيد بشكل مباشر تشكيل الحياة السياسية بطرق خطرة وباعثة على التفاؤل في آن.

تزايد عدم المساواة والفقر

في أيار/مايو من العام الجاري، في حالة ركود مستمر منذ عقد من الزمن. فلنستكشف معاً كل من هذه الاتجاهات:

بعد أن واجهت انهياراً مالياً عام 2009 أطاح بمؤسسات مالية، قامت المصارف المركزية الموجودة في مركز الرأسمالية، بما فشلت في القيام به في ثلاثينيات القرن الماضي، فقد ضخّت تريليونات الدولارات مباشرة في النظام المالي. وكجزء من خطة إنقاذ المصارف، اشترى الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ما قيمته حوالى 2,5 تريليون دولار من «الأصول» في بنوك خاصة، ومعظمها سامة للغاية. وفي تلك الأثناء، سلّمت وزارة الخزانة الأموال واشترت الأصول كما لو كانت تنقذ وهي في حالة سكر. والنتيجة كانت ارتفاع الدين الحكومي في الولايات المتحدة ثلاثة أضعاف - من حوالي 5 تريليونات دولار عام 2007 إلى أكثر من 15 تريليون دولار اليوم. وهنا قد يقول السياسيون النيوليبراليون إن الاستثمار العام في التعليم والرعاية الصحية والدواء والإسكان العام أكثر كلفة من قدرة الحكومة، إلّا أنّه من المفترض ألّا تكون هناك قيود مرتبطة بالكلفة حين يتعلّق الأمر بإنقاذ المصارف الخاصة.

نتيجة إغراق النظام المالي بالسيولة، دفعت المصارف المركزية أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها في التاريخ. وترك ذلك تأثيراً معاكساً لمنع حدوث كساد عالمي هائل، من ناحية، وأدّى إلى انخفاض معدلات الاستثمار والتراكم، من ناحية أخرى. ففي النهاية، تتمثل إحدى وظائف الركود بالنسبة إلى الرأسمالية في إفلاس الأجزاء الأقل كفاءة وربحية من رأس المال، ما يمهّد الطريق أمام أكثر الشركات إنتاجية لتوسيع أسواقها وبدء موجات جديدة من الاستثمار.

أتاحت أسعار الفائدة المنخفضة اصطناعياً للآلاف من الشركات المتعثّرة الصمود عن طريق اقتراض الأموال، بشكل مجاني تقريباً، وبقيت المشاريع الهامشية تتراوح في حالة بين الحياة والموت. وقد منع ذلك الشركات الربحية من التهام أسواقها وإطلاق مشاريع استثمارية جديدة. ولكن الاتجاه المرافق، أي التقشف وضغط الأجور، هو الذي يعيد بشكل مباشر تشكيل الحياة السياسية بطرق خطرة وباعثة على التفاؤل في آن.

تزايد عدم المساواة والفقر

في أيار/مايو من العام الجاري، وجدت منظمة «يونايتد واي» United Way أنّ 43% من سكان الولايات المتحدة- أي أكثر من 51 مليون أسرة- غير قادرين على توفير الحاجات الأساسية (السكن والغذاء والرعاية الصحية والنقل وما إلى ذلك). وفي الوقت نفسه تقريباً، أعلنت الأمم المتحدة أن 40 مليون شخص في الولايات المتحدة يعيشون في فقر، في حين أنّ البلاد هي أيضاً موطن لـ2208 مليارديرز.

ينتج هذا الفقر المدقع، الذي يطال شرائح كبيرة من المجتمع، من الانتقال المنتظم للثروة إلى أعلى الهرم. ففي عام 1978 على سبيل المثال، حصل نصف أصحاب المداخيل الدنيا في الولايات المتحدة على 20% من إجمالي الدخل فقط. واليوم انخفضت حصتهم إلى 12%. وليس من المستغرب، أنّ حصة 1% من أصحاب أعلى المداخيل سلكت اتجاهاً معاكساً: من 11 إلى 20%(2).

يؤجّج انهيار أرباح الغالبية الانحدار الاجتماعي في كل المجالات. فعام 2016، انخفض متوسط العمر المتوقع في الولايات المتحدة للمرة الأولى منذ ما يقرب من ربع قرن. أما لجهة تحقيق الأمان التقاعدي، فالأرقام مذهلة: 100 من المدراء التنفيذيين للشركات لديهم مدخرات تقاعدية بقدر ما لدى 116 مليون أميركي(3). والأمر في كندا ومعظم الدول الأوروبية مشابه على هذا الصعيد وإن لم يكن بالغ الوضوح.

وتُظهر كل هذه الاتجاهات أيضاً أنماطاً شديدة العنصرية والتمييز على أساس الجندر. وعندما نعاينها على نطاق عالمي، تصبح أكثر فظاعة. فوفقاً لـ«أوكسفام»، فإن أغنى ثمانية رجال في العالم لديهم ثروة تساوي نصف الجنس البشري (3,6 مليار شخص). والواحد في المئة الأغنى لديهم ثروة أكبر من ثروات الـ99% المتبقية من الناس على هذا الكوكب(4).

في هذا السياق يرشح الغضب الطبقي، غالباً عن طريق معاقبة النخب السياسية التي تؤدي إلى استمرار عدم المساواة المتزايدة(5). ولكن في ظل ضعف النقابات والحركات الاجتماعية، غالباً ما يستغل اليمين هذا الغضب، ويوجهه عن طريق العنصرية والتمييز على أساس الجنس ومهاجمة المهاجرين. ولكن كما تظهر إضرابات الأساتذة في الولايات المتحدة، من الممكن أيضاً أن يؤدي إحياء الطبقة العاملة إلى تأجيج الحملات القائمة على التضامن والمقاومة الجماعية للتقشف النيوليبرالي.

وهذا أمر بالغ الأهمية. فالانتعاش الفاتر من أزمة 2007 - 2009 سوف يفتح الباب في نهاية المطاف لركود جديد. وحين يحدث ذلك، ستظهر أزمات جديدة ومعها احتمال مقاومة شديدة. ومرة أخرى سيضع الركود العالمي المتواصل الأولوية لتنظيم الطبقة العاملة وتعبئتها من قبل يسار اشتراكي متفان.

International Socialist Review

ترجمة: لياء الساحلي

المراجع

(1) Carmen M. Reinhart and Kenneth S. Rogoff, This time is Different: Eight Centuries of Financial Folly (Princeton: Princeton University Press, 2009), 208

(2) Thomas Picketty blog, «WID World: New Data Series on Inequality and the Collapse of Bottom Incomes», Le monde, January 11, 2017

يشار إلى أنّ الأرقام المتعلقة بالدخل لا تعكس بشكل تام أبعاد عدم المساواة لأنها تستبعد الأصول التي يمتلكها الأفراد (أي «ثروتهم»).

(3) Lenny Bernstein, «U.S. Life Expectancy Declines for the First Time Since 1993», Washington Post, December 8, 2016 Andrea Germanos, «100 CEOs Have as Much Retirement Savings as 116 Million Americans», Common Dreams, December 16, 2016

(4) Pan Pylas, «Eight Men as Rich as Half the World, Anti-Poverty Group Oxfam Says», Associated Press, January 16, 2017

Oxfam, «An Economy for the 1%», January 18, 2016

(5) من آخر الأمثلة على ذلك هزيمة الحكومة الليبرالية في مقاطعة أونتاريو الكندية على يد محافظي اليمين المتشدد. انظروا:

Todd Gordon, «Ontario's Donald Trump», June 18, 2018, Socialist Worker

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

الإيكونوميست وجرائم العقل في لبنان

«ليس هناك من درب ملَكية نحو العلوم. فقط الذين لا يهابون الصعود المُضني على دروبها المُنحدرة لديهم الفرصة بأن يصلوا إلى عليائها المُضيء»

كارل ماركس

يقول الكاتب أنّه لم يتوقّع يوماً أن ينبري للدفاع عن مجلّة «الإيكونوميست» المُحافظة، إلّا أن الاتهامات التي وجّهت إليها، بعد نشرها تقريراً عن الأزمة واحتمالاتها في لبنان، تبعث على القلق الشديد، وتوحي بوجود حرب تُشنّ على العقل والتفكير الاقتصادي

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، التقت ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية مجموعة من الاقتصاديين في معهد لندن للاقتصاد (LSE)، وكانت الأزمة الاقتصادية الكبرى، التي اندلعت، في 15 أيلول/ سبتمبر، مع انهيار ليمان برادرز في الولايات المتحدة، في أوجها. ووجّهت الملكة سؤالاً فاجأ هؤلاء الاقتصاديين، الذين كانوا يظنّون بأن زيارتها ستكون بروتوكولية لافتتاح مبنى؛ وأنه سيتمّ تبادل الكلمات اللطيفة وينتهي الأمر هناك، لكنها سألت: «إذا كانت الأمور بالفعل كبيرة، فلماذا لم ينتبه أحد لها؟» بعد هذا الحدث، وفي حزيران/ يونيو 2009، دعت الأكاديمية البريطانية عدداً من الاقتصاديين والسياسيين والصحافيين الاقتصاديين والموظّفين السابقين في الإدارات الحكومية إلى طاولة مستديرة حول الموضوع، وصدر عن هذا اللقاء في تموز/ يوليو رسالة إلى الملكة جاء فيها «في الخلاصة، إن الفشل في الرؤية المُسبقة لتوقيت الأزمة ومداها وعمقها وفي عدم إمكان إبْعَادها، لديه أسباب عدّة، إلا أن السبب الرئيس في ذلك هو الفشل الجماعي في الخيال لدى الكثير من الأشخاص الأذكياء في بريطانيا وفي العالم لفهم المخاطر على النظام ككل». أي أن الاقتصاديين وغيرهم قدّموا اعتذاراً جماعياً من الملكة لخّصته إحدى وسائل الإعلام على أنه «Sorry Ma'am--we just didn't see it coming»!

طرحت هذه التجربة (وأزمة 2008 بالطبع) أمرين أساسيين أمام الأكاديميين والاقتصاديين حول العالم. الأول، اهتزاز علم الاقتصاد نفسه، الذي سيطرت عليه لفترة طويلة الأفكار التي تؤمن بمثالية الاقتصاد الرأسمالي وعدم إمكان تعرّضه لأزمات دورية أو حادّة. والثاني، وَضْع الاقتصاديين والمحلّلين أمام مسؤولياتهم في استشراف المعضلات والأزمات الاقتصادية وطرح الحلول أو الإجراءات الاجتنابية لها.

الإيكونوميست وأمور أخرى

لم أظن يوماً أنني سأكون في موقع المُدافع عن مجلّة الإيكونوميست البريطانية المحافظة، ولكن ما حصل في لبنان الأسبوع الماضي عندما نشرت المجلّة مقالاً حول الأزمة واحتمالاتها في لبنان يبعث على القلق الشديد. فقد تراوحت ردود الفعل بين من أوحى بأن المجلّة هي جزء من مؤامرة دولية لزعزعة الاستقرار في لبنان، وصولاً إلى التلميح بأن كتبة المقال لا يفقهون بالاقتصاد وما إلى هنالك من ترداد للقديم دفاعاً عمّا يمكن أن يُوصف، بعد كل هذا الدفاع، بالمعجزة اللبنانية التي لا يُمكن نقدها! طبعاً، لكلّ شخص رأيه كما يُقال، ولكن ردود الفعل «الجماعية»، تكشف إلى حدّ بعيد هشاشة الوضع في لبنان، وكم نحن بعيدون عن استيعاب الخلاصتين من تجربة الاقتصاديين مع ملكة بريطانيا. ولكن الأسوأ من ذلك، يبدو أن هناك منحى يزداد ترسّخاً مع الوقت من أن هناك أموراً لا يمكن أو من الممنوع مناقشتها أو الكتابة عنها (حتى ولو كانت في مجلّة تعتبر قلعة من قلاع الرأسمالية إن لم تكن الناطق الرسمي باسم الاقتصاد الحرّ في العالم منذ 1843). وهذا المنحى تسارع منذ نشر ورقة الاقتصادي توفيق كسبار بعنوان «الأزمة المالية في لبنان»، في آب/ أغسطس 2017، والتي أثارت ردود فعل شديدة وصلت إلى التهديد بالمقاضاة؛ وتجسّد أيضاً في آخر فصوله في تصريحات الوزير رائد خوري السيّئة الذكر المبنية على نظريات المؤامرة التي يُشيعها عادة القوميون البدائيون والشعبويون اليمينيون. إذاً، يبدو أن هناك من يحاول فعلياً أن يمنع المعرفة والبحث في أمور مهمّة جدّاً بالنسبة إلى الشعب اللبناني، بل هي الأهم اليوم، ألا وهي الاقتصاد اللبناني وأزمته.

في عام 2008، صدر كتاب للفيزيائي الأميركي الحائز على جائزة نوبل روبرت لافلين، تحت عنوان «جريمة العقل وإغلاق العقل العلمي»، حول عوائق عدّة تُقام حول العالم أمام البحث العلمي ونشر المعرفة، وذلك بعد تضمين أو تصنيف بعض الحقول والمعلومات على أنها «ملكية خاصة». ويخلص لافلين الى أن التفكير الحرّ في هذه الظروف، وتحت سيطرة منطق السوق، حيث كل شيء يتم قياسه بالنقود وأصبح مملوكاً من القلّة، أصبح يُعتبر على أنه معادٍ للمجتمع أو حتى يُعدّ جريمة. من هنا، هل يعتبر البعض أن الاقتصاد اللبناني هو «ملكية خاصة»؟ هل هناك من يحاول أن يؤلّب المجتمع ويستغل خوفه وقلقه الاقتصادي إلى وقود في حربه ضد العلم؟ يبدو أن الجواب هو بالإيجاب عن السؤالين، ولربما عن أسئلة عدّة يمكن تخيّلها أيضاً في هذا الإطار.

انجل بوليغان ـ المكسيك

هل البديل «كهنة» الريع والمحاصصة؟

طبعاً، الاقتصاد ليس علماً دقيقاً (exact science) مثل الفيزياء، لكن يبدو أن البديل عن وضع وصف علمي للأزمة في لبنان، هو الهروب إلى الخيال من جهة أو إخضاع السياسة الاقتصادية والتفكير الاقتصادي لمنطق المحاصصة من جهة أخرى. ونورد الآتي كبعض من الأمثلة السريعة:

أولاً، في سياق الصراع الدائر اليوم، قال وزير الطاقة إن «هناك خطوتين إصلاحيتين سوف تساهمان في خفض العجز، لا يزال يرفضهما رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، وهما عودة النازحين السوريين الذين قوّضوا الاقتصاد الوطني وإقفال صندوق المهجّرين الذي فاقت كلفته 3000 مليار ليرة لبنانية من دون تحقيق العودة المطلوبة». الكلّ يعرف أن هذين الأمرين غير صحيحين البتة، فلا اللاجئون السوريون قوّضوا الاقتصاد الوطني، ولا صندوق المهجّرين يمثّل، اليوم، أي عبء على الخزينة.

ثانياً، في الصراع حول الحقائب الوزارية، ذكر تقرير إخباري أن القوات اللبنانية طلبت حقيبة النفط لها، واعدةً بحلّ مشكلة الكهرباء في غضون 6 أشهر. وجاء في التقرير «وأضاف جعجع مخاطباً الحريري، أنا مستعدّ لأن أشارط على هذا الأمر، ومعنا شاهدان على الشرط هما ملحم رياشي وغطاس خوري». يبدو أن أمراً حيوياً مثل تأمين الكهرباء يخضع لـ«المشارطة» في جمهورية الطائف!

أخيراً، مصرف لبنان الذي يدّعي المهنية العالية يحجب معطيات مهمّة مثل صافي الاحتياط من العملات الأجنبية لديه، وتشير نظرة سريعة إلى موقعه الإلكتروني إلى أنه لم ينشر إلا ثلاثة أبحاث علمية (بحثان في 2011 وبحث واحد في 2013).

من هنا، فإن صراعات أحزاب المحاصصة واستخفافها بالقضايا الحيوية هي بمثابة الشخص الذي يستعمل الحرية لأن يصرخ «حريق» داخل مسرح مكتظّ بالناس لا الاقتصاديين والصحافيين والإيكونوميست. فالتسرّع واستسهال الاتهامات ينبع من واقع أن الذين في موقع السيطرة ليس لديهم أجوبة لأي نقد، وهم يمثّلون نظاماً قديماً متهالكاً يظنّ أن العالم على صورته، فكما قال ماركس عن لوي بونابرت «فإنه الآن عندما يتخيّل أن القناع البونابرتي يمثّل نابليون الحقيقي يُصبح ضحية نظرته إلى العالم، فهو المُهرّج الجديّ الذي لا يرى بعد الآن تاريخ العالم ككوميديا، بل كوميديته هي تاريخ العالم». ونحن الآن أمام «كوميديا» مماثلة يواجهها العقل (reason) وعلم الاقتصاد السياسي، لكن في داخلها مزيج من كهنة اقتصاد السحر الأسود والمدافعين عن «الملكيات الخاصة»، ومن بينها الثروة التي جُمعت من المالية العامة في قناةٍ يحرس تدفُق المال فيها أرباب المحاصصة الطائفية؛ وهؤلاء كلّهم يخافون الحقيقة لأنها دائماً ثورية، وبالتالي عليهم قتلها.